التعليم في اليابان والصين

"ملامح ودروس"

إعداد

أ.د. محمد بن شحات الخطيب

١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

شكر وتقدير

{ ربِّ أوزعني أن أشكُرَ نِعمَتَكَ التي أنعَمتَ عَلَيَّ وعَلَى والدَيَّ وَأن أعمَلَ صَالِحاً تَرضَاهُ وأدخِلنِي بِرَحمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَالِحينَ } (النمل : ١٩)

فالشكر أولاً وآخراً لله السميع العليم الذي شاء فقدر ، فكان أنعامه عليّ فائقاً لكل وصف . ولكم أحس بالهيبة من الخالق سبحانه والخجل من ذاته العليّة ، إذ أجدني عاجزاً عن الوفاء بواجب الشكر ، فلست ممن يملكون بياناً يمكن أن يسعف على الإعراب عن جزيل الامتنان لهذا الأنعام، ويليق بجلال قدر رب العالمين فرحماك يا رب ! لك الحمد اعترافاً بفضلك، ولك الثناء إقراراً بمنك وكرمك، ثم الصلاة والسلام على الرسول الهادي الأمين خير من تعلّم وعلّم.

مع إنجاز هذا العمل، وحيث أن شكر المنعم واجبْ، ومن البر مقابلة الجميل بالجميل، فإن الباحث يُعرب عن شكره الجزيل لكل من ساهم بالرأي والمشورة وتقديم العون والمساعدة في الحصول على الوثائق والدراسات والمراجع اللازمة لإعداد هذه الدراسة. ويخص بالذكر مسؤولي وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية في الخارج، خاصة في سفارتي المملكة في كل من اليابان والصين.

والشكر موصول إلى الهيئات والمؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية وغيرها في كل من اليابان والصين، والشخصيات الرسمية فيهما التي اقتطعت من وقتها الكثير من أجل إنجاح مهمة الباحث وتيسير عمله .

وثمة جنود مجهولون سبقت أيديهم إليّ بالعون ، وحفزوني بالتشجيع ، فلهم عليّ واجب الاعتراف بفضلهم، ولهم مني كل معاني الشكر والتقدير، وهم: ....

وبعد:

إن هذا العمل ـ على ما قد يعتريه من النقص ـ ما كان لينجز بصورته الماثلة إلا بتوفيق المولى العلي القدير سبحانه وتعالى، وتسخيره لعباده في كل مكان من أماكن الصلة بالموضوع داخل البلاد وخارجها، ليمد الباحث بالعون لإنجازه وإخراجه في أحسن صورة ممكنة ، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الباحث/ أ.د محمد بن شحات الخطيب

التعليم في اليابان والصين

ملامح ودروس

إعداد

أ.د. محمد بن شحاث الخطيب

تقديم :

تعد التربية هي إحدى الوسائل المهمة لإعداد الأفراد للحياة في مجتمعاتهم بطريقة تمكنهم من التكيف مع هذا المجتمع والاستفادة منه وإفادته، وينظر إليها أيضاً بأنها وسيلة ناجعة للتحكم في كم المعرفة والثورة المعلوماتية المتزايدة وحسن توجيهها بما يتواءم مع متطلبات المجتمع وأهدافه، كما أنها تعد الأداة الأهم لصناعة التغيير نحو الأفضل في المجتمعات التي تتطلع إلى مواكبة التجديدات المتنوعة في العصر الحديث، من خلال الاهتمام برأس المال البشري وتنمية موارده بإعداد وتأهيل كوادر مستقبلية تتسم بجودة البحث، والفكر المبدع في زمن أضحى الاستثمار في التعليم من أنجح أشكال الاستثمارات المتعددة المجالات ، إضافة إلى أن نوع التربية ومخرجاتها أصبح من المقاييس التي يتم الاعتماد عليها في الحكم على مقدار تقدم الأمم أو تأخرها، وبالتالي فهي تشكل أحد العوامل الحاسمة التي تسهم في تحديد مكانة المجتمعات وتميزها في هذا العصر.

لكل ما تقدم وغيره فقد تزايد اهتمام الشعوب بتجديد أنظمتهم التعليمية وتطويرها بشكل دائم ومستمر، بعد أن أصبح إصلاح التعليم والاستثمار فيه من أهم بنود الخطط الاستراتيجية للدولة العصرية، حيث لا يمكن إنكار دور التعليم في التنمية الشاملة للمجتمع، ودعم عجلة التقدم فيه .

وفي طل الثورة المعلوماتية ، والانفجار المعرفي المستمر، والتقدم التقني الهائل خاصة في مجال الإعلام والاتصالات ، وسهولة الحركة والتنقل عبر القارات في العالم الذي بات لا يشكل أكبر من زاوية صغيرة في بيت صغير، أصبحت الأمم والشعوب منكشفة على بعضها خاصة في زمن العولمة المتعددة الأوجه، وصار لزاما على الدول التي تتطلع إلى أن يكون لها منزلة متقدمة بين الدول، أن تعمل جهدها على الموازنة بين المحافظة على أسس موروثها الثقافي ، ومواكبة المستجدات العصرية للارتقاء بجميع أنظمة الحياة فيها ، آخذة بمبدأ التوازن بين الأصالة والمعاصرة ، من خلال الاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي حاولت تتبع بعضا من التجارب الناجحة في دول باتت تتبوأ مكانة مرموقة بين الدول في العصر الحاضر رغم بعض الظروف التي كان يمكن أن تعصف بها وتعيق تقدمها، لولا التخطيط الناجح لاستثمار مقدرات البلاد والاستفادة من

تجارب الآخرين ونقل علومهم ومعارفهم والأخذ بما توصلوا إليه من نتائج الحركات العلمية والبناء عليها دون أن تمحى ثقافتهم أو تذوب في ثقافة الآخرين

وقد اتخذ الباحث دولتي الصين واليابان كمثالين على ما تقدم مركزا على تطور النظام التعليمي في كل من هاتين الدولتين ومدى تأثره بالأنظمة المجتمعية الأخرى في كل من الدولتين وتأثيره فيها.

إن تطوير التعليم ، وتوفير متطلباته ، وتنمية عناصره وكوادره البشرية يعد من أبرز الأولويات التي يجب أن تأخذه الدول في اعتبارها وهي تضع خططها الاستراتيجية وتسعى لتنفيذها على أكمل صورة ممكنة .

ويعتمد التطوير التعليمي في أي مجتمع من المجتمعات على كثير من المعطيات التي يأتي في مقدمتها مدى مواءمته لفلسفة المجتمع والأسس التي بنيت عليها هذه الفلسفة، أو انبثقت عنها خاصة ما يتعلق بفلسفة التربية وأهدافها المركزية الكبرى.

والمتتبع للتطوير التعليمي يرى أنه يمر في عدد من الخطوات التي يمكن إجمالها في أربع مراحل رئيسة هي:

١- مرحلة بلورة فكرة التطوير التعليمي باعتباره حاجة ملحة للمجتمع.

٢- مرحلة اقتناع صانعي القرار بمضمون التطوير وجدواه.

٣- مرحلة إصدار القرار بالتطوير التعليمي وتطبيقه على نطاق تجريبي.

٤- مرحلة تقويم التطوير التعليمي لدراسة إمكانية تعميمه.

ومن الأمور البدهية أن التطوير والتجديد التربوي يجب أن يكون شاملا ولا يقتصر على جانب واحد في العملية التربوية وما يرتبط بها، إلا أن هناك ما يتم التركيز عليه بشكل أكبر، فيكون في مقدمة أولويات التطوير مثل: تطوير استراتيجيات إعداد المعلمين وأساليب تدريبهم، وتطوير المناهج وطرق التدريس، إضافة إلى تحسين الأنشطة التعليمية والبيئة المرتبطة بها، والتقنيات اللازمة لتيسير تنفيذها في أوفر وقت، وأقل جهد، وأفضل ناتج .

وتجدر الإشارة إلى أن التطوير التربوي تخطيطا وتنفيذا لا يأتي من فراغ ولا يبنى على أوهام ، بل هو يعتمد على مصادر متنوعة ، منها: نتائج البحوث التربوية، وتطلعات المنظمات التربوية العالمية والإقليمية والمحلية، والاتجاهات العالمية الحديثة في التطوير والإصلاح التعليمي التي اتبعتها بعض الدول وحققت لها مزايا عديدة في التنمية المجتمعية الشاملة.

وبناء على ما سبق فقد بنى الباحث دراسته على عدد من المهام التي حاول تتبعها في الدول المعنية خاصة فيما يتعلق بالتطوير التربوي والتجديد فيه ،بهدف التعرف على الأمور المرتبطة بكل واحد منها ، ومن ذلك:

أولاً: تطوير وصناعة المنهج الدراسي: وذلك بهدف التعرف على:

- عمليات صناعة المنهج في الدول المعنية.
- بيوت الخبرة المتنوعة في عمليات التأليف للمنهج الدراسي.
- نقاط القوة والتميز المتعلقة بهذا المجال في كل دولة.
- الميزانيات التقديرية لتطوير وصناعة المنهج الدراسي(إعدادا وتنقية وطباعة).
- آليات وعمليات دمج التقنية بالتعليم والتعلم.
- الخطة الشاملة لبناء المناهج الدراسية.

ثانياً:إعادة تأهيل الكادر التعليمي: وجاءت هذه المهمة بغرض معرفة:

- البرامج التأهيلية في الدورات التدريبية الضرورية لرفع الكفايات التعليمية والمهنية.
- البرامج التأهيلية للمعلمين والمعلمات لدمج التقنية بالعملية التعليمية التعلمية
- بيوت الخبرة في مجال إعادة تأهيل الكادر التعليمي.
- التجارب الرائدة في مجال إعادة التأهيل للكادر التعليمي.
- برامج التدريب الإلكتروني، والتدريب عن بعد.
- إعداد الحقائب التدريبية وآليات تنفيذها .
- نقاط القوة والتميز في مجال إعادة تأهيل الكادر التعليمي.
- عملية إعداد المدربين الفاعلين لإدارة العملية التدريبية :تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.

ثالثاً: البيئة المدرسية والتقنيات التعليمية: ومن ذلك التعرف على:

- التجهيزات التقنية المستخدمة داخل الصف المدرسي في مختلف المراحل الدراسية.
- البنية التحتية المستخدمة في التعلم الإلكتروني، وآلية ربط المدارس بوزارة التربية
- خطة الدولة الشاملة لدمج التقنية بالتعليم، والتجارب المدرسية الرائدة في هذا المجال لتحسين بيئة التعلم .
- أبرز التحديات والمعوقات في مجال البيئة التعليم، وسبل مواجهتها.
- دور المعلم في استخدام التقنيات التعليمية في الغرفة الصفية.
- دور القطاع الخاص في تحسين البيئة المدرسية، ودعم متطلباتها

رابعاً: النشاطات المنهجية غير الصفية: ومن المهام المتعلقة بهذا الجانب:

- تحديد وضع النشاط غير الصفي في الخطة التعليمية.

-التعرف على مجال النشاط غير الصفي داخل المدارس، وأدوار المعلمين، والمديرين، والمشرفين التربويين في هذه الأنشطة

- الإطلاع على تجهيزات المباني المدرسية المخصصة للنشاط الطالبي.
- التعرف على ميزانيات الأنشطة غير الصفية وآليات توزيعها وأوجه صرفها.
- التعرف على أبرز المؤشرات التربوية التي تقوم عليها العملية التعليمية في مجال الأنشطة غير الصفية.
- التعرف على دور المدرسة في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة خارج وقت الدوام المدرسي وعلاقته بالأنشطة غير الصفية للطلبة.

وفي سبيل إنجاز المهام أعلاه فقد اعتمد الباحث على ثلاثة مصادر هي:

١- الزيارات الميدانية للمؤسسات التربوية في كل من: الصين واليابان، والصور الذهنية التي تركتها تلك الزيارات لدى الباحث.

٢- اللقاءات والمناقشات مع الشخصيات التربوية المسؤولة عن الإشراف على التعليم، حول تجارب إصلاح النظام التعليمي وتطويره في كل من الدولتين.

٣- الوثائق التربوية التي تم تزويد الباحث بها من الإدارة التربوية المركزية والمحلية، حول تطور النظم التعليمية في كل من الصين واليابان

وفي سبيل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة حرص الباحث على إعداد مجموعة من الأسئلة ليستعين بها في أثناء الزيارات الرسمية، وإجراء المقابلات الشخصية مع مسئولي التعليم في كل من اليابان والصين، بهدف التعرف على متعلقات النظام التعليمي في كل من البلدين ، الأمر الذي قد يعين لاحقاً على الوصول إلى تصورات واضحة حول هذا النظام الهام ، بحيث يمكن وضع صيغ من شأنها مساعدة متخذي القرار التربوي في البلدان التي قد تستفيد من هذه الدراسة في إصلاح أحوال التعليم لديها.

وقد قسم الباحث أسئلته على المجالات التي يمكن أن يكون التطوير التربوي واضحا فيها، ومن ذلك:

أ- إعداد المعلم وتدريبه:

ومن الأسئلة التي تم الاستعانة بها في هذا المجال:

١- أي أسلوب من الأساليب التالية يستخدمه النظام التعليمي في عملية إعداد المعلمين؟

أ. أسلوب إتقان الكفايات: Competency Based Teacher Education (CBTE).

ب. أسلوب تحليل النظم: System Analysis.

ج. أسلوب الإعداد التكاملي الذي يتزامن فيه الإعداد الأكاديمي والثقافي والتربوي في آن واحد.

د. أسلوب الإعداد التتابعي، الذي يبدأ بالإعداد الأكاديمي والثقافي، ثم يتبعه الإعداد التربوي.

هـ. أي أسلوب آخر (ما هو ؟ وما محتواه؟ وما فلسفته؟ وما مدته الزمنية، و......؟).

٢- هل تقتصر مكونات برنامج إعداد المعلمين على الإعداد الثقافي والأكاديمي والتربوي؟ أم تتضمن مكونا آخر؟ (ما هو؟ وما محتواه؟ وما أهدافه؟ وما نسبته إلى المكونات الأخرى ؟، وما علاقته بها؟).

٣- كيف يتحقق التوازن بين مكونات برنامج إعداد المعلمين؟ وما النسب المخصصة لكل من برنامج الإعداد: الثقافي والأكاديمي والتربوي؟

٤- ما أهم المقررات الدراسية التي يتضمنها الإعداد الثقافي للمعلمين؟

٥- ما أهم المقررات الدراسية التي يتضمنها الإعداد التربوي للمعلمين؟

٦- كيف يتناول برنامج إعداد المعلم قضية التربية العملية، وهل تخصص فترات خاصة في البرنامج؟ أم يخصص لها عام دراسي للتدريب المهني بعد التخرج؟

٧- ما مدى الارتباط الفعلي بين المقررات التربوية وتطبيقاتها الميدانية في التربية العملية؟

٨- ما دور الرابطة المهنية في تحديد المعرفة الأساسية والكفايات الرئيسة اللازمة لممارسة مهنة التعليم؟

٩- ما مدى الترابط بين المقررات التربوية في برنامج إعداد المعلمين وبين مكونات مهنة التدريس المعرفية والمهارية؟

١٠- هل توجد مؤسسة واحدة تتحمل مسؤولية إعداد المعلمين، أم أن هناك أم مؤسسات أخرى تساهم في تحمل هذا العبء؟ ما هي هذه المؤسسات؟ وأي جهة تشرف عليها؟ وما المدة التي يستغرقها برنامجها؟

١١- هل تختلف مؤسسات إعداد المعلمين باختلاف كل من: المراحل التعليمية، والمواد الدراسية، وجنس المعلم (ذكر/أنثى)؟

١٢- ما مدى الطلب الاجتماعي من جانب الطلبة وأولياء أمورهم لاختيار مهنة التعليم، والالتحاق بمؤسسات إعداد المعلمين ؟

١٣- ما المكانة التي يحتلها المعلم (المعلمة) في السلم الوظيفي بالدولة؟ وما المكانة التي يتبوأها في المجتمع؟

١٤- ما المشكلات الرئيسة التي تواجه مؤسسات إعداد المعلمين ؟

١٥- ما الجهود المبذولة للتغلب على تلك المشكلات من جانب الجهات الإشرافية المختلفة في النظام التعليمي؟

١٦- ما الاتجاهات المعاصرة التي يخطط النظام التعليمي لتبنيها وتطبيقها في مجال إعداد المعلمين؟

١٧- أي الاستراتيجيات المستقبلية التالية يطبقها النظام التعليمي في برامج إعداد المعلمين؟

أ. أسلوب البنية التدريبية الهرمية الذي يستند إلى كفايات المعرفة، وكفايات المهارة، وكفاية النتائج.

ب. أسلوب الأداء والتمكن من الأداء، الذي يستند إلى قدرة المعلم على أداء فعل معين بدرجة معينة من المهارة والجودة.

ج.أسلوب المنظومة Module الذي يستند إلى أسلوب تحليل النظم.

د. أسلوب التحكم في النشاط العقلي الذي يتطلب تحديد الأهداف والمعارف والقدرات والمهارات اللازمة للمعلم، وتحديد أساليب النشاط العقلي، وتحديد معايير جودتها النوعية.

ه.تركيز الإعداد المهني للمعلمين على الجانب العملي، من خلال زيادة مدة التربية العملية إلى عام دراسي كامل يقضيه المتخرجون في مدارس معينة، ويقوم بتدريبهم نخبة من المعلمين المعدين لهذا الغرض.

١٨- ما الأسلوب المستخدم في تدريب المعلمين والمعلمات في التعليم العام؟

١٩- كيف تحدد الجهات المشرفة على التعليم الاحتياجات الفعلية لتدريب المعلمين؟

٢٠- هل هناك تشريع يلزم المعلمين والمعلمات بالحصول على تدريب دوري في أثناء الخدمة؟

٢١- ما مدى مواكبة برامج المعلمين التدريبية للمستجدات التربوية في طرق التدريس واستراتيجياته؟

٢٢- ما مدى انعكاس أثر التدريب الذي تلقاه المعلمون على تحديث طرق التدريس لديهم ؟

٢٣- ما مدى انعكاس أثر التدريب الذي تلقاه المعلمون في جودة العملية التعليمية وتحسين نوعية مخرجاتها؟

٢٤- ما مدى الاهتمام بتقويم عائد البرامج التدريبية للمعلمين والمعلمات على العملية التعليمية؟

٢٥- ما مدى اختلاف الدورات التدريبية المطروحة لتدريب العناصر البشرية في النظام التعليمي تبعا لاختلاف مستوياتهم الوظيفية؟

ب- المناهج وطرق التدريس:

ومن الأسئلة التي تم الاستعانة بها في هذا المجال:

١- ما النظرية التي يستند إليها تخطيط المناهج في التعليم العام؟

٢- ما مدى اهتمام مناهج التعليم العام بالمتغيرات العالمية؟

٣- كيف تتعامل مناهج التعليم مع القضايا العالمية؟

٤- ما مدى المرونة التي تتصف بها المناهج الحديثة بالتعليم العام لتحقق احتياجات الطلبة وتشبع اهتماماتهم؟

٥- ما مدى ارتباط مناهج التعليم العام باحتياجات خطط التنمية؟

٦- كيف تحقق المناهج تنمية مهارات التفكير المتعددة ، كالتفكير العلمي ، والتفكير الناقد، والتفكير الابتكاري، و....؟

٧- ما دور المنهج التعليمي في التوعية المهنية للطلبة؟

٨- ما مدى ترابط بين المجالات : المعرفية، والمهارية، والوجدانية العاطفية في مناهج التعليم العام؟

٩- ما مدى عناية مناهج التعليم العام بالثقافة المجتمعية المتعلقة بجوانب، مثل: الأسرة، والمرور، والثقافة الصحية، و....؟

١٠- ما مدى تركيز مناهج التعليم العام على الاقتصاد المنزلي للطلبة في مدارس البنين والبنات؟

١١- كيف تحقق مناهج التعليم العام ربط مخرجات النظام التعليمي بحاجات سوق العمل؟

١٢- ما مدى اهتمام المناهج بالدمج بين الجانبين: النظري والتطبيقي في المقررات الدراسية؟

١٣- ما المعايير المستخدمة في الحكم على مدى كفاءة الجودة النوعية للبرامج الدراسية في التعليم العام؟

١٤- ما مدى مواكبة المناهج الدراسية في التعليم العام للمستجدات العلمية والتقنية؟

١٥- كيف تتم مراجعة المناهج الدراسية في التعليم العام؟

١٦- ما مدى استناد تطوير المناهج التعليمية إلى نتائج الأبحاث التربوية؟

١٧- ما الرؤية المستقبلية لتطوير المناهج التعليمية؟

١٨- ما الإجراءات التي يستخدمها النظام التعليمي في تطوير مناهج التعليم العام؟

١٩- أي من الأساليب التالية تستخدم في تطوير مناهج التعليم العام:

أ. أسلوب اللجان.

ب. أسلوب المشروعات.

ج. أسلوب البحوث التربوية.

د. أسلوب إدارات تطوير المناهج.

٢٠- ما مدى الاستقلالية الممنوحة للمدارس لإثراء المناهج الدراسية؟

٢١- ما المشكلات التي تواجه تطوير المناهج الدراسية؟ وما سبل مواجهتها؟

٢٢- كيف يتم تطوير أساليب التدريس المتعلقة بالمناهج الدراسية المتعددة؟

٢٣- ما أهم الأساليب التي تساعد المعلم على إتقان مهارات التدريس واستراتيجياته؟

٢٤- كيف يتم مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة في المناهج الدراسية؟

٢٥- كيف يسمح النظام التعليمي بتوسيع نطاق المشاركة من جانب المعلمين، وأولياء الأمور والطلبة في إثراء مناهج التعليم وتطويرها ؟

٢٦- كيف تتحقق شمولية الخطة الدراسية وتوازنها، بين المقررات الدراسية المختلفة؟

٢٧- ما مدى العناية بتنوع الخبرات التعليمية التي يتضمنها المنهج الدراسي، لتعكس المستجدات المعاصرة وتحديات العولمة واختيار المناسب من الثقافات العالمية؟

٢٨- ما طرق التقويم المستخدمة في تحديد مدى كفاءة الطلبة، ومقدار فاعاليتهم، ومستويات أدائهم وإنجازاتهم ؟

٢٩- ما أهم الأسس الفنية والعلمية التي تركز عليها لائحة الاختبارات في التعليم العام؟

٣٠- ما الأساليب التي يتم من خلالها تركيز التقويم على جوانب التفكير والتطبيق، أكثر من جوانب حفظ المعلومات واسترجاعها؟

ج- الأنشطة التعليمية والبيئة المحلية

ومن الأسئلة التي تم الاستناد إليها لجمع المعلومات في هذا المجال:

١- ما مدى عناية النظام التعليمي بالأنشطة التعليمية؟

٢- أي أنواع الأنشطة التعليمية يعتنى بها بشكل أكبر: الصفية أم غير الصفية؟

٣- ما اتجاهات الطلبة، وأولياء أمورهم، والمعلمين، والإدارات المدرسية نحو الأنشطة التعليمية؟

٤- كيف يتم توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة؟

٥- كيف توثيق العلاقة بين المدرسة والبيئة المحلية؟

٦- ما الدور الذي يمكن أن يشارك فيه الآباء وأولياء الأمور في تحديد رؤية المدرسة ورسالتها؟

٧- ما المواعيد التي يمارس فيها الطلبة الأنشطة التعليمية اللاصفية؟

٨- ما الآثار المترتبة على تضمين الأنشطة التعليمية غير الصفية في الجداول الدراسية؟

٩- ما الأساليب المستخدمة في ربط الأنشطة التعليمية بحاجات الطلبة واهتماماتهم؟

١٠- كيف تستثمر الأنشطة التعليمية في إكساب الطلبة مهارات الاتصال مع المجتمع المحلي، وخدمته ؟

١١- ما الأدوار التي يمكن أن يقوم بها كل من: أولياء الأمور، والطلبة، والمعلمون في دعم الأنشطة المدرسية وتطويرها ؟

١٢- ما الدور الذي تقوم به إدارة المدرسة والإدارة التعليمية في زيادة تفعيل النشاط المدرسي في العملية التعليمية؟

١٣- ما المجالات التي يركز عليها النشاط المدرسي في مدارس التعليم العام؟

١٤- ما مدى تنوع النشاط المدرسي في مؤسسات التعليم العام، وما العائد الذي يعود على الطلبة والبيئة المحلية من ذلك التنوع؟

١٥- ما دور ممارسة النشاط المدرسي في مدارس التعليم العام في تشجيع اشتراك الطالب في الحياة العامة، وإعداده للحياة المجتمعية ؟

١٦- ما المشكلات التي تواجه ممارسة الأنشطة التعليمية في مدارس التعليم العام؟

١٧- ما مدى مشاركة المعلمين وأولياء الأمور للطلبة في أنشطتهم؟

د- تكنولوجيا التعليم والمعلومات

ومن الأسئلة التي استعان بها الباحث في هذا الجانب:

١- ما مدى تعليم مساقات الحاسوب في الصفوف الدراسية المختلفة في التعليم العام؟

٢- ما مدى استخدام المعلمين للحاسب الآلي وتوظيفهم له في العملية التعليمية؟

٣- ما مدى استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية؟

٤- كيف يتم تعامل الطلبة مع مجتمع المعرفة ونظم المعلومات؟

٥- ما مدى توافر مراكز مصادر التعلم في مدارس التعليم العام؟

٦- ما الخطط المستقبلية - إن وجدت - لزيادة مساحة استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية؟

٧- ما الأساليب المستخدمة لضمان اعتماد الطلبة على أنفسهم في تحصيل المعلومات والوصول إلى المعرفة المطلوبة ؟

٨- ما مدى مرونة النظام التعليمي والنظام المدرسي في تبادل المعرفة والمعلومات وانتشارها بين الموظفين والمعلمين والطلبة؟

٩- كيف يستثمر النظام التعليمي التقنيات الحديثة في تنويع مصادر التعلم؟

١٠- ما الأساليب التي تتخذها المؤسسات التعليمية لزيادة استخدام الطلبة في التعليم العام لشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وشبكة المعلومات المحلية (الانترانت)؟

١١- كيف يتم تشجيع الطلبة على تطوير التقنيات لخدمة قضايا المجتمع؟

١٢- ما موقف النظم التعليمية من تدريس التقنيات في مدارس التعليم العام؟

١٣- ما مدى تزويد مدارس التعليم العام بمختبرات الحاسوب؟ وفي أي المراحل التعليمية تتوفر مثل هذه المختبرات؟

١٤- ما اتجاهات الإدارة التعليمية والمعلمين والطلبة نحو استخدام التعليم الالكتروني في صفوف مراحل التعليم العام؟

١٥- ما مدى توفر الوسائل والتقنيات التعليمية في مدارس التعليم العام؟

١٦- ما مدى انتشار مراكز مصادر التعليم في مؤسسات التعليم العام؟

١٧- ما الآليات التي تستخدمها مدارس التعليم العام لتدريب معلميها على التعامل مع أجهزة الحاسوب وبرامجه ؟

١٨- ما الدور الذي تقوم به مراكز تكنولوجيا المعلومات، أو مراكز مصادر التعليم في إنتاج وسائط الاتصال وتقنياتها ونقل المعرفة؟

١٩- ما مدى توفر مكتبة للبرامج الحاسوبية التعليمية ذات الصلة بالمناهج في مراحل التعليم العام المختلفة؟

٢٠- ما مدى استخدام التقنيات الحديثة في تدريب المعلمين والمعلمات من خلال التعليم عن بعد، والمؤتمرات المتعلقة به ؟

٢١- ما مدى اهتمام النظام التعليمي بتوفير خدمات ربط مؤسسات التعليم العام بشبكة المعلومات الدولية؟

٢٢- ما مدى توفير أدلة خاصة للمعلمين تسهل عليهم الاستفادة من برامج الوسائط التعليمية المتعددة في العملية التعليمية؟

٢٣- ما مدى تبادل الخبرات بين مدارس المرحلة التعليمية الواحدة للاستفادة من تقنيات التعليم في تحسين مخرجات العملية التعليمية؟

٢٤- ما مدى توفير شبكة متخصصة في المدارس الرائدة في التعليم العام لتوزيع خدمات تقنية التعليم على أقسام المدارس المختلفة.

٢٥- إلى أي مدى يقوم مركز مصادر التعليم بتدريب المعلمين على استخدام أجهزة الحاسوب وصيانتها، وإنتاج المواد التعليمية وتصنيعها ؟

٢٦- ما الأساليب التي يتم من خلالها تفعيل المكتبات، ومراكز مصادر التعلم لاستفادة الطلبة في التعليم العام من تعدد مصادر المعلومات؟

٢٧- ما الخطط المستقبلية التي تتبناها المدارس لزيادة اعتماد المناهج الدراسية على تقنية المعلومات؟

٢٨- ما مدى نجاح تدريس العلوم عن طريق الحاسب الآلي؟

٢٩- ما دور الشراكة بين إدارات التعليم والمدارس والقطاع الخاص حول تكوين رؤية شاملة لاستخدام التقنية في فصول التعليم العام؟

٣٠- ما مدى التوسع في استخدام شبكة المدارس (school net) لطلبة مراحل التعليم العام؟

إن هذه الباقات من الأسئلة هي باقات محورية، وحتى إن لم يتمكن المؤلف من تحصيل الإجابة عليها جميعها، فهي تعد منطلقات لأعمال أخرى مستقبلية في ميدان المقارنات التربوية، وهو الحقل الذي لا زال حتى الوقت الحاضر مهمشاً بشكل واضح في معظم البلدان العربية. وربما يكون السبب في ذلك قلة الخبراء والمختصين العاملين في حقل التربية المقارنة ونظم التعليم الدولية، والاستغراق في الشأن المحلي ومشكلاته لدرجة تجاهل الخبرة الموجودة عند الآخرين في المعالجات التربوية المختلفة، والحكمة من ذلك تحت سياقات الخوف من المؤثرات السلبية، والمحافظة على بعض التقاليد الجامدة حتى وإن كانت معيقة أو محبطة للتغيير والتطوير والتحديث، إضافة إلى المبالغة في المحلية وإضفاء صفات الخصوصية المفرطة عليها، واعتبار بعض البرامج غير قابلة للتطوير والتحديث، وغير قابلة لأن يمسها التغيير، وكأنها كتب عليها أن تبقى ساكنة لا تواكب حركة الحياة المتجددة من حولها فتثبت لكل الآخرين أنها قابلة للتطور، بل وأنها صالحة لتقلبات الأزمنة والأماكن، وأنها يمكنها أن تسهم في تقديم معالجات عديدة للإنسانية البائسة في كل مكان.



الباب الأول

التعليم في اليابان

التحدي والإنجاز

المبحث الأول

تطور التعليم في اليابان

مقدمة:

تقع اليابان شرقي قارة آسيا بين المحيط الهادي وبحر اليابان، وهي تتكون من أربع جزر أساسية هي: هنشو، وشيكوكو، وكيدشو، وهوكايدو، هذا بالإضافة إلى سبعة آلاف جزيرة صغيرة، وتتشكل تضاريسها من السلاسل الجبلية. والسهول الساحلية، والأودية التي تتناثر بين الجبال في جزيرة هنشو.

ومناخ اليابان مداري، حيث تهب عليها الرياح الجنوبية الشرقية في الصيف، والشمالية الغربية في الشتاء، وتتباين درجات الحرارة وكميات الأمطار تبايناً واضحاً في شمال البلاد عنه في جنوبها، وبين سواحل المحيط الهادي وسواحل بحر اليابان. ورغم تعرض البلاد للزلازل والفيضانات والبراكين، إلا أنها تتميز بجمالها الطبيعي .

تبلغ مساحة اليابان حوالي (٣٧٧،٨٣٧) كيلومترا مربعا، منها: ٦٧% غابات وحشائش خضراء، و١٣% أراضي زراعية، و٥% مناطق سكنية، و١٥% أراضي لاستخدامات أخرى. وقد ارتفع عدد سكان اليابان من ٥٦ مليون نسمة عام ١٩٢٠ إلى ١٢٧ مليونا عام ٢٠٠٥م، منهم: ٦٢ مليوناً من الذكور، و٦٥ مليوناً من الإناث. ويعمل ٦% منهم في الصناعات الأولية، و٣٢% في الصناعات الثانوية، بينما يعمل ٦٢% منهم في الصناعات المتقدمة!!!

وتصل الكثافة السكانية في البلاد إلى ٣٤٢ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد. وتحدث في اليابان حالة زواج واحدة كل ٤٤ ثانية، بينما تحدث حالة طلاق كل دقيقتين، وهذا يشير إلى تضاعف معدلات الزواج مقابل تناقص حالات الطلاق. ورغم ذلك يعاني التركيب السكاني من النقص الحاد في معدلات المواليد، مع ارتفاع مطرد في متوسط الأعمار. حيث تصل نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥عاما إلى ٢٥%. ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٣٣% في منتصف القرن الحادي والعشرين.

وموقع الجزيرة اليابانية كما وصفه لانجر (Langer,١٩٦٦) الذي يلي قارة آسيا كان له تأثير عميق على نمو الحضارة اليابانية، حيث تنعكس تجربة الأمم الآسوية الأخرى، وقد تم تشكيل التاريخ الياباني دون تهديد أجنبي ملازم، وبدون صراع بين الأقليات الدينية بهدف التقسيم. فغالباً ما دخل اليابانيون في علاقات حميمة مع جيرانهم، أو انقطعوا عن الاتصال

بالخارج طبقاً لإرادتهم على الأقل حتى وقت قريب. الأمر الذي مكنهم من حماية أنفسهم من فعل المؤثرات الخارجية، عندما يلوح منها تهديد الهوية القومية اليابانية.

كما أن الموقع الجغرافي لليابان كان له تأثير أيضاً على مصادر الثروة الزراعية والطبيعية فيها ، فهي الدولة الوحيدة من بين دول شرق آسيا التي احتفظت بغطاء أصلي من الغابات، بلغ حوالي ٦٣ مليون أيكر(*). ومن هنا يمكن ملاحظة أن أكثر من نصف اليابان مغطى بالغابات على عكس جارتها كوريا، حيث تسود غابات جبال الشمال أشجار البيسية والتنوب واللانس والخيزران، أما في وسط اليابان فهناك غابات مختلطة من أشجار البلوط والصنوبر والأرز والتنوب، وتنمو في الجنوب الأشجار الدائمة الخضرة والأشجار المتساقطة أوراقها سنويا، وهذه الغابات تمثل مصدراً هاماً – وإن كان غير كاف الآن – لتوفير الأخشاب ولب الورق، ويستفيد سكان المناطق في أرياف اليابان من أشجار هذه الغابات لتوفير الفحم الذي يستخدمونه للوقود.

وتتميز جبال اليابان بالانحدار الحاد ورقة تربة السطح ، وهذه ظروف لا تشجع على الزراعة. ويشار إلى أن سدس مساحة اليابان فقط هو الصالح للزراعة، ومن هنا فالأرض المتيسرة لكل فلاح ياباني لا تزيد عن تسع المتيسرة منها لفلاح الولايات المتحدة، لكن هذا العجز في الأرض الزراعية تعوضه الطبيعة بمساعدة الجهود المركزة لخدمة الفلاح الياباني. فوفرة الأمطار، والاستخدام الحذر لمياه الزراعة، والمناخ الملائم بصفة عامة واستخدام المخصبات بأسلوب علمي حضاري، والعناية الدقيقة التي يضفيها الفلاح الياباني على أرضه، جعلت محصول اليابان من الأرز أكبر محاصيل الأرز في آسيا. وفي جنوب خط عرض ٣٧ تساعد ظروف الطقس على أن تنتج الأرض ما مقداره ضعف أو ثلاثة أضعاف المحصول لقطعة أرض مماثلة في مكان آخر ، ولذلك فإن المساحة المحصولية في هذا البلد تزيد على ١٣٠ في المائة من الأرض المستخدمة. وهذا يفسر كيف أن عدد السكان الذي يقتربون الآن من ١٠٠ مليون نسمة، لديهم – تقريباً– اكتفاء ذاتي رغم العجز الشديد في الأراضي الزراعية الذي ذكرناه.

وتعد صناعة الصلب في اليابان اليوم ثالث أكبر صناعة في العالم، رغم أن متطلبات هذه الصناعة ليست كافية، فمعظم خام الحديد يأتي من الخارج، كما أن الإنتاج المحلي من البترول لا يفي بالحاجات المتزايدة والمستمرة له .

ويلاحظ أن أعمال التنجيم في النحاس تنتج كميات كبيرة منه في اليابان ، لكنها تستورد للوفاء بالاحتياجات الصناعية: الكبريت والبيريت والرصاص والزنك وتقترب بهذا من الوفاء بالاحتياجات المحلية، ويسد الفحم المحلي نصف احتياجات اليابان من الطاقة ، أما باقي

(*) أيكر: وحدة قياس للمساحة تساوي حوالي ٤٨٤٠ ياردة مربعة.

الاحتياجات فتؤخذ بالتساوي من الطاقة الكهربائية المتولدة من المصادر المائية، والطاقة المنتجة من البترول المستورد، ويستورد اليابانيون فحم الكوك والفحم الحجري رغم التوفر النسبي للفحم الياباني الذي يعاني من عيوب بارزة، فهو فحم لين من درجة منخفضة ،وعروقه موجودة بطريقة تجعل استخدام الآلات الضخمة لاستخراجه صعباً، هذا فضلاً عن أن حقول الفحم الرئيسية موجودة في مناطق بعيدة عن مناطق تمركز معظم الصناعات اليابانية – طوكيو ويوكوهاما وناجيا وأوزكاكيب – وهكذا فإن اليابان كانت مجبرة على بناء قوتها الصناعية على قاعدة من المادة الخام أضعف من الموجودة في الأمم الصناعية الغربية (لانجر، ١٩٦٦).

ونتيجة للظروف السابقة فقد مر الكثير من تاريخ البلاد بفترات متقلبة ، حيث أثرت القوى الأجنبية في تحريك المدنية اليابانية، تلاها سنوات من الانعزال النسبي كرست لامتصاص العناصر الأجنبية، وهكذا فالقوم كانوا سريعي التغير، مع قدرتهم على الارتقاء بمعدل ثابت ملموس، حيث امتصوا ما ظهر أنه ملائم لهم، ورفضوا ما ظهر غريباً عنهم، فكان الناتج مدنية تدين بالكثير لما جلبته من الأجانب، مع الاحتفاظ بأصالتها وتجانسها إلى حد بعيد.

ولم تتجه اليابان في تنميتها توجهاً كلياً نحو الخارج كما فعلت دول أمريكا اللاتينية، ولم تتجه كلياً نحو الداخل كما هو عليه الحال بالنسبة للدول الاشتراكية كالصين مثلاً، كما أنها لم تتجه اتجاهاً وسطياً كما فعل النموذج الهندي في التنمية، بل اتخذت طابعاً مميزاً بني على التفاعل الوثيق بين التنمية وبرامجها، وبين قيم المجتمع الياباني والاتجاهات السائدة فيه، وقد أكد العلم الحديث ونظرياته مصداقية هذا الاتجاه وعده بعض علماء الاجتماع أنجح نماذج التنمية.

يعد قطاع التصنيع المسؤول الأول عن النجاح الاقتصادي الذي حققته اليابان، حيث شكلت الصناعة ٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥م الذي يعمل فيه ٢٨% من مجموع القوى العاملة. ويتركز التصنيع في عدد قليل من المشروعات المتنوعة العملاقة. غير أن الكثير من الصناعات التقليدية خصوصاً في قطاع الخدمات ظلت مشاريع عائلية. في حين ساهمت الزراعة بحوالي ١,٣% من النتائج المحلي الإجمالي، ويعمل في هذا القطاع ٤,٦ % من الأيدي العاملة. وفي إطار ندرة الأراضي الزراعية، ونقص الموارد الصناعية الخام وقلة الوقود، فقد لعبت التجارة دوراً مركزياً في الاقتصادي الياباني.

وتعد الجزر اليابانية واحدة من المجموعات التي تشكل جزءاً من القارة الآسيوية، من بينها اندونيسيا والفلبين وتايوان وجزر الكورال. ويمتد القوس النحيف لمجموعة الجزر تقريباً من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي لمسافة حوالي ١٥٠٠ ميل، بطول سواحل سيبيريا وكوريا، وهو على مسافة ١٠٠ ميل من القارة، ويفصل بحر اليابان الجزر اليابانية عن

روسيا وكوريا، ويوجد بحر شرق الصين جنوباً، أما في الشرق فيلاحظ الامتداد الشائع للمحيط الهادي.

ونتيجة للموقع الجغرافي فإن الجزر اليابانية في الأساس، هي مجموعة من سلاسل الجبال المنحدرة، المنبثقة من المحيط، خصوصاً في المنطقة غير المواجهة للقارة الآسيوية ، وفي الناحية الأخرى من خندق اليابان تهبط أراضيه المحيطة على عمق هائل يزيد على ٣٠،٠٠٠ قدم، وتصل الجبال اليابانية إلى أقصى ارتفاع لها عند (جبل فيوجي)، الذي يرتفع عن سطح البحر بحوالي ١٢،٤٠٠ قدم، ويسيطر على ما يحيط به من البلاد بلونها القرمزي، وتغطي الجزر اليابانية مساحة تقدر بحوالي ١٤٣،٠٠٠ ميلاً مربعاً.

تتكون اليابان أساساً من أربعة جزر، هي: هونشو (٨٨،٠٠٠ ميل مربع)، وهي المركز الاقتصادي والسياسي لليابان، وكينشو (١٤،٠٠٠ ميل مربع) في الجنوب الغربي، وشيكوكو (٧،٠٠٠ ميل مربع) وتقع بين الجزيرتين الكبيرتين، وهوكيادو (٣١،٠٠٠ ميل مربع) في الشمال ، وهي جزيرة قليلة السكان ، وقد استقرت في وقت متأخر نسبياً. وهناك أيضا عدة مئات من الجزر الأصغر من بينها جزيرة ريوكي في منتصف المسافة بين كيوشو وتايوان، وعادة ما تذكر ريوكي على أنها أوكيناوا على اسم الجزيرة الرئيسية فيها، وأوكيناوا الآن هي أهم قاعدة عسكرية أمريكية غرب المحيط الهادي بعد الاحتلال الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية.

وحيث إن غالبية اليابان تتكون من جبال وعرة فإن معظم زراعة البلاد وصناعاتها مركز في مناطق دلتا قليلة خصبة وصغيرة، ومناطق الدلتا هذه مونتها الأنهار الرئيسية كنهر التونيجاما الذي يتدفق عبر أكبر وأهم سطح مستوي وهو الكانتس (٣،٢ مليون أكر)، حيث توجد مدينة طوكيو الضخمة. وهناك ثلاثة أنهار أصغر تغذي السطح الضخم (٠،٥ مليون أكر) حول المركز الصناعي في ناجايا، أما نهر الياداجاما فقد بني مسطحا سمي باسم أوزاكا (٠،٣ مليون أكر) ثانية مدن اليابان، وكون شياننوجاما الذي يعد أطول نهر في البلاد (٢٢٥٤ ميل) مسطح أشيجو الخصب (٠،٥ مليون أكر) على بحر اليابان، وهناك أنهار أخرى كونت المسطحات الأخرى في هنشو و كيوشو وهاكيد (كينيث ١٩٥٧م).

برزت اليابان كقوة اقتصادية عظيمة في العالم، حيث تمتلك أكبر رصيد من احتياطي العملة الصعبة، وقد حققت معدلات من النمو الاقتصادي بلغت ١،٥% مقابل ١،٢% في القارة الأوروبية، وتناقصت معدلات البطالة فيها إلى ٤،٤% عام ٢٠٠٥م ،مقارنة بحوالي ٥،٥% في الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي ٨،٧% في القارة الأوروبية.

ويعزى النجاح الاقتصادي الذي حققته اليابان في جانب منه إلى تقدم النظام التعليمي. فقد بدأ التعليم الحديث في اليابان منذ عام ١٨٧٢ م بنظام متعدد المسارات في عهد

الإمبراطور ميجي، وبدأ التعليم الأولي بأربع سنوات، ثم امتد ليغطي ست سنوات عام ١٩٠٨م ، وأصبح لأول مرة تعليماً مجانياً. ثم انتشر التعليم الثانوي بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تقدم الصناعة اليابانية بين عامي ١٩٢٠و ١٩٤٠م انتشر التعليم الجامعي تدريجياً. ونمت المرحلة الثانية من الإصلاح التعليمي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحول النظام التعليمي إلى مسار واحد وفق النظام الأمريكي (٦-٣-٣) ، أي ست سنوات للتعليم الابتدائي، وثلاث سنوات للتعليم المتوسط، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي. وأصبح التعليم الابتدائي والمتوسط الزامياً ومجانياً منذ عام ١٩٤٧م. وانطلقت المرحلة الثالثة من الإصلاح التعليمي بإعلان وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية (Mext) الخطط العلمية للتطوير التربوي بعد الاسترشاد بآراء المركز الاستشاري في ١٧ يناير عام ٢٠٠٦م، التي حددت أولويات الإصلاح التعليمي في التركيز على تحويل النظام التعليمي إلى نظام متعدد المسارات، بعد مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي المجاني(٣-٦)، حيث تتنوع فيه المؤسسات، وتتعدد فيه اختيارات التعليم أمام الطلبة، وتزداد فيه الجهات التي توفر الفرص التعليمية، ويأخذ التعليم الأهلي دوراً متزايداً في الاستثمار في التعليم وبخاصة في التعليم العالي.

ويهدف الإصلاح التعليمي في اليابان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها ما يلي:

١- إعداد النشء بطريقة تشعره بالسعادة والاهتمام بالأخلاق والتربية الوجدانية، واحترام الآخرين، من خلال تعاون المدرسة مع البيت والمجتمع المحلي.

٢- دعم التعليم المهني ومساعدة الشباب على إعداد خططهم المهنية المستقلة.

٣- تنمية الموارد البشرية في ضوء خطط تحقق التكيف مع تحديات القرن الواحد والعشرين.

٤- تشجيع التعليم الأهلي.

٥- تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات.

٦- تحسين قوة الثقافة اليابانية لتزداد ثراء وجاذبية لأفراد المجتمع.

٧- الارتقاء بأساليب التعليم مدى الحياة.

٨- إصلاح التعليم الجامعي، مع تحسين جودته.

٩- امتلاك القدرة على معرفة الآخر والتواصل معه، من خلال تعلم اللغة الانجليزية وإتقانها باعتبارها لغة عالمية واسعة الانتشار.

١٠- تحقيق التوازن الدقيق بين مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة.

ونظراً لاهتمامات كثير من الناس بالتطورات الحديثة، تصدر وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية سنويا ورقة بيضاء عن التربية توضح التوجهات الحديثة والجهود التي بذلتها الوزارة في المجالات المختلفة.

وتشير الورقة البيضاء الصادرة عام ٢٠٠٥م عن وزارة التربية اليابانية إلى أربع استراتيجيات مهمة للتربية اليابانية ، هي :

١- ضمان جودة التربية من خلال تحديد أهداف واضحة ومتابعة تنفيذها.

٢- تنمية ثقة المعلمين بأنفسهم من خلال تدريبهم ، وتنميتهم مهنيا .

٣- تحسين نوعية التربية، من خلال إعطاء السلطات المحلية والمدارس مزيداً من الاستقلالية وتشجيعهم على التجديد والابتكار.

٤- ضمان البنية والشروط المثلى للتربية من خلال تحمل الحكومة مسؤولية توفير المتطلبات الرئيسة لتوفير التعليم وضمان جودته.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح معالم التحديث الذي طرأ على اليابان خلال أقل من تسعين عاماً، استطاعت اليابان فيها أن تصبح إحدى دول المجموعة الاقتصادية الكبرى في العالم بأسره، خصوصاً وأن اليابان مرت بنكسة عسكرية مروعة، كانت كفيل بان تمحو أي محاولة للتطوير في البلاد ، وتحديداً فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

١- تحليل النموذج الياباني في التنمية.

٢- توضيح كيفية حفاظ اليابان على كيانها الثقافي، رغم ارتباطها الوثيق بسياسة الانفتاح الثقافي الموسع مع الغرب.

٣- استنباط القواعد التي يمكن أن تفيد منها الدول الأخرى وخصوصا النامية في بلورة أهدافها وبرامجها التربوية والتنموية.

أهمية الدراسة:

أن القطاعات الحديثة في البرامج التنموية المختلفة في البلاد النامية تعاني من مشكلة خطيرة في اليد العاملة، تتطلب الكثير من الحلول الفعالة السريعة، ومن ذلك مثلا: الافتقار إلى البرامج التربوية ذات العلاقة المباشرة بالبرامج التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما هو موجود على الساحة من برامج يفترض أنها ذات علاقة بالتنمية لا يستخدم استخداماً أمثلاً، وذلك من كافة المستويات التعليمية تقريباً، ويعد ذلك سبباً في تدني مستوى الإنتاجية، والتعمق في استقدام العمالة الأجنبية التي تفرض على الثقافة المحلية كثيراً من المؤثرات غير

المنسجمة مع المجتمع المحلي. كما أن مشكلة فقدان التوازن في توزيع الأعمال والوظائف بين القطاعات المنتجة وقطاعات الخدمات، والفروقات بين الطلب على اليد العاملة، وعدد الأشخاص المعدين، وطبيعة الإعداد، خلق مشكلات اجتماعية وثقافية متعددة. وقد يعزى ذلك إلى طبيعة برامج التخطيط للتربية والتنمية، كما قد يعزى إلى عدم وجود صلة قوية بين صانعي القرار وبين التطبيقات المختلفة لهذه البرامج. وهذا قد يعد مبررا لتتبع النموذجين الياباني والصيني كأحد النماذج التي أثبتت وجودها عالميا، والاستفادة منهما ، مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس من الضرورة أن يكونا نموذجين مكتملين في كافة بنودهما وحيثياتهما، ولكنهما من أفضل النماذج التنموية الحديثة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قد تساعد الباحثين والتربويين في فتح آفاق جديدة للبحث في التربية والتنمية، ومعالجة كثير من حالات عدم التوازن في تخطيط البرامج التربوية المرتبطة بالتنمية.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن الذي يقود إلى اكتشاف الخصائص الكلية للظواهر التنموية في اليابان وتأثير عامل الزمن عليها من حيث التطور أو التراجع. وفي سبيل ذلك لجأ فريق الدراسة إلى توضيح بعض المقرنات بين ما يحدث في اليابان من برامج تنموية وبين النواتج العامة لهذه البرامج، ومقارنة وضع البرامج التنموية من جهة ومدى إمكانية الخروج بتعميمات تثري النماذج الأخرى في البلاد النامية من جهة أخرى كما اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للهيئات والمؤسسات التربوية والتعليمية باليابان.

المبحث الثاني

تحديث اليابان والتأثير الأمريكي

هناك عدة مراحل تصف بدايات نمو اليابان وتحديثها Modernization ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: (١٨٦٧ – ١٨٩٠)وهي فترة الانفتاح التي كانت اليابان خلالها ما تزال دولة آسيوية متخلفة، تناضل لرفع بعض مستويات الإنجاز لديها، وتستمتع بعلاقات حميمة مع الغرب، وقد كانت أمريكا مصدراً هاماً وقيماً للمعرفة بالنسبة لليابان في أثناء هذه الفترة

المرحلة الثانية : (من ١٩٨٠ إلى الحرب العالمية الأولى) وتمثل فترة التفاعل واكتساب القوة ، التي شهدت تسوية – أو التسوية الظاهرية– لقضية التغيير والتحول، واحتفظت اليابان بأنماطها الاجتماعية الأساسية في تبنيها لتكنولوجيا الغرب. ومع هذا الثبات الظاهر بدأت اليابان تنسحب عن الولايات المتحدة كمصدر للتنوير.

المرحلة الثالثة: (من الحرب العالمية الأولى إلى نهاية ١٩٢٠) وهي فترة نمو الاتجاه التحرري المصحوب بتجديد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة (من ١٩٣٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية) وهذه كانت مرحلة نمو في العلاقات مع الغرب، خصوصا أمريكا ، وبداية للاستقرار السياسي.

ثم جاءت المرحلة التي تلت فترة الهزيمة في الحرب العالمية الثانية ، ويمكن وصفها بأنها مرحلة البحث عن أساليب جديدة للاتصال بالغرب.

وتمثل هذه المراحل فترة تحديث اليابان التي مرت فيها ببرنامج تنمية وتغيير مكثف لا مثيل له في تاريخ العالم (وزارة الخارجية ١٩٦٨).

ويمكن القول بأنه ربما لا توجد أمة أخرى بدأت من قاعدة إقطاعية – إلى حد كبير–، وتحولت بهذه السرعة إلى مجتمع صناعي متقدم ، بمؤسسات حديثة عاملة، ومستوى عال من التربية العامة.

ويرى بعض المربين بأن مشروع تحديث اليابان ينم بلا جدال عن قدر عال من التصميم والكفاءة، يقارن في بعض جوانبه بتحديث ألمانيا التي حافظت على النظام الضروري لتحولها السريع، بتثبيت النزعات التقليدية للقومية والطاعة، وربما ليس حدثاً عارضاً أن كلاً من اليابان وألمانيا كانتا أمماً تمثل مشكلة من منطلق النظام العالمية والسلام.

ومثل كل الأمم التي مرت بتغير سريع تحولت اليابان خلال مدة قصيرة نسبياً من طور الاستقبال التام من العالم الخارجي، إلى طور التعزز والرفض، وكما لاحظ روبرت ساكالا بينو فإن القادة اليابانيين في فترة الاقتراض الثقافي الصعبة غالباً ما مزجوا النزوع إلى التنازل فيما يخص ميراثهم الحضاري، مع تقوية تفضيل الأنظمة الغربية.(هول ١٩٧٠).

إن انفتاح اليابان على الاتصال بالغرب لم يحدث في يوم وليلة، فقد استغرق زهاء خمسين عاماً، بدءاً من عام ١٨٠٠م ، وأن عصر السلام والانعزال الطويل غير القوة والعلاقات الاقتصادية للطبقات الإقطاعية المختلفة، وبدأ الضغط السياسي والاجتماعي يتزايد ضد المحافظة والسكون والسياسية الانعزالية لحكومة توكوجاوا Tokogawa في أواسط القرن

التاسع عشر، ووصل هذا الضغط إلى نقطة حرجة. وقد تأثر قرار (الشوجنيت) بالسماح بالاتصالات الخارجية إلى حد كبير بمدى إدراكها للقوة المتنامية للمطالب الجديدة، وهكذا حدث هضم سريع لأفكار الغربية والمؤسسات الغربية. ومن ناحية أخرى قبل قادة الساموراي وأحياء الميجي الغرب كمصدر للمهارات والمعرفة الجديدة، ولكنهم أظهروا إلى حد كبير مقدرة على العناية في اختيار وتكييف ما أخذوه مع المجتمع الياباني المطيع والراسخ. كما شرح بينيت في هذا المجال" في السنوات الأولى (١٨٧٠-١٨٨٥) كانت الأشياء تستعار وغالباً دون تمييز، ولكن مع مرور الوقت لم تعد هناك سيطرة حذرة (ماكنايت ١٩٥٨م).

وقد قرر قادة اليابان في أواخر عام ١٨٨٠ إدخال شكل المجتمع الغربي، ولكن مع الاحتفاظ بالأساليب الرسمية في الحكم والسيطرة الاجتماعية، فيسمح بالتصنيع – مثلاً –ولكن تمنع اتحادات العمال، ويسمح بالتعليم على أن يحاط بهيكل حضاري تقليدي يرجع إليه. ولذلك بينما كانت اليابان تتحول إلى بلد رفاهية مادية وإنجازات (تسمح نسبيا بالشعور بالرضا عن العمل والحركة في المناطق المدنية) احتفظت بالكثير من أنماطها التقليدية في السلطة وتسلسل القيادة والطاعة. إذ على وجه السرعة –مثلا – أصبح ينظر لطالب الجامعة والدارسين في الخارج على أنهم أعضاء في الصفوة الذكية ، وأمل لمستقبل اليابان، ولكن في الوقت نفسه كان هؤلاء مطالبين بتوقير الإمبراطور وعدم مساءلة أصحاب السلطة.

وهكذا فإن قادة اليابان عملوا على فحص تدفق العادات والأفكار الغربية، وعلى تقوية الأنماط القياسية للعادات اليابانية التقليدية، والتكنولوجيا الغربية الأساسية، وبناء المؤسسات. وفد أدى تطوير نظام تربية فعال وعام في اليابان، وبالتالي انتشار التعلم مع تحسين وسائل النقل والمواصلات ، إلى نمو تشابهات ملحوظة في الميول والعادات على اتساع الجزر.

وقد لعبت أمريكا دوراً فنياً هاماً وبالغ الأثر في الشؤون اليابانية، خاصة في السنوات الثلاثين الأولى بعد إحياء الميجي (الحكومة المستنيرة)، فقد كانت العلاقة بين أمريكا واليابان علاقة المدرس بالطالب، ولطالما حظي المدرس بالاحترام واستمتع بالسمعة الحسنة " لتفوقه" ، وهو ما يستمتع به المدرسون حسب التقاليد اليابانية، ومن الملاحظ أنه لا توجد مرحلة من مراحل التحديث الياباني لم يمسها التأثير الأمريكي، سواء في تنمية الصناعات الحديثة، أو التقدم التكنولوجي، أو التربية الشعبية، أو التنمية الزراعية، ، أو صياغة الدستور أو تكوين مؤسسات حكومية جديدة. أو حتى افتتاح أراض جديدة للاستقرار في شمال اليابان البعيد ، أي أن أمريكا كانت تمثل واحدا من أهم مصادر اليابان في تحصيل المعرفة وتنمية المهارات في المراحل المبكرة من تحديث البلد وتطويره، إذ بدون الإرشاد والمساعدة الأمريكية، فإن مجالات الحياة المؤسسية خصوصاً الأعمال الصناعية، والزراعة والتربية والثقافة الشعبية ، كانت بلا شك ستخنف كثيراً عما هي عليه اليوم (هولورن ١٩٧٠).

التغير الاجتماعي الياباني:

عند الحديث عن التغيير الاجتماعي في اليابان من المهم جداً أن نذكر أن هذا التغيير أخذ أشكالاً عديدة ساهمت في قدرته على التأثير في الأدوار الاجتماعية، وقد كان نهوض اليابان من هزيمتها بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرة في حد ذاته، إذ إن استيراد الأساليب التكنولوجية والأفراد من الغرب، والاتصالات الواسعة مع الولايات المتحدة ساعد المجتمع على القيام بتغييرات في شكل بنية مشاريع التنمية فيه، وهكذا فإن التأثير المتراكم لتحول العادات اليابانية، أنعكس كذلك بصفة خاصة على مستوى الحياة المرتفع، وعلى تحديث الحياة اليومية، وعلى التركيز المتزايد على طلب المتعة، وعلى تغير البناء الاجتماعي ونظام القيم، المصحوب بحركة اجتماعية كبيرة (سانون ١٩٥٨).

وفيما يخص طبيعة التنمية اليابانية، يوجد هناك ثلاثة جوانب تبدو هامة للمتابع :

١- حدثت (طورت) اليابان نفسها كدولة مستقلة، وليس كمستعمرة وتابعة لقوة إمبراطورية، حيث إنها تمكنت من الحفاظ على استقلالها فقد كانت قادرة- على عكس البلاد المستعمرة في آسيا - على الحفاظ على درجات عالية من السيطرة على مجرى التغيير الحضاري والاجتماعي، وكان ذلك يعني أن برنامج تحديث اليابان كان تحت سيطرة قادتها أنفسهم -فيما عدا فترات الاحتلال القصيرة - حيث كان باستطاعتهم اختيار ما يرغبون فيه، وتطبيع ما استعاروه داخل المؤسسات القائمة قبل التحديث.

٢- كانت اليابان حرة نسبياً في الاختيار بين مجموعة من النماذج القائمة على أساس المعرفة والأفكار الغربية، أو على أساس تقاليدها وعاداتها الخاصة بها، أي أن التقاليد قد تم تعديلها بصورة مثالية لتلائم الاحتياجات والظروف اليابانية، وهذه يجب أن تؤخذ كنقطة البداية لأي برنامج تغيير أو تنمية، وبهذا الخصوص لا بد من تمييز التحديث عن تقليد الحضارة الغربية، فالتحديث يعنى التحول التكنولوجي، أو التنظيمي الخالص في العادات اليابانية، وتقليد الغرب يعني قبول الأفكار والقيم والفلسفة وبعض الممارسات الغربية.

٣- رغم التغيير السريع في اتجاه القومية الصناعية الحديثة، إلا أن اليابان استفادت منها، إذ إن الأعراف والقيم اليابانية التقليدية لم تتعارض مع التحديث (دان ١٩٧٠).

وهناك عاملان هامان أثرا على تنمية اليابان هما: "القومية والمركزية":

أولاً: القومية: طبقاً لكتاب "اليابان في التحول" الذي أصدرته وزارة الخارجية اليابانية في عام ١٩٦٨م فإن الشعب الياباني شعر أن استقلاله تهدد في القرن التاسع عشر، عندما

تحرك تأثير القوى الأوربية بسرعة متزايدة نحو الشرق، عندئذ ظهر وعي قومي نتيجة لهذا الشعور بالخطر، وبذلك أصبحت صيانة الاستقلال بالنسبة لكل ياباني هي الهدف القومي الأكثر أهمية. وهذا الشعور بالقومية مكن الشعب من السمو فوق الصراعات الفكرية التي كثيرا ما تهدد الدول في فترات التغيير الجاد، ومن الأفكار الرئيسية لتحقيق هذا الهدف أن الجزء الأكبر من رأس المال المطلوب للبناء الاقتصادي كان يجب أن يجمع من داخل الوطن، ومن هذا المفهوم فإن قرار قادة الميجي بجمع رأس المال عن طريق تحصيل ضريبة على الأراضي من الفلاحين، قوبل بالثناء رغم انخفاض مستوى المعيشة.

ثانياً: المركزية: كانت السيطرة القوية المتكاملة من جانب الحكومة المركزية، هي أهم عامل في التنمية الاقتصادية اليابانية، حيث قامت هذه الحكومة بالكثير من التغييرات مثل: إلغاء المناطق الإدارية الإقطاعية للعشائر في عام ١٨٧١ ، وإنشاء ولايات يديرها محافظون تعينهم الحكومة المركزية، وكانت الخطوة الأخرى والهامة هي إنشاء القوات المسلحة تحت سيطرة الحكومة المركزية مباشرة، كما تم تحسين نظام المواصلات والاتصالات، المتمثلة في تحسين الخطوط الحديدية ونظم البريد والتلغراف التي شكلت دوراً هاماً في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى التشجيع على قراءة الصحف لجعل الناس على علم بالأحداث داخل الوطن وخارجه. وفي جانب آخر تم إنشاء نظام للمقاييس والموازين ليحل محل المستويات القياسية المحلية. وكان من أهم الأعمال البارزة اتخاذ إجراءات لتحرير النشاط الاقتصادي من القيود الإقطاعية، كما كانت عملية تقوية الحركة الاجتماعية خطوة أخرى إلى الإمام. حيث أن إلغاء النظام الإقطاعي كان يهدف إلى إزالة العقبات أمام هذه الحركة الاجتماعية، فلكي تصبح الدولة غنية وقوية كان من المهم النهوض بالمستوى الفكري للجماهير. كما أدرك القادة الحاجة إلى قوة العمل القادرة على بدء الصناعات الجديدة (توباياشي ١٩٧٦)، ذلك أنه " بعد اكتفاء ذاتي حقيقي استمر ما لا يقل عن ٢٦٠ سنة بالنسبة لليابان" اضطرت في الخمسينات من القرن التاسع عشر الميلادي إلى الانفتاح أمام التجارة الخارجية لدرجة أن الدولة خلال الفترة من ١٨٥٨– ١٨٩٨م وقعت معاهدة فرضت بموجبها ٥% من الرسوم الجمركية على الواردات، وقد كان خلع توكاجاوا شوغانات الذي حكمت أسرته اليابان قروناً طويلة، وإعادة الإمبراطور ميجي عام ١٨٦٨م بدءاً لسلسلة من الإصلاحات التي من أهمها: إلغاء النقابات، وإبطال الإقطاع ، وإقرار حقوق الملكية الخاصة في الأراضي، وترك الحرية للمواطنين في اختيار تجارتهم وحرفتهم، بحيث يتمكنون من إنتاج السلع التي يريدونها، وأن يشتروا الأراضي ويبيعونها بحرية ، إضافة إلى إصلاح نظام الضرائب، وتوحيده في كافة أجزاء البلاد، وإلغاء المكوس الداخلية المفروضة على حركة

البضائع، أو القيود المفروضة على تنقلات الأفراد، وإلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على صادرات الأرز والقمح والأقمشة والحرير الخام، كل ذلك أدى إلى حدوث مرحلة التصنيع المبكر لليابان، الذي ساعدها على إنجاز برامج التنمية بسهولة.

وقد استمرت اليابان في تصاعد مستمر حتى الحربين العالميتين الأولى والثانية عندما حدثت النكسة الكبرى في اقتصادياتها، إلا أن ذلك لم يقف حائلا دون التطور الاقتصادي الهائل الذي بلغته مما جعلها تحتل موقعاً عالمياً متميزاً في العصر الحديث (البنك الدولي، ١٩٨٧)، ويوضح الجدول (١) بعض المؤشرات الأساسية لهذا التطور الاقتصادي في البلاد، بينما يدل الجدول رقم (٢) على هيكل الإنتاج خلال عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٥م.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الأساسية للتطور الاقتصادي

عدد السكان (مليون)	المساحة (١٠٠٠كم^2)	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي/دولار	متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد	متوسط المعدل السنوي للتضخم/نسبة مئوية		العمر المتوقع
				١٩٨٥/٦٥ نسبة مئوية	١٩٨٥/٨٠ ٦٥-١٩٨٥	
١٢٠,٨	٣٧٢	١١,٣٠٠	٤,٧	٧,٥	١,٢	٧٧

يتضح من الجدول رقم (١) أعلاه أن الناتج القومي الإجمالي يقيس مجمل الناتج المحلي والأجنبي الذي يحققه المقيمون في الداخل، وهو محسوب بدون إجراء خصم نظير الإهلاك. وقد حسبت تقديرات الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٥م، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لهذا العام استناداً إلى فترة الأساس ١٩٨٣ – ١٩٨٥م ،وذلك عن طريق حساب يتم بأخذ المتوسط الحسابي البسيط لسعر الصرف الحقيقي لعام ١٩٨٥م، وأسعار الصرف المعدلة لعامي ١٩٨٣، ١٩٨٤م، وللحصول على سعر الصرف لعام ١٩٨٣م يتم ضرب سعر الصرف الحقيقي لعام ١٩٨٣م في معدل التضخم النسبي لليابان والولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٣م، ١٩٨٥م. ويضرب سعر الصرف الحقيقي في المعدل لنسبي للتضخم بالنسبة لليابان والولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٨٤م، ١٩٨٥م. أما الخطوة الثانية فهي تحويل الناتج القومي الإجمالي بأسعار المشتري الجارية وبالعملات القومية لسنة ١٩٨٥م عن طريق معامل التحويل. وبعد ذلك يتم قسمة الناتج القومي الإجمالي الناشئ عن ذلك بدولارات الولايات المتحدة على سكان منتصف العام وذلك لاستخراج نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٥م، وتظهر التقديرات الأولية نصيب الفرد الياباني من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٥م. أما متوسط المعدل السنوي للتضخم في اليابان فإنه قيس بمكمش (بمجمل) الناتج الإجمالي في البداية وذلك بقسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي

بأسعار المشتري الثابتة، وكلاهما بالعملة القومية لليابان، وذلك بالنسبة لكل سنة في الفترة، وعندئذ استخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكمش الناتج المحلي الإجمالي للفترة، ويشير العمر المتوقع عند المولد إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل الياباني المولود حديثاً إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة لجميع الناس في وقت مولده هي نفسها خلال حياته. وتكاد تتفق جميع المؤشرات الإحصائية في جدول (١) على ذلك الارتقاء الملحوظ في معدلات التضخم نتيجة للإنجازات التنموية الاقتصادية الكبيرة التي تمت في عصور النهضة في البلاد

جدول رقم (٢)

هيكل الإنتاج في اليابان خلال عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٥

الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار		الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات							
١٩٦٥	١٩٨٥	الزراعة		الصناعة		الصناعة التمويلية		الخدمات	
		١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
٩٠,٩٧٠	١,٣٢٧,٩٠٠	%٩	%٣	%٤٣	%٤١	%٣٣	%٣٠	%٤٨	%٥٦

يلاحظ من الجدول رقم(٢) الذي يقيس الناتج المحلي الإجمالي، أن فيه مجمل الناتج النهائي للسلع والخدمات التي تنتجها اليابان بواسطة المقيمين وغير المقيمين. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس أسعار المنتج مساوياً للناتج المحلي الإجمالي المحسوب وفقاً لقيم المشترى، ومطروحاً منه رسوم الاستيراد. ويتضمن القطاع الزراعي في اليابان (الزراعة، والحراج، والقنص، وصيد الأسماك)، بينما تتألف الصناعة من التعدين والصناعات التمويلية والتشييد والكهرباء والمياه والغاز. أما الجوانب الأخرى فصنفت على أنها خدمات، وقد استخدمت سلاسل الحسابات القومية اليابانية بوحدات العملات المحلية اليابانية عند حسب المؤشرات في الجدول رقم (٢) أعلاه، كما حسبت معدلات النمو في الجدول نفسه على أساس الأسعار الثابتة. وتم حساب المقاييس الموجزة لكل مؤشر في الجدول عن طريق حساب قيم الدولار الأمريكي الثابتة التي أعيد قياسها لعام ١٩٨٠ لليابان، ولكل سنة من الفترة الزمنية ١٩٦٥–١٩٨٥م. وبعد ذلك تم جمع القيم لكل سنة، واستخدمت في ذلك طريقة المربعات الصغرى لحساب المقياس الموجز الذي يتضح في الجدول، ولذلك فإن هذا الجدول يوضح بشكل دقيق حجم التطور الذي طرأ على معدلات النمو السنوية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لليابان. وتدل القيم الإحصائية الواردة عل ارتفاع ملحوظ

يضاهي كثيراً من الدول الصناعية الأخرى، وهذا يعكس طبيعة الجهود التي بذلت لدعم التنمية في اليابان بكافة قطاعاتها، خاصة الاقتصاد.

التعليم في اليابان

أولاً: ملامح عامة عن التعليم الياباني

أ- السلم التعليمي:

يتضمن النظام التعليمي الياباني ثلاث مراحل أساسية إلى جانب مرحلة رياض الأطفال، وهي: مرحلة التعليم الإلزامي، وتضم المدارس الابتدائية والمتوسطة، ومرحلة التعليم الثانوي، وتشمل التعليم العام والمهني، ومرحلة التعليم العالي وتغطي كليات المجتمع، والكليات التقنية، والجامعات، والجدول رقم(٣) يوضح النظام التعليمي في اليابان عام ٢٠٠٦م.

جدول رقم (٣)

نظام التعليم في اليابان ٢٠٠٦م

التصنيف	نوع المدرسة	مدة الدراسة	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلبة	ملاحظات
رياض الأطفال	حضانة وتمهيدي	١-٣ سنوات	١٤,١٧٤	١١٠,٠٠٠ نسبة الإناث منهم ٩٣,١%	١٨٠,٠٠٠	معظم المدارس أهلية
التعليم	ابتدائي	٦سنوات	٢٣,٦٣٣	٤١٠,٠٠٠ نسبة الإناث منهم	٧,٢٣٠,٠٠٠	التعليم إلزامي

الابتدائي				%٦٢,٣		مجاني ١.%من المدارس الأهلية
التعليم الثانوي	متوسطة	٣ سنوت	١١,١٣٤	٢٥٠,٠٠٠ نسبة الإناث منهم %٤٠,٩	٣,٧٥٠,٠٠٠	التعليم إلزامي مجاني في المدارس الأهلية
	ثانوية عليا	٣-٤ سنوات	٥,٤٥٠	٢٦٠,٠٠٠ نسبة الإناث منهم %٢٧,١	٣,٨١٠,٠٠٠	التعليم بمصروفات ٢٤,٢٪ من المدارس أهلية
التعليم العالي	جامعات	٤-٦ سنوات	٧٠٢	١٦١,٧١٣	٢٨٦٥٦٧	يشمل الدراسات العليا
	كليات مجتمع	٢-٣ سنوات	٥٢٥	١١٩٦٤	٢٥٠,٣٥٧	٩١،٤% من كليات المجتمع أهلية
	الكليات التقنية	٢- ٣سنوات	٦٣	٤٤٦٩	٥٩١٦	٥% كليات أهلية
التعليم الخص لذوي الحاجات الخاصة	مدارس للعميان	٦ سنوات للمرحلة	٩٩٥	١٧٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠	التعليم إلزامي في المرحلتين الابتدائية والثانوية الأولية
	مدارس للصم والبكم	الابتدائية ٣ للمرحلة				
	مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة	الثانوي الأولية ٣ سنوات، للمرحلة الثانوية العيليا				

١- رياض الأطفال:

معظم مدارس رياض الأطفال خاصة، ويلتحق بها حوالي ٦٠% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وخمس سنوات.

٢- المرحلة الإلزامية:

وتضم المدارس الابتدائية والمتوسطة، وهي مدارس مختلطة في معظمها، وأحيانا توجد مدارس منفصلة للبنين وللبنات، كما أنها مدارس عامة وإلزامية ومجانية، ويلتحق بها ١٠٠% من الطلبة من الفئة العمرية الموازية (٦ – ١٥) سنة.

٣- المرحلة الثانوية:

بعد التخرج من المدارس المتوسطة يواصل ٩٥% من الطلبة دراستهم في المرحلة الثانوية العليا التي تتألف من ثلاث سنوات للدراسة النهارية، وأربع سنوات للمدارس المسائية. ومعظم المدارس الثانوية مختلطة، ولكن توجد مدارس منفصلة للبنين وللبنات كل على حدة. وهذه المرحلة ذات مسارين: أحدهما للطلبة الراغبين في مواصلة دراستهم الجامعية (المدارس الشاملة) ويختاره حوالي ٨٠% من جميع الطلبة، أما المسار الآخر فهو للطلبة الراغبين في الالتحاق بسوق العمل(المدارس الثانوية المتخصصة في المجالات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو السمكية أو الاجتماعية)، والمرحلة الثانوية ليست مجانية إذ تبلغ الرسوم الدراسية حوالي(١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ين في العام، وهذا المبلغ يتحمله الأهالي

ومع بداية العام ١٩٩٩ بدأت تجربة جديدة في النظام التعليمي الياباني وهي دمج المرحلتين المتوسطة والثانوية في مرحلة واحدة مدتها ست سنوات، وتقبل الطلبة الذين أتموا الدراسة الابتدائية. وتنقسم الدراسة فيها إلى: مرحلة ثانوية أولية (التعليم المتوسط) ومرحلة ثانوية عليا(التعليم الثانوي).

٤- التعليم العالي:

يلتحق حوالي ٤٦% من خريجي المدارس الثانوية بمؤسسات التعليم العالي، التي تتوزع على النحو التالي:

أ. الجامعات: ومدة الدراسة فيها أربع سنوات على الأقل للحصول على درجة البكالوريوس، وتحوي كثير من الجامعات أقسام للدراسات العليا للطلبة الراغبين في الحصول على درجتي الماجستير أو الدكتوراه. وقد بلغ عدد الجامعات الوطنية (٨٧) جامعة، والجامعات العامة(٨٦) جامعة، بينما بلغ عدد الجامعات الأهلية (٥٥٣) جامعة تمثل(٧٦%) من مجموع الجامعات اليابانية. وتبلغ رسوم الدراسة في الجامعات الأهلية حوالي (٥٠٠،٠٠٠) خمسمائة ألف ين ياباني في العام.

ب. الكليات المتوسطة: وتقوم هذه الكليات بتدريس تخصصات مختلفة حسب احتياجات سوق العمل في مجالات: العلوم الإدارية، والإنسانية، وتدريب المعلمين، والاقتصاد المنزلي وغيرها، وتتراوح مدة الدراسة فيها من سنتين إلى ثلاث سنوات، يحصل بعدها الطالب على درجة زمالة متوسطة (دبلوم متوسط)، ويمكن للطلبة متابعة دراستهم الجامعية في التخصصات التي لها علاقة بدراستهم ، وقد بلغ عدد الكليات المتوسطة الوطنية والعامة (٥٢) كلية، والكليات الأهلية (٤٢٨) كلية تمثل (٨٩%) من مجموع الكليات المتوسطة باليابان.

ج. الكليات التقنية: وهي تختلف قليلاً عن الجامعات والكليات المتوسطة، حيث يلتحق بها الطالب بعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية، وتقوم هذه الكليات بتدريس التخصصات التقنية والفنية حسب احتياجات سوق العمل، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات على الأقل، يتخرج منها الطالب بدرجة زمالة متوسطة (دبلوم متوسط)، ويمكن للطالب متابعة دراسته في الجامعة في التخصصات التي لها علاقة بدراسته، وتتميز الكليات التقنية بأن نسبة ٩٥% منها تتبع للحكومة ، و٥% للكليات الأهلية

٥- معاهد التعليم التخصصي، ومدارس التعليم المتنوع:

يلتحق الطلبة بهذا النوع من المدارس بعد الانتهاء من الحلقة الثانية من المرحلة الإلزامية، وهي تقوم بتدريس تخصصات محددة حسب حاجة سوق العمل وميول الطلبة، وما يساعد على تطوير المجتمع، وتنقسم هذه المعاهد إلى نوعين:

أ. معاهد التدريب التخصصي: وينقسم بعض هذا النوع من المعاهد إلى قسمين، هما: معاهد التدريب التخصصي الثانوي وتصل مدة الدراسة فيها إلى ثلاث سنوات وتعادل المرحلة الثانوية، ومعاهد التدريب العالي، وتصل مدة الدراسة فيها إلى خمس سنوات وتعادل الكليات المتوسطة.

ب. مدارس التعليم المتنوع: وهي مدارس تقوم بتدريس التخصصات الحرفية والفنية غالباً، وتختلف مدد الدراسة فيها حسب نوعية الدراسة، وحاجة الطالب، وتقوم عادة بتدريس: الخياطة، والحلاقة، وإعداد الطعام، وتنظيم المكتبات، والطباعة، وقيادة المركبات، وصيانتها، وصيانة الحاسب الآلي، وغيرها.

٦- مدارس التعليم الخاص:

وهي مدارس متخصصة في تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل: مدارس المكفوفين، ومدارس الصم والبكم، ومدارس التربية الفكرية ويكون التعليم فيها من الصف الأول الابتدائي وحتى الثاني عشر، على أن تكون المرحلة الابتدائية والمتوسطة إلزامية ومجانية.

الإدارة التعليمية:

تتوزع إدارة التعليم الياباني بين ثلاث هيئات هي:

أولاً: وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية(MEXT):

يقوم رئيس الوزراء المنتخب بتعيين وزير التربية، الذي يتولى الإشراف على الأمور التربوية في جميع الوزارات التي يتضمنها مجلس الوزراء، وتتمثل مهام الوزارة في:

١. تأسيس إطار رئيسي شامل للنظام التعليمي.
٢. وضع المعايير الوطنية للتعليم.
٣. دعم التحسينات في الشروط التربوية المحلية.
٤. مساندة المقاييس المناسبة لتحسين البرامج التعليمية.

وتحقق الوزارة هذه المهام من خلال الإدارات التالية:

١. إدارة التسهيلات والتخطيط والإدارة.
٢. إدارة سياسات التعليم مدى الحياة.
٣. إدارة التعليم الابتدائي والثانوي.
٤. إدارة التعليم العالي.
٥. إدارة مؤسسات التعليم الأهلي.
٦. إدارة العلوم والتقنية.
٧. إدارة تطوير البحوث.
٨. إدارة الشباب والرياضة.
٩. إدارة العلاقات الدولية.

ثانياً: هيئات الإدارة التعليمية المحلية (المحافظات):

ظهرت هذه الهيئات في إدارة التعليم الياباني تطبيقاً للتوجه نحو اللامركزية في الإدارة التعليمية، الذي تم تبنيه وفقاً للنمط الأمريكي، ويطلق عليها prefectural Boards of Education، وتتكون من:

١. خمسة أعضاء يعينهم المحافظ بموافقة مجلس المحافظة المنتخب، ويستمرون في عملهم مدة أربعة أعوام. وتتركز مهام عملهم في السياسات الإدارية.
٢. المراقب (Superintendent): وينتخب من أعضاء الهيئة بموافقة الوزير، ولكونه خبيراً في الشؤون الأكاديمية يتولى وضع السياسات التعليمة، ويقوم برئاسة الاجتماعات التي تعقدها الهيئة. وتقديم النصيحة لأعضائها.
٣. سكرتارية الهيئة وتضم المشرف الاستشاري للمعلمين، وعددا من الإداريين والفنيين.

ثالثاً: هيئات البلديات التعليمية:

تتولى هذه الهيئات الإدارة التعليمية على مستوى المدن والقرى، وتتكون الهيئة الواحدة من ثلاثة أعضاء إلى خمسة أعضاء، ويتم تعيينهم من خلال عمدة(Mayor) بموافقة المجلس البلدي للمدينة أو القرية، ويمارسون مهام أعمالهم لمدة أربع سنوات، ويتولى أعضاء كل هيئة تعيين المراقب بالهيئة البلدية للتعليم، بموافقة هيئة الإدارة المحلية التعليمية التي تتبعها هذه القرية أو تلك المدينة.

وتشرف هذه الهيئة على إدارة المدارس الابتدائية والمتوسطة التابعة لها، والإشراف على المباني المدرسية، وتوفير الكتب المدرسية، والخدمات والمواد التعليمية، والإشراف على مديري المدارس والمعلمين.

أوقات الدراسة:

يبدأ العام الدراسي في النظام التعليمي الياباني في أول إبريل من كل عام ، وينتهي في شهر مارس ، بما مدته ٢٥٠ يوماً ،وينقسم العام الدراسي إلى ثلاثة فصول دراسية تتوزع على النحو التالي:

أ- الفصل الأول من أول إبريل، إلى ٢٠ يوليه.

ب- الفصل الثاني من أول سبتمبر، إلى ٢٤ ديسمبر.

ج- الفصل الثالث من ٨ يناير، إلى ٢٥ مارس.

الإنفاق على التعليم:

بلغت جملة الإنفاقات الحكومية والمحلية والمدرسية على التعليم المدرسي عام ٢٠٠٢م في حدها الأعلى ٢٦ تريليون ين، أنفق ٨٥% منها على التعليم الإلزامي (الابتدائي والمتوسط).

وكانت الحكومات المحلية أولى الجهات الممولة للتعليم المدرسي الإلزامي والثانوي العالي، حيث أنفقت على الأول (٨) تريليون ين بما نسبته (٧٠%)، وعلى الثاني (٤) تريليون ين وهذه تمثل نسبة (٨٠%)، بينما كانت منظمة اتحاد المدارس الممول الأول للتعليم العالي، حيث أنفقت حوالي(٤) تريليون ين أي ما يساوي (٥٢%) من تمويل التعليم العالي.

وتشير الإحصاءات الخاصة بتمويل التعليم بأن الإنفاق على التعليم العام شهد تزايداً مستمراً حتى عام ٢٠٠٢م، ثم حدث انخفاض طفيف في السنوات الأخيرة. ولذلك يأتي الإنفاق الحكومي والمحلي مرتفعاً في التعليم الإلزامي، ويليه التعليم الثانوي العالي، ثم رياض الأطفال على الترتيب، وقد بلغ الإنفاق على التعليم المدرسي حوالي ٣,٥% من الناتج القومي الإجمالي لليابان في عام ٢٠٠١م ، مقارنة بحوالي (٥,٦%) في فرنسا، و(٥,١%) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(٤,٨%) في كوريا، و(٤,٧%) في المملكة المتحدة، و(٣,٤%) في ألمانيا.

وتنفق اليابان على تكلفة تعليم الطالب الواحد في التعليم الابتدائي والثانوي معاً حوالي (٥٦٥٤) دولاراً أمريكياً مقارنة بحوالي (٧٥٧٤) دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، و(٦٣٠٦) دولارات في فرنسا، و(٤٩١١) في ألمانيا، و(٤٦٤٣) في المملكة المتحدة. بينما تنفق على تكلفة تعليم الطالب الواحد في التعليم العالي(٤٨١٢) دولاراً أمريكياً، مقارنة بحوالي (٩٥٩٠) دولاراً في ألمانيا، و(٧٦٣٥) دولاراً في المملكة المتحدة، و(٧٥٦٤) دولاراً في فرنسا، و(٧٥٦٠) دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، و(١٠٥٢) دولاراً في كوريا.

إعداد المعلمين وتدريبهم:

يتم إعداد المعلمين اليابانيين في مؤسسات تعليمية متعددة تختلف باختلاف المرحلة التعليمية التي ينوي التدريس فيها، ومن هذه المؤسسات ما يلي:

أ- الجامعات الوطنية لإعداد المعلمين وتمنح درجة البكالوريوس، وبعضها يوفر برامج متقدمة للحصول على درجة الماجستير.

ب- الجامعات الوطنية والخاصة، وتمنح درجة البكالوريوس.

ج- الكليات المتوسطة الوطنية والخاصة، وتمنح درجة دبلوم الكلية المتوسطة.

وكل نمط من مؤسسات إعداد المعلمين يمنح ثلاث فئات من الشهادات (شهادة عادية، شهادات خاصة، شهادات مؤقتة). كما تمنح هذه الشهادات بمستوى متقدم، أو مستوى أول، أو مستوى ثان:

أ- تصلح الشهادات المؤقتة للتعيين في وظيفة مساعد معلم/ معلمة فقط.

ب- تصلح شهادات المستوى الثاني للتدريس في الصف الثاني في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة.

ج- تصلح شهادات المستوى الأول للتدريس في الصف الأول في رياض الأطفال، والمدارس الثانوية العليا، والمدارس الابتدائية والمتوسطة.

د- تصلح شهادات المستوى المتقدم (الماجستير) للتدريس في الصف المتقدم في رياض الأطفال، والمرحلة الثانوية العليا.

وتمنح شهادات المعلمين المؤهلة للتدريس في المرحلتين الثانوية والمتوسطة وفق المادة التعليمية، ولذلك يقوم المعلمون في هاتين المرحلتين بتدريس المادة الدراسية التي تم تأهيلهم لتدريسها، أما شهادات المعلمين المؤهلة للتدريس في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال، فإنها تتيح للمعلمين تدريس جميع المقررات الدراسية.

ويتطلب كل مستوى من شهادات المعلم عدة شروط تحدد المؤهلات المطلوبة للالتحاق بالبرنامج، وعدد الساعات المعتمدة المطلوب اجتيازها سواء في المجال التربوي، أو المجال التخصصي، وهذه الشروط تحددها وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية تنفيذاً لقانون منح الشهادات الصادر عام ١٩٩٧م.

ويتشرط في شهادة المستوى الثاني الحصول على دبلوم الكليات المتوسطة لإعداد المعلمين، كما يشترط في شهادة المستوى الأول الحصول على البكالوريوس الجامعي، في حين يشترط في شهادة المستوى المتقدم الحصول على درجة الماجستير بالدراسة النهارية أو المسائية.

ويركز برنامج تأهيل المعلمين على المقررات التخصصية والمقررات التربوية والتدريب على التدريس. والجدول رقم (٤) يوضح الحد الأدنى من الساعات المتعمدة في مجال المقررات التربوية، التي يشترط استكمالها للحصول على شهادة المعلم، التي تتناسب مع المرحلة التعليمية التي يرغب التدريس فيها، بينما يوضح الجدول رقم (٥) الحد الأدنى من الساعات المعتمدة للحصول على درجة البكالوريوس في التربية في تخصصات مختلفة، ويوضح الجدول رقم (٦) الحد الأدنى من الساعات التربوية المعتمدة للحصول على درجة الماجستير في التربية.

جدول رقم (٤)

الحد الأدنى من الساعات المعتمدة في المقررات التربوية وفقاً للمرحلة الدراسية

م	**المقرر التربوي**	**رياض الأطفال**	**المدارس الابتدائية**	**المدارس المتوسطة**	**المدارس الثانوية العليا**
١	**أهمية التدريس**	٢	٢	٢	٢
٢	**الأصول الفلسفية للتربية**	٦	٦	٦	٦
٣	**المناهج وطرق التدريس**	١٨	١٨	١٤	٦

٤	التوجيه والإرشاد	٢	٤	٤	٤
٥	حلقة نقاش الدراسة التكاملية	٢	٢	٢	٢
٦	التربية الميدانية(تدريس الطلبة)	٥	٥	٥	٥
	المجموع	٣٥	٣٧	٣٣	٢٥

جدول رقم (٥)

الحد الأدنى للساعات المعتمدة للحصول على درجة البكالوريوس في التربية

المقررات	تخصص رياض الأطفال	تخصص التعليم الابتدائي	تخصص التعليم المتوسط	تخصص التعليم الخاص	تخصص الصحة المدرسية والتمريض
المقررات الثقافية الإجبارية والاختيارية	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
اللغة الأجنبية	٨	٨	٨	٨	٨
الحاسب الآلي	٢	٢	٢	٢	٢
التربية البدنية والصحية	٣	٣	٣	٣	٣
الدراسة التمهيدية	٤	٤	٤	٤	٤
المقررات التخصصية	٣٠	٢٧	٣٦	٣٤	٣٤
المقررات التربوية	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
المناهج وطرق التدريس	١٠	١٨	٨	١٨	١٠
المقررات الاختيارية	٢٤	١٩	٢٠	١٢	٣٠
التربية الميدانية	٥	٥	٥	٥	٥
بحث التخرج	٦	٦	٦	٦	٦
المجموع	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٢٨	١٣٨

جدول (٦)

الحد الأدنى للساعات التربوية المعتمدة للحصول على درجة الماجستير في التربية

المقررات التربوية	عدد الساعات المتعمدة

العلوم التربوية	٤
التربية وعلم النفس	٢
المجال التربوي	١٠
المحتوى التربوي	٤
حلقة بحث	٤
المقررات الاختيارية	٦
المجموع	٣٠

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن النظام الحالي لإعداد المعلمين في اليابان يتسم بالخصائص التالية:

أ- إن هذا الإعداد يتم في الكليات أو الجامعات فقط

ب- إنه نظام مفتوح.

ج- إنه يعتمد على نظام الشهادات التي تؤهل للتدريس في مرحلة دراسية معينة، وفي مادة معينة.

ويحرص النظام التعليمي الياباني على تعزيز مهنية المعلمين، وذلك من خلال:

أ- التمسك بحصول المعلم على الشهادة المؤهلة للتدريس.

ب- تطوير منظومة التدريب.

ج- تحسين البحوث الخاصة بالمهنية والتدريب.

د- تحسين قدرة المعلم على الأداء من خلال المتابعة والتقويم.

هـ- تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين في ضوء تقويم الأداء.

تدريب المعلمين في أثناء الخدمة:

يهدف تدريب المعلمين في أثناء الخدمة في اليابان إلى تحسين قدراتهم التدريسية، ومناقشة القضايا التربوية الملحة في مجال السياسات التعليمية والإدارات التعليمية، وتبادل الخبرات بين المعلمين من مراحل ومناطق مختلفة.

وتختلف نوعية البرامج التدريبية ومدتها باختلاف خبرة المعلم في المهنة ، حيث يتم تعريضه إلى برامج تدريبية بحسب سيره وتقدمه في الخدمة، وتتميز هذه البرامج بأنها مستمرة ودائمة على النحو التالي:

أ- برنامج تدريبي إجباري من الوزارة بعد حصول المعلم على الوظيفة مباشرة.

ب- برنامجان إضافيان أحدهما بعد ثلاث سنوات خبرة في العمل، والآخر بعد ٤ سنوات خبرة في العمل توفرها السلطات التعليمية المحلية.

ج- برنامج تدريبي إجباري من قبل الوزارة بعد مرور عشر سنوات من الخبرة في التدريس.

وهناك جهود تشاركية حول تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وغالباً ما تكون من خلال الهيئة المحلية التعليمية، والهيئة البلدية التعليمية، وينظر إلى هذه الجهود على أنها المرجعية الرئيسة لإقرار برامج تدريب المعلمين.

وإلى جانب الجامعات وكليات المجتمع توجد مراكز متخصصة للتدريب تقوم بتصميم الحقائب التدريبية للمعلمين وفق احتياجاتهم. لذا يقوم المعلمون أنفسهم بمتابعة دليل الدورات التدريبية، لاختيار البرامج التي تتناسب مع ظروفهم والتسجيل فيها.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى وجود إلزام للمدارس بمتابعة تدريب المعلمين مع السلطات التعليمية المحلية والمركزية، وتتوفر عدة إجراءات للقيام بهذه المتابعة.

وهناك برنامج تدريبي دوري إلزامي يحضره المعلمون مرة كل خمس سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن برامج التدريب التي تعقد في المدارس الحكومية (العامة) تكون مجانية، أما نظيرتها التي تعقد في المدارس الأهلية فهي غير مجانية، ويؤخذ على البرامج التدريبية المجانية عدم فعاليتها في تحقيق النتائج المرغوبة منها.

وتعني السلطات التعليمية المحلية بالتنوع في تصميم البرامج التدريبية، حتى تتلاءم مع الاحتياجات التدريبية للمعلمين. ولذلك تتوفر برامج تدريبية متعددة منها:

أ- برامج التدريب المستقلة.

ب- برامج التدريب في أثناء الخدمة.

ج- برامج التدريب الإداري.

د- برامج التدريب المعتمدة من هيئات التربية المدنية.

هـ- برامج التدريب التي تعدها الجامعات ومعاهد الدراسات العليا.

ويتم تدريب المعلمين في أوقات مختلفة لتتناسب مع ظروف كل متدرب، حيث يمكن أن تعقد في :

أ- نهاية اليوم الدراسي.

ب- نهاية عطلة الأسبوع.

ج- الإجازات البينية.

د- الإجازات الصيفية.

هـ- أثناء العمل في اليوم الدراسي.

و- ساعات محددة يتم الاتفاق عليها.

وهناك برنامج تدريبي إلزامي لجميع المعلمين في اللغة الإنجليزية من قبل وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية، بينما لا يوجد أي برنامج تدريبي إلزامي في تقنيات التعليم أو تقنية المعلومات.

المبحث الثالث: المناهج وطرق التدريس

مكونات المنهج:

يتكون المنهج الدراسي في النظام التعليمي الياباني من العناصر التالية:

أ- الأهداف التربوية:

ويشترك في تحديدها المستويات المختلفة في النظام التعليمي ، وهي:

١. المستوى المركزي: حيث تقوم الوزارة بتحديد الأهداف التربوية في ضوء الوثائق التشريعية (الدستور)، والقوانين التعليمية، وفلسفة الدولة وطموحاتها في التربية.

٢. المستوى المحلي: وهي تلبي مطالب المجتمعات المحلية، ومطالب الأسر وأولياء أمور الطلبة، والاحتياجات التربوية للمجالس التعليمية المحلية.

٣. المستوى المؤسسي: وهي تلبي احتياجات المدرسة، واحتياجات الصف، واحتياجات الفصل الدراسي، والاحتياجات الفردية للطلبة.

ب- المحتوى التعليمي:

ويغطي المقررات الدراسية المختلفة، كاللغة اليابانية، والرياضيات، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، والتربية البدنية، والصحية وغيرها، والخبرات غير المدرسية وتجسدها: التربية الأخلاقية، والنشاطات الاجتماعية، والدراسة المتكاملة.

ج- طرق التدريس:

وهي تتنوع في ضوء خبرات الطلبة، وإمكانيات المدارس، وقدرات المعلم التدريسية.

تطوير المناهج:

ينظر إلى عملية تطوير المناهج الدراسية على أنها نشاط موجبة للتقويم المستمر من أجل تحسينها، ومواكبتها للتغيرات الاجتماعية والثقافية والتقنية التي تشهدها المستويات المختلفة مثل: المستوى المؤسسي (تغيرات المنهج المدرسي)، والمستوى المحلي(مناهج الإدارات التعليمة المحلية)، والمستوى الوطني (المناهج الرسمية لوزارة التربية).

ويتم تطوير المناهج في العادة من خلال بعض الأمور، منها:

أ. تقويم نتائج التدريس

ب. نتائج المتابعة الميدانية للإشراف التربوي.

ج. البحوث التطويرية التي تقوم بها المدارس الرائدة على المستوى الوطني والمحلي.

وتؤكد المناهج اليابانية على الاهتمام بالجوانب التالية:

أ- الأنشطة المصاحبة للمادة التعليمية، والنشاطات غير التعليمية.

ب- المتطلبات الأساسية، والبرامج الاختيارية.

ج- الخدمات والمصادر التعليمية.

د- عدد الساعات الدراسية المعتمدة لكل مقرر دراسي.

ه- تنوع أنماط وطرائق التدريس.

عملية التدريس في اليابان:

يسعى المعلمون في اليابان إلى تحقيق الأهداف التدريسية التي تنتمي إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

أ- الأهداف المعرفية: وهي تسعى إلى اكتساب المعرفة، واستيعاب المعرفة واستخدامها، وتنمية مهارات التفكير، وتنمية القدرة على التعبير.

ب- الأهداف العاطفية: ومنها: اكتساب القيم، وتنمية الاهتمامات والرغبات والتوجهات، وزيادة الدافعية.

ج- الأهداف النفسحركية (المهارية) : التعلم الحركي، واكتساب المهارات

ولتحقيق هذه الأهداف، يتم تقديم الدروس من خلال توفير البيئات التدريسية التالية:

أ- بيئة التعلم المعتمدة على المتعلم:

وتتضمن التفاعل الهادف إلى تعزيز القدرة على التعلم. وتشمل المعرفة والتوجهات التي يحضرها المتعلمون معهم إلى الصف الدراسي. كما تركز على:

- التعليم "وفقاً للثقافة".
- التوجيه التربوي التشخيصي.

ب- بيئة التعلم المرتكزة على المعرفة:

وتستند إلى التوجيه التربوي الهادف إلى تحقيق فهم أعمق، والتحول إلى ما هو واقعي من خلال ما تم تعلمه في الحياة الواقعية، وهناك نوعان من المعرفة هما:

- المعرفة التصريحية.
- المعرفة الإجرائية ، وتشمل: التعليم المعتمد على الاستيعاب، والتعليم الذي يعزز التحول.

ج- بيئة التعلم المرتكزة على التقويم:

وتهدف إلى توفير التغذية الراجعة وفرص تصحيح الأخطاء بما يتلاءم مع أهداف التعلم، وهناك نوعان من التقويم هنا : البنيوي (الشكلي) الهادف إلى تحقيق استيعاب أكبر للمحتوى التربوي، والتقويم التلخيصي.

د- بيئة التعلم المرتكزة على المجتمع:

وهي بيئة داعمة للتعلم المؤلف من العلاقة بين المعلمين والطلبة، وبين الطلبة فيما بينهم ، وبين الطلبة والبيئة المدرسية والمنزل والمجتمع المحلي والعالم أجمع.

هـ- بيئة التعلم التعاوني:

وهذه تستهدف:

- تحقيق أهداف مشتركة من خلال التعلم المعتمد على المشروعات (Projects)، حيث يوجد لدى كل فرد أهدافه الخاصة.
- التدريب على التعبير الخارجي (أمام الآخرين)، ومشاركة طرق حل المشكلات.
- تحقيق الاستيعاب التكاملي (الشامل) للمخرجات المتنوعة.

ومن الاتجاهات الحديثة في التدريس تطبيق تدريس المجموعات الصغيرة، والتدريس لجماعة من الطلبة المتشابهي القدرات، والتدريس الفريقي للفصل، والتدريس الفردي. هذا إلى جانب الاهتمام بتبادل الزيارات بين الفصول، حيث يتم زيارة المعلم في الفصل من قبل بعض المعنيين ، منهم:

أ- الزملاء الذين يقومون بتدريس المادة.

ب- الزائرون من المجتمع المحلي.

ج- المسؤولون عن البرامج التعليمية والإرشاد والتوجيه في المدرسة.

ويعقد عقب كل زيارة جلسة مناقشة بعدية (سمينار) يناقش فيها ما حدث في الدرس، ويتم الاستفادة من تلك المناقشات في تطوير محتوى المنهج، والأهداف التعليمية، وطرق التدريس.

مشروع تدريس المقررات الدراسية:

يهتم منهج المرحلة الابتدائية بتدريس: اللغة اليابانية، والرياضيات، والفنون المتمثلة في: (الموسيقى، والرسم، والأشغال)، والتربية الأخلاقية، والتربية البدنية في كافة صفوف هذه المرحلة، في حين يتم تدريس العلوم، والمهارات الحياتية، والدراسات الاجتماعية، والدراسة المتكاملة من الصف الثالث إلى الصف السادس الابتدائي، والجدول رقم (٧) يوضح عدد الساعات الدراسية السنوية في المرحلة الابتدائية.

جدول رقم (٧)

عدد الساعات الدراسية السنوية بالمرحلة الابتدائية

المقررات الدراسية	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
اللغة اليابانية	٢٧٢	٢٨٠	٢٣٥	٢٣٥	١٨٠	١٧٥
الدراسات الاجتماعية	-	-	٧٠	٨٥	٩٠	١٠٠
الرياضيات	١١٤	١٥٥	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
العلوم	-	-	٧٠	٩٠	٩٥	٩٥
دراسات حياة البيئة	١٠٢	١٠٢	-	-	-	-
الموسيقى	٦٨	٧٠	٦٠	٦٠	٥٠	٥٠
الرسم والأشغال	٦٨	٧٠	٦٠	٦٠	٥٠	٥٠
ترتيب المنزل	-	-	-	-	٦٠	٥٥
التربية البدنية	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٦٠

التربية الأخلاقية	٣٤	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
النشاطات الخاصة	٣٤	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
الدراسات التكاملية	–	–	١٠٥	١٠٥	١١٠	١١٠
المجموع	٧٨٢	٨٣٧	٩١٠	٩٤٥	٩٤٥	٩١٥

أما الجدول رقم (٨) فيوضح عدد الساعات الدراسية بالمرحلة المتوسطة

جدول رقم (٨)

عدد الساعات الدراسية السنوية في المدرسية المتوسطة

المقررات الدراسية	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث
اللغة الياباني	١٤٠	١٠٥	١٠٥
الدراسات الاجتماعية	١٠٥	١٠٥	٨٥
الرياضيات	١٠٥	١٠٥	١٠٥
العلوم	١٠٥	١٠٥	٨٠
الموسيقى	٤٥	٣٥	٣٥
الفنون الجميلة	٤٥	٣٥	٣٥
التربية البدنية والصحية	٩٠	٩٠	٩٠
الفنون الصناعية والتدبير المنزلي	٧٠	٧٠	٣٥
اللغة الإنجليزية	١٠٥	١٠٥	١٠٥
التربية الأخلاقية	٣٥	٣٥	٣٥
النشاطات الخاصة	٣٥	٣٥	٣٥
أحد المقررات الاختيارية	٠-٣٠	٥٠-٨٥	١٠٥-١٦٥
فترة الدراسة المتكاملة	٧٠ – ١٠٠	٧٠ – ١٠٥	٧٠ – ١٣٠
المجموع	٩٨٠	٩٨٠	٨٨٠

❖ تعليم اللغة اليابانية في اليابان:

تكمن أهداف تعليم اللغة اليابانية في المدارس في:

أ- تعزيز القدرة على التخاطب الشفهي مع الآخرين، مع احترام مواقفهم وآرائهم.

ب- القدرة على التعبير عن الرأي الذاتي، وطرح وجهات النظر بشكل منطقي.

ج- تنمية القدرات اللغوية الأساسية، من: استماع، ومحادثة، وقراءة، وكتابة، بما يلزم للحياة اليومية.

ويوضح الجدول رقم (٩) الساعات المخصصة لتعليم اللغة اليابانية في المدارس الابتدائية

جدول رقم (٩)

عدد الساعات المخصصة لتعليم اليابانية في المدارس الابتدائية

الصف	ساعات التدريس السنوية	الساعات الأسبوعية لتدريس اللغة اليابانية	الساعات الأسبوعية لتدريس مهارة التعبير
الأول	٣٠٦	٩	٣
الثاني	٣١٥	٩	٣
الثالث	٢٨٠	٨	٣
الرابع	٢٨٠	٨	٣
الخامس	٢١٠	٦	٢
السادس	٢١٠	٦	٢

❖ تعليم اللغة الإنجليزية في اليابان:

بدأ في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية في الجامعات اليابانية من أجل تحقيق التفاهم والتعاون الدولي، انطلاقاً من الإيمان بأن اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية الأولى، ويتم تعليم هذه اللغة في اليابان مع بداية المرحلة المتوسطة من خلال ثلاث طرق رئيسة هي:

أ- منهج الترجمة النحوية (Grammar-Translation) : وهي طريقة غير مجدية لأنها لا تعطي الاهتمام اللازم بتعليم اللغة في الأنشطة الصفية.

ب- المنهج السمعي اللساني (Audio-Lingual): وهو أيضا غير مقنع لأنه يفتقر إلى وظيفة اللغة كوسيلة للاتصال، وإن كان بالإمكان تجنب بعض سلبياته إلى حد ما، إذا لقي الاهتمام داخل الصف.

ج- المنهج التواصلي (Communicative Approach) : وهو يبدو الأفضل، نظراً لأنه يلبي الاهتمام داخل الصف.

❖ تعليم الرضيات في اليابان:

في عام ١٩٩٨م تم اعتماد مقررات دراسية جديدة لمادة الرياضيات، هدفها الرئيسي تمكين الطلبة من تعلم أسس الرياضيات بشكل كامل، ومساعدتهم على تنمية مهارات العيش، كما هدفت هذه المقررات إلى زيادة الوقت المخصص للتعلم التكاملي، وإلى تعزيز التدريس الملائم لكل طالب، مع إضفاء الوضع القياسي أو المعياري على المقررات، للتعايش مع مشكلة تدني تحصيل الطلبة. وبناءً على ذلك تم إدخال تحسينات على مقررات الرياضيات، بحسب المراحل الدراسية:

أ- المرحلة الابتدائية: ويتم في هذه المرحلة

- اختيار الموضوعات التي تدرس بعناية شديدة.

- تدريس المهارات والمعرفة الأساسية بصورة متكررة لكي يفهمها الطلبة بشكل متقن، كون التعليم في المرحلة الابتدائية يشكل أساس التعلم في المراحل التالية.

- توجيه الطالب لاكتساب المفاهيم و المهارات الأساسية من خلال الأنشطة الحسابية حول الأعداد والكميات والأشكال الهندسية، بما ينمي لديهم القدرة على رؤية الأحداث اليومية من منظور صحيح، ويمكنهم من الاستمتاع بالأنشطة والمسائل الحسابية، ويطور تطبيق الأساليب الحسابية في الحياة اليومية بشكل إيجابي.

ب-المرحلة الثانوية الأولية: ويتم في هذه المرحلة

- الاهتمام بتنمية القدرة على التفكير المنطقي، بحيث يمكن تطبيق أنشطة التعلم الهادفة إلى حل المشكلات.

- توجيه الطلبة لاستيعاب المفاهيم والمبادئ والقوانين الأساسية المتعلقة بالأعداد والكميات والأشكال الهندسية، بحيث يكتسبون الطرق الرياضية للتعبير والمعالجة، ويعززون من قدرتهم على التفكير في الأحداث والظواهر بطرق رياضية.

- توجيه الطلبة لإيجاد المتعة في أنشطة الرياضيات، بحيث يدركون فوائدها، وينمون توجهات سليمة نحو استخدام الأساليب الرياضية.

ج- المرحلة الثانوية العليا:وفيها يتم

- الاهتمام بالطبيعة المنظمة لتعلم الرياضيات، وتنوع الخيارات المتاحة للطلبة من المواد بما يلائم كل طالب، من حيث الكفاءة والمقدرة والاهتمام والخطط المستقبلية.

- توجيه الاهتمام لحصول الطلبة على التحصيل الذي يتضمن القدرة على التفكير والحكم والتعبير،إضافة إلى المعرفة والمهارات اللازمة لتطوير قدرتهم على التفكير الناقد،

خاصة وأنه قد تم الاتفاق على أن التحصيل لا يعني بالضرورة الإتخام بالمعرفة، والحصول على درجات عالية في الاختبارات فحسب.

❖ تعليم الدراسات الاجتماعية في اليابان:

خضع تدريس العلوم الاجتماعية إلى عدة مراجعات وتعديلات منذ عام ١٩٤٧م وحتى الوقت الحاضر. وفيما يلي التوزيع الحالي لمقررات الدراسات الاجتماعية وذلك منذ عام ١٩٨٨م.

جدول رقم (١٠)

توزيع مقررات الدراسات الاجتماعية على المراحل التعليمية المختلفة

<table>
<tr><th>المستوى</th><th>الصف</th><th colspan="6">المقررات</th></tr>
<tr><td rowspan="3">المرحلة الثانوية العليا</td><td>٣</td><td colspan="3">الجغرافيا والتاريخ</td><td colspan="3">التربية الوطنية</td></tr>
<tr><td>٢</td><td rowspan="2">الجغرافيا</td><td rowspan="2">التاريخ العالمي</td><td rowspan="2">التاريخ الياباني</td><td rowspan="2">المجتمع المعاصر</td><td rowspan="2">السياسة والاقتصاد</td><td rowspan="2">الأخلاق</td></tr>
<tr><td>١</td></tr>
<tr><td rowspan="3">المرحلة المتوسطة</td><td>٣</td><td colspan="6">التربية الوطنية</td></tr>
<tr><td>٢</td><td colspan="3" rowspan="2">التاريخ</td><td colspan="3" rowspan="2">الجغرافيا</td></tr>
<tr><td>١</td></tr>
<tr><td rowspan="6">المرحلة الابتدائية</td><td>٦</td><td colspan="6">التاريخ والاقتصاد</td></tr>
<tr><td>٥</td><td colspan="6">الجغرافيا (الأرض الوطنية)</td></tr>
<tr><td>٤</td><td colspan="6" rowspan="2">المجتمع المحلي</td></tr>
<tr><td>٣</td></tr>
<tr><td>٢</td><td colspan="6" rowspan="2"></td></tr>
<tr><td>١</td></tr>
</table>

❖ تعليم العلوم الطبيعية في اليابان:

تتفاوت طبيعة حصص العلوم بدرجات مختلفة، من التركيز على تفسير الظواهر، إلى الملاحظات والتجارب، إلى الأبحاث الميدانية، إلى أنشطة التصنيع، وغيرها. فتتألف عملية حل المشكلات في مادة العلوم – مثلاً – من الخطوات والمراحل التالية:

أ. مرحلة الأسئلة: طرح الأسئلة والتعرف على المشكلة تمهيداً لحلها.

ب. مرحلة التوقعات: البدء بصياغة التوقعات لحل المشكلة.

ج. مرحلة بحث طريقة الحل: من خلال بحث الأسلوب الملائم للتجربة والمشاهدة والتحقق من التوقعات.

د. مرحلة إجراء التجربة والمشاهدة: وفيها يتم تأكيد الفرضية من عدمه ، من خلال التجربة والمشاهدة.

هـ.مرحلة الخلاصة: حيث يتم تلخيص نتائج التجربة والمشاهدة وبحث مدى تناسبها مع التوقعات.

و. مرحلة التطويع: فالاستنتاج الذي تم الحصول عليه من التجربة والمشاهدة ليس إلا استقراء من حقيقة إلى خاتمة، وهي مرحلة التأكد من أن الاستنتاج يلائم العوامل والظواهر المتعددة الأخرى، ومن ثم تعميمه.

ويوضح الجدول رقم (١١) عدد الساعات الدراسية السنوية لمقررات العلوم الطبيعية في المراحل الدراسية المختلفة في اليابان.

جدول رقم (١١)

توزيع الساعات الدراسية السنوية لمقرر العلوم الطبيعية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة

المرحلة والصف		عدد الساعات الدراسية خلال العام
الابتدائية	الصف الأول	-
	الصف الثاني	-
	الصف الثالث	٧٠
	الصف الرابع	٩٠
	الصف الخامس	٩٥
	الصف السادس	٩٥
المرحلة المتوسطة	الصف الأول	١٠٥
	الصف الثاني	١٠٥
	الصف الثالث	٨٠

أما في المرحلة الثانوية العليا، فتدرس العلوم الطبيعية الطبيعة من خلال الوحدات الدراسية، والساعات المعتمدة، وتتوزع بين أربعة مجالات، هي: الفيزياء، والكيمياء، والأحياء، وعلوم الأرض. ويتم تدريسها في الصفين الثاني والثالث من المدرسة الثانوية العليا، بواقع ثلاث ساعات معتمدة لكل منها، وفي الصف الأول يتم تدريس العلوم الأساسية بواقع ساعتين، والعلوم التكاملية بواقع أربع ساعات معتمدة.

❖ التربية الموسيقية في اليابان:

بدأت التربية الموسيقية في اليابان منذ عام ١٨٧٢م بعد إنشاء وزارة التربية عام ١٨٧١م، وقد تم الإعلان عن أحدث مقرر دراسي في هذه المادة عام ١٩٩٩ م برؤية جديدة، تهدف إلى تدريس الأدوات الموسيقية التقليدية في اليابان، بهدف ممارسة العزف على مستوى المرحلة الثانوية الأولية، بما يساعد على بناء هوية الطلبة اليابانيين في مجتمع عالمي. والهدف من ذلك هو توفير فرصة العزف على واحدة – على الأقل – من الأدوات الموسيقية التقليدية اليابانية خلال السنوات الثلاث من المرحلة الثانوية.

إن المنهج المدرسي لتدريس الموسيقى ينمي منظور العولمة في التربية الموسيقية، مع التحول من الطابع الغربي إلى المنظور العالمي في إطار ضمني للموسيقى اليابانية التقليدية. وفيما يلي أهم خصائص التربية الموسيقية:

أ- يرتبط المنهج الموسيقي بالمواد الأخرى مثل: التربية الاجتماعية، والعلوم، والتربية البدنية، وغيرها، مع الاهتمام بتقديم أنواع مختلفة من الموسيقى العالمية، فمثلاً الكيفية التي تصدر الأصوات من خلال الأدوات الموسيقية يمكن أن تكون موضوعاً في مادة العلوم.

ب- يمكن أن تكون الموسيقى أسلوباً للتخاطب والاتصال بين الشباب والكبار في المجتمع الياباني، وبذلك تصبح الموسيقى حلقة ربط بين الأجيال في اليابان.

❖ تعليم الفنون الجميلة في اليابان:

يهدف تدريس الفنون الجميلة إلى توفير أنشطة التعبير وتمثيل الأشياء، وهو ما يمكن الطلبة من تقدير قيمة الأعمال الجمالية، والحصول على متعة التصميم، وتنمية القدرات الأساسية اللازمة للأنشطة الإبداعية في الفنون البصرية، وحسن التذوق الجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقررات تدرس في المرحلتين الابتدائية والثانوية الأولية كما هو مبين في الجدول (١٢)، وهناك أهداف عامة وخاصة لهذه المقررات في كل صف دراسي من هاتين المرحلتين، كما أن هناك محتوى محدداً يتعين تدريسه.

جدول رقم (١٢)

مقررات تربية الفنون الجميلة في اليابان وعدد الساعات الدراسية وفقاً للمرحلة التعليمية

المرحلة والصف		عدد الساعات الدراسية خلال العام
الابتدائية (الرسم والحرف اليدوية)	الصف الأول	٦٨
	الصف الثاني	٧٠
	الصف الثالث	٦٠
	الصف الرابع	٦٠
	الصف الخامس	٥٠

	الصف السادس	**٥٠**
المتوسطة (الفنون الجميلة)	**الصف الأول**	**٤٥**
	الصف الثاني	**٣٥**
	الصف الثالث	**٣٥**

❖ التربية الصحية والبدنية في اليابان:

بدأ تدريس التربية الصحية والبدنية كمقرر دراسي بعد الحرب العالمية الثانية، ويشمل المقرر كل ما يتعلق بالجوانب النظرية والمعرفية، ويهدف إلى تنمية الخصائص الجسمية من خلال الألعاب الرياضية، وإتباع نظام صحي جيد. وفيما يلي وصف مختصر لمحتوى كل من التربية البدنية والتربية الصحية:

أ- التربية البدنية في المرحلة الابتدائية:

١. ألعاب (الجمباز): وهي الألعاب البدنية الحديثة التي تركز على النمو البدني، والتربية الحركية والخفة.

٢. اللعب : ويشمل ألعاب الكرات، والسباحة، والرقص الإبداعي.

ب- التربية البدنية في المرحلة الثانوية الأولية (المتوسطة):

١. ألعاب (الجمباز): وهي التمرينات بالأجهزة الرياضية، وألعاب القوى، وألعاب الكرة على اختلافها، والسباحة.

٢. الرقص الإبداعي.

٣. نظرية التربية البدنية.

٤. اللعب: ويشمل ألعاب الكرة، والسباحة، والرقص الإبداعي.

ج- التربية الصحية:

وتشتمل على النمو البدني والصحي، والصحة البيئية، والسلامة في العيش، والتغذية الصحية، والأمراض والوقاية منها، والصحة العقلية، وصحة المواطنين.

وفي عام ١٩٥٨م تم إدخال رياضة المبارزة التي يمكن تسميتها بالرياضات اليابانية الوطنية (الجودو – الكيندو – السومو) إلى المدارس الثانوية الأولية والعليا، وتمت إعادة تسميتها بألعاب الدفاع عن النفس في عام ١٩٨٩م.

❖ الاقتصادي المنزلي في التربية اليابانية:

وصف محتوى الاقتصاد المنزلي في المرحلة الابتدائية تحت مسمى الرعاية المنزلية(٦٠ ساعة سنوياً لطلبة الصف الخامس، و ٥٥ ساعة دراسية في العام لطلبة الصف السادس) وذلك لتحقيق الآتي:

أ- القدرة على القيام بالأعمال المنزلية الروتينية، وحسن التخاطب مع أفراد الأسرة

ب- القدرة على ارتداء الملابس اليومية وإصلاحها.

ج- القدرة على صنع الأشياء المفيدة في الحياة اليومية.

د- معرفة الأطعمة، والنظام الغذائي.

هـ- القدرة على القيام بعمليات الطهي البسيطة.

و- العناية بنظافة المنزل ورمي المخلفات.

ز- الاستخدام الجيد للنقود، والتسوق بحكمة.

ح- القدرة على إعداد الحاجات والأشياء غير الضارة بالبيئة.

وقد تم وصف محتوى مقرر الاقتصاد المنزلي في المرحلة المتوسطة تحت مسمى الفنون الصناعية والرعاية المنزلية (٧٠ ساعة دراسية سنوياً لطلبة الصفين السابع والثامن، و٣٥ ساعة دراسية في العام لطلبة الصف التاسع) وذلك بهدف تحقيق :

أ- القدرة على العيش باستقلال: من خلال المعرفة والمهارات الأساسية (القيم الغذائية، واختيار الملابس وإصلاحها ، وتحسين البيئة الداخلية للمنزل وأسلوب الحياة).

ب- العيش ضمن الحياة الأسرية والمنزلية: ومن ذلك: الرعاية بالأطفال، والعلاقات الأسرية، وأنشطة المستهلكين.

وتضمن وصف محتوى مقرر الاقتصاد المنزلي في المرحلة الثانوية العليا المقررات الثلاثة التالي:

١- الاقتصاديات العامة للمنزل (٧٠ ساعة دراسية سنوياً): وتشمل المعرفة والمهارات الأساسية اللازمة لأن يصبح الطالب فرداً مستقلاً.

٢- الحياة المنزلية العامة (١٤٠ ساعة دراسية سنوياً): وتتضمن المعرفة والمهارات العامة في مجال قيادة حياة أسرية تشمل أطفالاً وكهول.

٣- أساليب الحياة المنزلية (١٤٠ ساعة دراسية سنوياً): وتشتمل على الأساليب التي يتم اختيارها من بين: وضع النظام الغذائي والطهي، والحياة المنزلية، والإبداع التقني، وتصميم الملابس وصنعها، والتصميم الداخلي للحياة المنزلية.

❖ التربية التقنية (فنون التصنيع وإعداد المنزل) في اليابان:

تستخدم المدارس الابتدائية والثانوية الأولية العليا كتباً دراسية تم إعدادها وفقاً للمنهج الوطني والمقرر الدراسي المعتمد من قبل وزارة التربية والثقافة والرياضية والعلوم والتقنية. ويوضح الجدول رقم (١٣) توزيع المواد التي تشتمل عليها تربية فنون التصنيع والإعداد المنزلي، خلال الفترة حتى عام ٢٠٠١م ، ومنذ عام ٢٠٠٢م، علماً بأن إجمالي الساعات المخصصة لها هي (٧٠) ساعة دراسية في الصف السابع، و(٧٠) في الصف الثامن، و(٣٥) ساعة في الصف التاسع (وهي الصفوف الأول والثاني والثالث من المرحلة الثانوية الأولية).

جدول رقم (١٣)

مقارنة المواد الدراسية التي يتم تدريسها في الفنون

حتى عام ٢٠٠١م		منذ عام ٢٠٠٢م
الأعمال الخشبية	الفنون الصناعية	التقنية والتصنيع
الكهرباء		الأعمال الخشبية
الأعمال المعدنية		الأعمال المعدنية
الآلات		الكهرباء
الحراثة		الآلات، الحرث
تقنية المعلومات		المعلومات والحاسوب
الحياة المنزلية	الإعداد المنزلي	الاستقلالية في الحياة
الطعام		الطعام والملابس
الملابس		الحياة الأسرية والمنزلية الحياة المنزلية، التمريض
الإسكان		
التمريض		

وفيما يلي قائمة بالقدرات التي ينبغي تعزيزها لدى الطلبة في التربية التقنية (فنون التصنيع وإعداد المنزل):

أ- الوعي التام بالتحكم الذاتي، والدقة والاهتمام بالتفاصيل.

ب- التحكم المتقدم والممتاز بالتفاصيل المثالية للتوافق اليدوي البصري.

ج- الإبداع التقني الذي يتضمن القدرة على الملاحظة، والتصميم، والحكم والتعبير عن الأشياء بانتظام.

د- استيعاب معنى العمليات، وتكوين المفاهيم الأساسية للأنشطة الإنتاجية.

هـ- الفهم الأساسي للتقنية، بما يحقق الوصول إلى مجتمع متقدم تقنياً، والقدرة على تقييم هذه التقنية.

و- المنظور الأخلاقي للإنتاج، والاستهلاك، والتخلص من النفايات في مجتمع يحقق التعايش بين الإنسان والطبيعة والتقنية.

ويركز محتوى مقرر التربية الأخلاقية على الطالب نفسه، وعلى العلاقة بين الطالب وغيره من الطلبة الآخرين، وعلى العلاقة بين الطالب وغيره من الجماعات، وعلى علاقته بالطبيعة.

أما الدراسة المتكاملة فهي ذات رؤية عالمية، وتنمي الوعي والفهم العالمي، وتشبع الاهتمامات الفردية للطلبة، وتربط الفرد بالمجتمع المحلي.

وهناك تسهيلات عامة تم اتخاذها لتسهيل التربية المجتمعية للطلبة اليابانيين ومنها:

أ- مراكز تطوير التعليم مدى الحياة : وتلعب دوراً مهماً على المستوى المحلي.

ب- الصالات العامة للمواطنين: وهي توفر كثيراً من البرامج الثقافية والتربوية التي تشبع احتياجات الأفراد في المجتمع المحلي.

ج- بيوت الشباب: وهذه تساعد الكثير من الطلبة على تنمية شخصياتهم المتوازنة، من خلال تدريب الإقامة مع الجماعات.

د- مراكز مصادر التعلم والمكتبات العامة والمتاحف والنوادي الرياضية: وهي توفر الكثير من الفرص للتربية المجتمعية.

ه- وسائل الإعلام وبخاصة برامج الانترنت: وهذه بدأ استخدامها يتزايد في التربية المجتمعية.

التقويم في التعليم الياباني:

يتشكل نظام التقويم في التعليم في اليابان مما يلي:

١-نظام اختبارات القبول في الجامعات:

يعد المركز الوطني لاختبارات القبول الجامعي هذه الاختبارات في مقررات: اللغة اليابانية، والجغرافيا و والتاريخ، والتربية الوطنية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية (الكيمياء والفيزياء والأحياء وعلم الأرض)، واللغة الأجنبية (الإنجليزية أو الألمانية أو الفرنسية أو الصينية أو الكورية).

وفيما يلي متطلبات الاختبارات للقبول في جامعات اليابان:

أ- التخرج من المرحلة الثانوية العليا.

ب- اجتياز اختبار تأهيلي يوضح استعداد الطالب للمشاركة في اختبار القبول في الجامعة.

ج- اجتياز الاختبار الأصلي للجامعة.

٢-نظام اختبارات دخول المرحلة الثانوية العليا:

يتم اتخاذ قرار القبول بناء على درجات السنوات الثلاثة الماضية، وهي التقرير المدرسي الصادر عن المدرسة الثانوية الأولية، إضافة إلى اختبار قبول إن لزم الأمر. وتتفاوت اختبارات دخول المرحلة الثانوية العليا بشكل كبير بين المدارس، ولكنها تكون صعبة، لأن هناك عدداً كبيراً من الطلبة يرغبون بالالتحاق بالجامعات.

٣- في شهر أبريل من عام ٢٠٠٢م تم تغيير نظام التقويم الدراسي في المدارس من (التقويم المقارن ذي المستويات الخمسة) إلى (التقويم المطلق ذي المستويات الخمسة) وبناء على ذلك فإنه يتم وضع معايير التقويم من قبل المدارس المعنية، كما أن المدارس الثانوية العليا ألغت استخدام المعايير المشتركة (التقارير المدرسية).

وتؤكد المدارس الثانوية العليا أن تقويم تحصيل الطلبة الذي يعتمد على الأهداف، والذي طبقته المدارس الثانوية الأولية، يعد تقويماً غير موثوق به، لأنه كلما انخفض مستوى المدارس الثانوية الأولية ارتفعت النقاط.

النشاط الطالبي والبيئة المحلية:

يوجه النظام التعليمي اهتمام واضحا بالأنشطة التعليمية الصفية المصاحبة للمقررات الدراسية، وبالأنشطة التعليمية غير الصفية التي يمكن الاستفادة منها في خدمة البيئة المحلية وتوثيق العلاقة معها.

أهداف النشاط الطالبي:

يهدف النشاط الطالبي إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تعميق إعمال الفكر.

ب- إثراء الثقافة.

ج- تنمية شخصيات الطلبة.

د- تطوير مهارات التفاعل الاجتماعي والتفاعل الدولي.

هـ- دعم الممارسة المستمرة للتربية البدنية.

مجالات النشاط الطالبي:

يتيح النظام التعليمي الياباني فرصاً متعددة أمام الطلبة لممارسة مجالات متنوعة من الأنشطة، من أبرزها:

أ- النشاطات الصفية:

وهي النشاطات المصاحبة للمقررات الدراسية، وكثيراً ما توجه إلى تحسين التقدم الدراسي، وتحقيق تكيف الطالب مع الحياة المدرسية، وغرس اتجاهات إيجابية لدى الطلبة للحياة من أجل أمل وهدف، واكتساب العادات الأساسية التي تسهم في تحسين الغذاء الصحي والعلاقات الجيدة مع الآخرين.

ب-النشاطات الخاصة بمجلس الطلبة:

وهذه النشاطات غير منهجية وتؤدي إلى تشجيع الحوار، وتقبل النقد، واحترام آراء الآخرين، واكتساب المهارات القيادية ، وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات .

ج- نشاطات الأندية:

عادة ما ينظم هذه الأنشطة الطلبة المقيدون في الصفوف العليا الذين لديهم اهتمامات مشتركة، وسرعان ما يشارك في هذه النشاطات طلبة من صفوف مختلفة من أجل إشباع هواياتهم.

وتستند نشاطات الأندية إلى احترام أفكار الطلبة صغار السن، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق رغبات الطلبة في ممارسة هذه النشاطات، والتعامل مع طلبة الصفوف العليا على أنهم قادة.

د- نشاطات الاحتفالات المدرسية:

تتعدد النشاطات التي يمكن للمدرسة أن تشرك طلبتها في ممارستها، ومنها الاحتفالات الفنية، والمناسبات الصحية، والمباريات الرياضية، والأحداث التطوعية.

هـ- النشاطات الطالبية في الدراسة المتكاملة:

مع تطبيق المقرر الجديد المخصص للتعليم التكاملي في المراحل التعليمية المختلفة Integrated Learning Time ظهرت عدة مجالات للأنشطة الطالبية التي تشبع اهتماماتهم واحتياجاتهم الفردية، والقيام بعدة مشروعات فردية أو جماعية.

تعزيز التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي

يتم تعزيز العلاقة بين البيت والمدرسة من خلال ما يلي:

أ- جمعيات الآباء والمعلمين: وهي تستهدف بناء فهم ناضج بين الطرفين، ويتم هذا عن طريق عقد ورش عمل تربوية بين الآباء والمعلمين، لتوضيح المهام التربوية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن يمارسها هؤلاء في سبيل تقوية أواصر الصلة بينهم.

ب- زيارات منازل الطلبة: يمكن أن تكون هذه الزيارات دورية في بداية العام الدراسي، وعند الضرورة، ويتبادل فيها الوالدان مع المعلمين الآراء حول ما فيه مصلحة الطلبة، وتحسين مستوياتهم الصحية، والتحصيلية، والسلوكية.

ج- أيام الفصول الدراسية المفتوحة: حيث يقوم الآباء بزيارة أبنائهم في الفصول الدراسية، ويمكن أن يعقد لقاء بين الآباء والمعلمين عقب الزيارة، وتستهدف هذه الأيام المفتوحة معرفة الطلبة في أثناء حياتهم المدرسية وخلال علاقاتهم مع الآخرين. إضافة إلى تنمية الفهم الواعي بين الآباء والمعلمين.

د- التقارير: أسلوب متداول يتلقى فيه الآباء من المدارس تقريرا رسمياً عن أداء الطلبة واتجاهاتهم وسلوكياتهم، ويتم من خلاله تقوية العلاقة بين البيت والمدرسة، وزيادة اهتمام الآباء بتعليم أبنائهم، وتقدير الدور الذي تلعبه المدرسة في تربية الأبناء.

هـ- تعاميم المدارس: تقوم المدارس بنشر بعض أخبارها على مستويات مختلفة منها: أخبار المدرسة، وأخبار الصف، وأخبار الفصل، وتقوم بتحرير هذه التعاميم وطباعتها وتوزيعها على الآباء. وتستهدف هذه التعاميم شرح رؤية المدرسية وفلسفتها وأهدافها، وتعميق الفهم المشترك بين المدرسة والآباء وغيرهم من أفراد المجتمع، وإتاحة الفرصة أمام الآباء لمشاركة أبنائهم في الاحتفالات والمناسبات المدرسية.

كما يتم تعزيز العلاقة بين المدرسة وأفراد المجتمع المحلي من خلال :

أ- الاستفادة من المصادر البشرية في البيئة المحلية، في إعطاء محاضرات وعقد ندوات للمعلمين والطلبة.

ب- الاستفادة من خبرات العمل المتوفرة في المجتمع المحلي.

ج- الاستفادة من المجتمع المحلي المتعلم، مما يؤدي إلى تعميق فهم الطلبة بالمجتمع المحلي، وغرس ارتباط أفراد المجتمع المحلي بالمدرسة.

د- نظام الاستشارات المدرسية، وهذا يودي إلى زيادة مساحة مشاركة الآباء وأعضاء المجتمع المحلي في المجالس المدرسية، وفي صياغة رؤية المدرسة، وبلورة رسالتها، وتحديد أهدافها.

هـ- إتاحة التسهيلات المدرسية لاستفادة الآباء وأعضاء المحلي وبذلك يمكن الاستفادة من مكتبة المدرسية، ومن ملاعبها ومن قاعاتها في الاجتماعات، والمحاضرات الثقافية، والمناسبات الترفيهية.

و- تفعيل دور المجلس الاستشاري في إدارة المدرسة، وفي التقارب بين الآراء المختلفة للآباء، والإدارة، والمواطنين وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي، حول سياسات المدرسة وأهدافها واستجابتها لرغبات الجماهير وطموحاتهم.

ز- دعم الوظيفة التربوية لأسرة والمجتمع المحلي:

انطلاقاً من الإيمان بأن التعليم جهد وعمل مشترك بين البيت والمجتمع والمدرسة، وتزايد الانتقادات الموجهة إلى التراجع والتدهور الشديد في الوظائف التربوية للبيت والمجتمع ، دعت وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية اليابانية إلى تشجيع التعاون بين الحكومة والهيئات والمنظمات المساندة لدور الآباء في العلمية التربوية، ووضع الاستراتيجيات والسياسات الضرورية لإحياء الدور التربوي لأسرة وأفراد المجتمع المحلي، وتأسيس وعي بأهمية المسؤولية الأساسية للتربية في تهذيب سلوك الأطفال وتوفير البيئة الآمنة لتربيتهم، وبأهمية الدور الذي تؤديه الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق هذه الرسالة.

المبحث الرابع

تقنية التعليم في اليابان

مع التقدم المطرد للعولمة وثورة تقنية المعلومات، تزايد الطلب الاجتماعي على تطبيق تقنية المعلومات في التعليم المدرسي الياباني، بعد أن ظلت الاتجاهات غير إيجابية نحو استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، وقد ظهر مجالان رئيسان لاستخدامات الحاسوب في التربية اليابانية: أحدهما يستخدم الحاسوب على أنه جهاز تعليم يساعد العملية التعليمية ويطلق عليه كمبيوتر مساعد للتدريس Computer – Assisted Teaching، والآخر ينظر إليه على أنه أداة تدير التدريس Computer – Managed Teaching.

ومنذ ١٩٨٥م نال الحاسوب اهتماماً واسعاً في اليابان على أنه جهاز مساعد للتدريس، وبدأ انتشار البرمجيات التعليمية في النظام التربوي في المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية كوسيلة تعليمية في الدروس.

وفي عام ١٩٨٩م ومع الإصلاح التعليمي للمناهج الدراسية، أدخلت مادة دراسية جديدة هي الدراسات التقنية والاقتصاد المنزلي.

وكشفت البحوث التي أجريت على النتائج التي حققتها البرامج التعليمية الحاسوبية عن أن هذه البرامج قد فشلت في تحقيق تقدم يذكر في التدريس في الفصول الدراسية.

وبدأ التوجه مع التغيرات التي أفرزها تطور التقنية وشبكة المعلومات في عصر المعرفة- باستخدام التعليم الالكتروني E-Learning وبخاصة في جامعات الهواء والتعليم عن بعد.

وقد عقد في عام ١٩٧٧ مؤتمر عن استخدام تقنية المعلومات في التعليم المدرسي الياباني. وأسفر هذا المؤتمر عن ضرورة استخدام تقنية المعلومات من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أ- تنمية القدرة العملية على استخدام المعلومات.

ب- إكساب الفهم العلمي للمعلومات.

ج- غرس الاتجاهات الايجابية نحو ممارسة المعلومات في المجتمع الياباني.

وإثر هذا المؤتمر ازداد التعامل مع الحاسوب في المراحل التعليمية المختلفة على النحو الآتي:

أ- استهدف إدخال الحاسب الآلي في المدرسة الابتدائية مجرد تحقيق ألفة بين الطالب والحاسوب، في إطار النظر إليه على أنه أداة تعليمية مساعدة للتدريس، واقتصر التعامل مع الحاسوب في الأندية المدرسية.

ب- تقديم مقرر عن أساسيات المعلومات في المرحلة المتوسطة مادة اختيارية ضمن مادة الاقتصاد المنزلي والتقنية، مع ربط بعض مقررات التربية المدنية، والرياضيات والعلوم، والتربية البدنية والصحية بالاستخدام الفعال للحاسوب، ولكن ذلك لم يحقق تأثيراً إيجابياً على التوسع في استخدام الحاسوب بسبب حصر ذلك في الصف الثالث المتوسط.

ج- تبنت بعض المدارس الثانوية العليا تضمين محتوى مادة المعلومات في مادة الاقتصاد المنزلي والتقنية، والعلوم، والرياضيات، ولكن لم يترتب على تطبيق هذا التوجه انتشار استخدام تقنية المعلومات في جميع النشاطات التعليمية في المرحلة الثانوية العليا.

وأشار تقرير مجلس المناهج عام ١٩٩٨ إلى ضرورة أن تصبح تقنية المعلومات مقرراً إجبارياً في مادة التقنية والاقتصاد المنزلي، وزيادة فعالية استخدام تقنية المعلومات في الدراسات المتكاملة، وبدأ نشاط مكثف لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في حل المشكلات.

وأصبحت تقنية المعلومات ضرورة حتمية في المجتمع المعلوماتي الياباني، لذا فقد تم تصميم مقرر جديد لتقنية المعلومات والاتصالات يركز على اكتساب مهارات تقنية المعلومات وممارستها على المستوى المدرسي في كافة المراحل التعليمية، مع إتاحة الفرص المتساوية للطلبة للتواصل مع المعلومات التي توفرها شبكة الإنترنت، والمشاركة في مجتمع المعلومات الجديد.

طبقت كثير من الجامعات اليابانية والكليات المتوسطة برنامجاً دراسياً عن علم المعلومات والتقنية، يعطي فكرة عن المعرفة الأساسية عن عمليات الحاسوب والمعلومات، ويقدم تقنية المعلومات، والمعرفة الضرورية عن البرمجة، ومعرفة كيفية مخاطبة البرامج الحاسوبية، وفي هذا المقرر يدرس الطلبة تاريخ الحاسوب، ومبادئ تشغيله والمعلومات الأساسية عن عملياته، وتطوير عن توجيه المجتمع الياباني إلى مجتمع المعلومات.

وقد أعدت اليابان خطتها الخمسية الثانية عن العلوم والتقنية خلال الفترة من (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) وكانت هذه الخطة تقر ما يلي:

أ- استثمار حكومي في البحث والتطوير بما يزيد عن ٢٤ تريليون ين.

ب- تطوير البحث من أجل التطوير في أربعة مجالات من الأولوية هي : علوم الحياة، وتقنية الاتصالات والمعلومات، وعلوم البيئة، والمواد الخام غير التقنية)

ج- التوسع في بحوث المناقشة.

د- تطوير التنسيق بين الصناعة، والأكاديميين، والحكومة.

هـ- تطوير الاتصال التعاوني بين العلوم المتميزة والتقنية من أجل خصخصة الاقتصاد.

وتم تطبيق مقرر تقنية المعلومات والاتصالات في التعليم المدرسي الياباني، تنفيذاً لخطة التنمية الثانية في عام ٢٠٠٣م في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية العليا، ويهدف المقرر إلى إكساب الطلبة الكفاءة في استخدام الكمبيوتر في النشاطات التعليمية التي تستند إلى المعلومات بطريقة منظمة هادفة تتناسب مع النمو العقلي للطلبة في المراحل التعليمية المختلفة، وقد أتاح تقديم مقرر التعليم التكاملي Integrated Learning time فرصاً واسعة للطلبة ليستخدموا تقنية المعلومات والاتصالات في الأنشطة الطالبية التعليمية المستقلة، طبقاً لما يشبع اهتماماتهم واحتياجاتهم الفردية.

ومع توجه وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية إلى تطبيق المدرسة المعلوماتية في النظام التعليمي الياباني، بدأ التعاون مع وزارة البريد والاتصالات لتوفير الأجهزة، والمصادر البشرية اللازمة لتطبيق هذا التوجه، ومع قلة أعداد المعلمين القادرين على تدريس مقرر تقنية المعلومات والاتصالات، بدأت كليات التربية في تكثيف مقررات نظم المعلومات وتقنية الاتصالات في برامجها لإعداد المعلمين. وبدأت برامج تدريب المعلمين في عقد الدورات الحاسوب وعملياته الأساسية، والخطوات الرئيسة في عمليات تقنية المعلومات، مع تركيز اهتمام هذه الدورات على جانب التطبيق والممارسة.

المبحث الخامس

التربية والتصنيع في اليابان.

تعود التنمية السريعة للتربية اليابانية إلى العلاقة بين سياستين هامتين، هما: التقدم التربوي، والتقدم الصناعي، وقد حاولت وزارة التربية بكل جهدها جعل التربية الابتدائية عمومية بين عامي ١٨٧٠ – ١٨٨٠، وقد تم في عام ١٨٩٠ إعطاء اهتمام لتنمية التعليم الفني الثانوي.

ولنوسيع هذه المناقشة، سيكون من المفيد جداً ذكر سياسات الحكومة وأهدافها، التي اعتمدت على استخدام التربية في عملية التنمية.

أولاً: تكوين الحراك الاجتماعي Social Mobilization

حتى وقت إحياء الميجي Meiji كان حوالي ٥٠% من الذكور و ١٥% من الإناث يتلقون نوعاً من التربية المنهجية خارج منازلهم. وبالتالي فإن عدداً كبيراً من التجار والفلاحين، وكذلك كل طبقة المحاربين كانت قادرة على القراءة والكتابة. إن حقيقة وجود مثل هذا الأساس بالإضافة إلى الشعور القوي بالتطور الشخصي – وهو خاصية من خصائص الشعب الياباني – سهل إلى حد كبير مفهوم التربية الابتدائية العامة. وبهذه الطريقة ازدادت التربية، بنسبة ٩٥% ، لقد أدى التعليم المتوسط والعالي إلى جذب الطلبة، وهو ما يصبح عاملاً آخر ساعد على تقوية الحراك الاجتماعي. ولكي يتم الحصول على طلبة بارزين من بيوت فقيرة، تم توفير التربية المجانية في مؤسسات مثل: الكليات العسكرية، والمدارس العادية، بغرض تدريب المدرسين (اللجنة اليابانية الوطنية لليونسكو ١٩٦٦).

ومن المهم أن نذكر في هذا الخصوص عاملين هامين ساعدا على تزايد الطلب على التربية:

١- إن الشعب الياباني من جانبه لم يتردد في استغلال الفرصة المتاحة؟، وعندما افتقرت الحكومة إلى التمويل لبناء المدارس الابتدائية، ساعد أصحاب الأرض المحليين على إنشائها، بالتبرع بهبات ضخمة لهذا الغرض.

٢- حب التعليم عند الشعب الياباني، مصحوباً بمستوى أكاديمي متقدم جدا- رغم أنه محدود بمجال ضيق- وفرا الظروف الضرورية للحكومة، التي أدخلت التعليم الغربي إلى البلاد، لكي تحدث انتشاراً مذهلاً للتربية العامة وإنتاج العلماء، الذين حققوا الاعتراف الدولي بهم في مجالات أكاديمية متعددة.

وعلى كل حال فإن عملية نشر التربية وتقوية الحركات الاجتماعية كانت هامة، لأنها نجحت في إخراج الطاقة الديناميكية وتقويتها أكثر، بتربية المواطنين القادرين من ناحية، واستخدامهم بكفاءة من ناحية أخرى (وزارة الخارجية، ١٩٦٨).

ثانياً: دور التربية التكنولوجية في تنمية الاقتصادية:

طبقاً لما قال آدمز Adams في كتابه " التربية والتحديث في آسيا"، فإن نظام التربية الياباني قد مر بأربعة إصلاحات رئيسية، أول ثلاثة أنظمة منها تقدمت بتربية ابتدائية مختلفة الطول، وفيها يتبع الطالب أحد طريقين: الأول: يؤدي إلى الثانوية العامة والتعليم العالي، والثاني يؤدي إلى تدريب نهائي. وهذا النظام الأخير الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية كان يوفر مساراً وحيداً بنموذج ٦-٣-٣-٤ ،حيث إن أول ٩ سنوات تشتمل على التربية الإلزامية

وقد وحد نظام المدارس المهنية عام ١٨٩٩ العديد من قوانين المدارس المهنية المتعددة، وعرف التربية المهنية على أنها " التربية للراغبين في الالتحاق بالمهن في الصناعة أو الزراعة (اللجنة القومية اليابانية لليونسكو).

وبوجود نظام المدارس المهنية أصبح هناك ثلاث فئات متميزة: المدارس الثانوية للتعليم العام للبنين، والمدارس العليا للبنات، والمدارس المهنية. ولم يتم تحسين التربية الثانوية لكي تشمل مدارس علياً للبنات، ومدارس مهنية حتى عام ١٩٤٣. وفي عام ١٩٤٧ أعيد تنظيم نظام المدارس إلى نظام خطى أو ذي مضمار واحد ٦-٣-٣-٤. وفي عام ١٩٨٠ وجدت التربية الصناعية والمهنية وبصورة كبيرة خارج سيطرة وزارة التربية. وبعد هذه الفترة أصبحت معظم نظم التدريب والمدارس الخاصة، تصنف على أنها تربية عليا أو ثابتة (آدامز ١٩٧٠).

ووصف كوباياشي (Kobayashi,١٩٧٦) من ناحية أخرى هذا الدور بوضوح، فقد ذكر أن نظام التربية التكنولوجية تكون من مستويات عديدة مختلفة، جاء في القمة منها كليات العلوم والتكنولوجيا التي وفرت تدريباً للخريجين والطلبة، ثم دربت الكليات الصغرى ذات العاملين وكليات التكنولوجيا ذات الخمسة أعوام الفنيين المتوسطين في الرتبة، أما المدارس الثانوية الفنية العليا أو الدورات الفنية في المدارس العليا، فقد أنتجت فنيين من مستوى أقل. يضاف إلى ذلك المدارس المتوسطة التي تعطي تربية فنية في مناهجها التربوية العامة. ويوجد خارج هذه المدارس عدد ضخم من المؤسسات داخل وخارج الصناعة، يعطى فيها نوع من أنواع التربية الفنية على مستويات مختلفة .

وللإضافة على ما سبق بتفصيل أكبر وصف كوباياشي الواقع على النحو الأتي : تقوم الجامعات بتدريب العلماء، والفنيين ذوي المستوى العالي. والمتخصصين في التكنولوجيا، ووفرت تدريباً للخريجين والطلبة، ثم دربت الكليات الصغرى ذات العامين وكليات التكنولوجيا ذات الخمسة أعوام الفنيين المتوسطين في الرتبة. أما المدارس الثانوية الفنية العليا أو الدورات الفنية في المدارس العليا فانتجت فنيين من مستوى أقل، يضاف إلى ذلك المدارس المتوسطة التي تعطي تربية فنية في مناهجها التربوية العامة.

يوجد خارج هذه المدارس عدد ضخم من المؤسسات داخل وخارج الصناعة يعطي فيها نوع من أنواع التربية الفنية من مستويات مختلفة. (كوباياشي ١٩٧٦).

وللإضافة على ما سبق بتفصيل أكبر وصف كوبوياشي ما يلي: تقوم الجامعات بتدريب العلماء، والفنيين ذوي المستوى العالي، والمتخصصين في التكنولوجيا في كليات العلوم والهندسة والزراعة. تمتد دورات ما قبل التخرج لأربعة أعوام وتتكون من عام ونصف تربية عامة، والباقي في التربية المتخصصة، بينما تستغرق دورات الخريجين عامين لدرجة الماجستير، وثلاث سنوات أخرى لدرجة الدكتوراه.

وقد أشارت سياسة الحكومة في تقرير عام ١٩٦٣م للمجلس المركزي للتربية والتعليم حول " أهمية التعليم العالي" إلى تركيز العمل على متخصصي التكنولوجيا في عدد مختار من الجامعات، بينما يترك التدريب العملي الأكثر توسعاً للفنيين ذوي المستوى العالي للجامعات الأخرى. أما الكليات الصغيرة ذات العامين وأحياناً لثلاثة أعوام من التدريب، فقد أصبحت أقل شعبية في الدوائر الصناعية بسبب قصر فترة الدورات التدريبية، ومنذ عام ١٩٦٢م استبدلت هذه بالكليات التكنولوجية المنشأة حديثاً

وتمتد دورات هذه الكليات الجديدة لأكثر من خمس سنوات، حيث تأخذ التلاميذ من المدارس المتوسطة مباشرة، وتوفر لهم التدريب العملي المركز للفنيين من الطبقة المتوسطة والمدارس الفنية العليا أو الدورات التدريبية في المدارس العليا الشاملة التي تدرب الفنيين من المستوى الأول.

وهناك أشكال متعددة من التدريب التكنولوجي تتم خارج نطاق المدارس النظامية، حيث يتلقى عدد كبير من الشباب والبالغين نوعاً من التدريب التكنولوجي في المؤسسات المصنفة من جانب وزارة التربية " مدارس متنوعة". ففي عام ١٩٦٩ من بين ١,٤١٤,٠٠٠ شخص التحقوا بثمانية آلاف مدرسة ومن هؤلاء تلقى ١٢% تدريبهم التكنولوجي في مجالات مثل الفنون الصناعية، ميكانيكا السيارات، كهرباء، وإلكترونيات وهناك تدريب آخر يتم من خلال الصناعة أو مرتبط بها، ويتم تنظيم هذا وهناك التدريب آخر يتم من خلال الصناعة أو مرتبط بها، ويتم تنظيم هذا التدريب بموجب "قانون التدريب الصناعي" لعام ١٩٨٥م الذي تم

تعديله بعد ذلك عام ١٩٦٩م آيو وآدامز ١٩٧٢). وبناء على القانون يتم إنشاء مراكز التدريب إما بواسطة القطاع العام أو القطاع الخاص.

وفي الجزء الأخير من عام ١٩٥٠م تمت محاولة لتقريب التدريب الصناعي للشباب داخل الصناعة من مستوى تربية المدارس الفنية العليا. وهذه الحركة ركز عليها وشجعها قانون التربية المدرسية عام ١٩٦١ ، الذي عد التدريب داخل المراكز الصناعية جزءاً من متطلبات التخرج من المدارس العليا، ومع حلول عام ١٩٧٠ اعترفت وزارة التربية بثمانية وستين مركزاً صناعياً عاماً، كان عليها التعاون مع المدارس الفنية العليا المجاورة في منح الدبلوم لمن يتدربون فيها.

ومن هذه المناقشة يبدو أن التربية التكنولوجية اليابانية التي أثارها التخطيط التربوي والاقتصادي المتتالي قد مرت بتوسع هائل نوعاً وكماً، فلم يزد عدد المؤسسات والطلبة المنضمين إليها فحسب، وإنما ازداد مستوى التربية المقدمة، وساعد ذلك على خلق التقدم الاقتصادي ، والتنمية في اليابان. (انظر جدول رقم ١٤).

جدول رقم (١٤)*

تطور أعداد طلبة التعليم التقني في اليابان خلال الفترة من عام ١٩٦٠– ١٩٧٢

المستوى الدراسي	عدد الطلبة			
الدراسات التدريبية العليا	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢
الدارسات في المستوى الجامعي	٨١,٦٨٤	١٥٨,٠٠٦	١٨٣,٦٧٤	٣٠٨,٣٢٣
الكليات المتوسطة	٨١,١٦٦	١٤,٢٠٣	٢١,٧٩٩	٢٢,٢٦٦
الكليات الفنية	٣,٣٧٥	٢٢,٢٠٨	٤٤,٣١٤	٤٧,٨٥٣
المدارس الثانوية الفنية	٣٠٥,٦٨٦	٥٦٥,٢٧٠	٥٦٥,٥٠٨	٥٤١,٤١٢

ملاحظة: يعدر عام ١٩٦٠م هو عام إنشاء الكليات التقنية.

ومن الجدول يتبين أن نظام التعليم الفني والقني في اليابان يتكون من مستويات عديدة. هذا بالإضافة إلى عدد ضخم جدا من معاهد التدريب الملحقة بالمصانع ذاتها، وهي غير واردة في إحصاء الجدول.

كما يتضح لنا أن هناك تطوراً هائلاً في عدد الملتحقين بهذه البرامج في مستوى تصاعدي دائماً فيما عدا بعض الانخفاض الطفيف في عدد طلبة المدارس الثانوية الفنية في عام ١٩٧٢ مقارنة بعام ١٩٧٠. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تغطية كافة السنوات من عام

* المصدر: "Kobayshi, Testuga, "Society, and Progress in Japan, ١٩٧٦, P. ٩٦

١٩٦٠- ١٩٦٨ للاعتقاد بأهمية الفترة من عام ١٩٦٠- ١٩٧٢ لأنها تغطي مرحلة الاستقلال، ومرحلة إحلال مبدأ ديمقراطية التعليم، ومرحلة البداية في استخدام التعليم لإحداث التنمية الصناعية والاقتصادية، وأخيراً فهي تغطي مرحلة جهود التعليم الشعبي.

التربية والاستثمار القومي:

كما أشار كوباياشي في كتابه كانت فكرة " التربية كاستثمار" جديدة على أي حال في تاريخ التربية في اليابان. لقد نظر مخططو التربية وكذلك عامة الشعب لفترة طويلة إلى التربية كنوع من الاستثمار الذي يجب أن يضمن للفرد حالة اجتماعية أفضل في حياته فيما بعد.

ويعتبر القادة اليابانيون الاستثمار جيداً، طالما تنفق الأموال بصورة جيدة. أي أن التربية يصبح لها ما يبررها كاستثمار عندما تكون الأموال المصروفة عليها تنفق بأسلوب حكمي فقط، فهي استثمار جيد عندما تكون هادفة وذات معنى، وعندما تكون مؤسسة على التخطيط طويل المدى، والاختيار السليم للأولويات، وتوفير عدد كاف من المدرسين المدربين، وكفاية مصادر المواد الخام، والمناهج التي ترتقي بنمو الشخصية والقدرات، وبدون ذلك تمثل التربية إهداراً لمصادر الثروة (وزارة التربية،١٩٧٢)

وكما ظهر في العديد من كتابات تحديث التربية في اليابان وتنميتها ، اهتمت اليابان بالإنسان ككل: كفاءته ومقدرته- على وجه الخصوص- وسعادته، وحساسيته لاحتياجات الآخرين، وامتلائه بالحياة. وكان للتربية موقع مركزي في إستراتيجية تنمية اليابان، فهي توفر إمداداً بالأشخاص المدربين على المستويات المختلفة، وتشكل الميول وتوجهها، وتثير الجهد الهادف، وتخلق جواً ملائماً للنشاط الفكري، على النقيض من الكثير من الدول المتقدمة التي يبدو من خلال متابعتها، أن معظم الدول النامية لديها هذه الأفكار على الورق، ولكن حقائقها تبعد عن النزعات الشريفة.

لقد حافظت التربية في اليابان على التنمية من خلال العقول المدربة، التي حصلت على البصيرة الثاقبة في العمليات المعقدة للتغير الاجتماعي والتصنيع.

ومن الهام جداً في هذا الخصوص ذكرا أن اليابان – على عكس الولايات المتحدة –يأخذ الاقتصاد فيها احتراماً أكثر ويأتي كأولوية، ويلي ذلك التربية في تغطيتها لمطالب المؤسسات الاقتصادية من الأفراد المدربين.

وقد تم بناء الصناعات بالفعل لمساعدة البلاد على التحرك نحو المصاف الأولى في اقتصاد العالم، بينما التربية هي الأداة للحفاظ على هذا الدور الاقتصادي، وما زالت سياسات

التربية في اليابان تحت تغييرات كثيرة، لتحقيق ما يأملون فيه، مثل موازنة التغيرات الاجتماعية التي تبدو سريعة جداً في هذا الجزء من العالم.

قال تشيرمان موريس من المجلس المركزي للتربية بعد ظهور الورقة البيضاء عام ١٩٦٢م مباشرة، أنه كان من الأساليب الجديدة الهامة في التفكير اعتبار التربية تنمية للقدرات البشرية، والنظر إلى تكاليفها على أنه استثمار إنتاجي في مصادر الثروة البشرية.(بوشامب ١٤٠٦).

المخلص والاستنتاجات:

بني التطوير والتحديث في اليابان على أساس إنجازات التنمية للشعب الياباني وحكومته ، وقد كان التغلب على العقبات العارضة التي نتجت عن الحرب والتدمير أسهل نسبياً بعد مرور فترة الفوضى التي تلت الحرب، وكان كل المطلوب عمله هو الاستفادة من خبرة البلاد المتقدمة في التنمية الاقتصادية، والعمل بناء على ذلك.

يلاحظ أن الطلبة في اليابان يقضون وقتاً في الدراسة خلال العام الدراسي الواحد أطول من نظرائهم في معظم دول العالم، فهم على سبيل المثال لا يتمتعون سوى بأربعة أسابيع أو أكثر قليلاً كفترة للإجازة المدرسية، علماً بأن هذه المدة قد تكون مجالاً لكثير من الأنشطة التعليمية الإضافية أو الاستكمالية. وبهذا فإن الطالب الياباني في المرحلة الابتدائية تزيد مدة دراسته عن نظيره بما لا يقل عن سنة خلال المرحلة كاملة، إذا تم احتساب جميع الأوقات التي يقضيها فعلاً في العمل المدرسي، ولذلك فإن المدارس اليابانية تعمل حوالي ٢٥٠ يوماً في العام الدراسي الواحد، كما أن اليوم الدراسي في اليابان لا يقل عن سبع ساعات، ويدرسون عادة ستة أيام في الأسبوع.(بوشامب ١٤٠٦هـ).

بدأ اتجاه التعليم الإلزامي الياباني منذ عام ١٨٧٢، أي قبل فرنسا عام ١٨٧٠. وقبل أمريكا التي بدأ فيها عام ١٩١٨، وقبل ألمانيا التي بدأت عام ١٩١٩، وبعد إنجلترا بعامين فقط، إذ بدأ في الأخيرة عام ١٨٧٠. لكن هذا الاتجاه في التعليم الياباني تميز عن غيره بالمساواة إذ لا فرق هناك بين الأغنياء والفقراء.

كما أن اليابان قضت فترة سلمية طويلة تصل إلى حوالي ٢٥٠ سنة، انتشر فيها ما يسمى (التيراكويا) التي تعد نوعاً من التعليم الشعبي، مما جعلها خلال هذه المدة متقدمة على الكثير من دول أوروبا الشهيرة في نسبة الألفبائية (القراءة والكتابة).

ويعد الفرمان المعروف في اليابان بـ " الجاكوسي" الخاص بالتعليم لعام ١٨٧٢م أحد أبرز المعالم الأساسية في التعليم الياباني، فقد شرع نتيجة له في توفير الأجهزة المدرسية

بمستوياتها المختلفة في وقت واحد (المساواة في التعليم)، ليكون أحد أبرز المبادئ التي تخص التعليم إلى الوقت الحاضر هناك. وتم تأسيس التعليم الابتدائي ليغطي أربع سنوات من حياة الطفل، وقد شهد التعليم الابتدائي نقلة مذهلة خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين سنة فقط، فمنذ بدايته عام ١٨٨٦م زادت نسبة القيد من ٢٨% الى٩٥% عام ١٩٠٥م. ويوضح الجدول رقم (١٥) النسب المئوية لأطفال في سن التعليم الإلزامي.

جدول رقم (١٥)*

النسب المئوية للأطفال المقيدين في سنة التعليم الإلزامي بحسب النوع من عام ١٨٧٣-١٩١٠م

السنة الدراسية	ذكور وإناث	ذكور	إناث
١٨٧٣	٢٨,١٣	٣٩,٩٠	١٥,١٤
١٨٧٥	٣٥,١٩	٥٠,٤٩	١٨,٥٨
١٨٨٠	٤١,٠٦	٥٨,٧٢	٢١,٩١
١٨٨٥	٤٩,٦٢	٦٥,٨٠	٣٢,١٧
١٨٩٠	٤٨,٩٣	٥٦,١٤	٣١,١٣
١٨٩٥	٦١,٢٤	٧٦,٦٥	٤٣,٨٧
٢٠٠٠	٨١,٤٨	٩٠,٥٥	٤٣,٧٣
٢٠٠٥	٩٥,٥٢	٩٧,٧٢	٩٣,٤٣
٢٠١٠	٩٨,١٤	٩٨,٨٣	٩٧,٨٣

استدعى تحديث اليابان وانتهاج سياسيات التصنيع تغيراً روحياً للشعب برمته. ومن هذا المنطلق فإن التعليم الابتدائي يعتبر مسئولاً عن إيجاد وتوفير الظروف اللازمة للنهضة الصناعية، وتوفير المناخ الاجتماعي اللازم لقبول العلم والتكنولوجيا في عصر الميجي.

ومن العناصر البارزة للنمط التنموي الياباني في علاقته بالتربية، ثبات النسب المئوية لمجموع طلبة الدراسات الجامعية والعليا، مقارنة بمجموع طلبة اليابان عموماً رغم وجود زيادات مستمرة بهذه النسبة خلال المدة التي تلت عام ١٩٠٠م، إلا أن هذه الزيادات كانت تسير في نفس خط التوازن والثبات، أو الحفاظ على هرمية النظام التعليمي القائمة على

*** المصدر: منتدى الفكر العربي، العرب واليابان، حوار عربي ياباني حول الحضارة والقيم الثقافة في اليابان والوطن العربي وتطلعات إلى المستقبل سلسلة حوارات دولية، عمان، الأردن، ١٩٩٢، ص١٠٤.**

أساس التوسع الكبير في التعليم الابتدائي بالقاعدة، ثم الاستمرار في الاتزان التدريجي في المراحل التالية له.

أما نظام" الدعم المالي في الخارج " الذي بدأ الأخذ به عام ١٨٧٦م ، بقصد إيجاد المعلمين والخبراء الذين يمكنهم أن يحلوا محل الفئات الأجنبية العاملة، وتخفيف العبء المالي عن الحكومة اليابانية، فهو اتجاه أساسي في جملة الاتجاهات المميزة للتربية اليابانية، على أنه تجدر الإشارة إلى أن معظم الخبراء والعمالة الأجنبية في اليابان المسخرة لأغراض الأنشطة الاقتصادية، كانوا في وضع يلزمهم بتسهيل مهمة استيعاب اليابانيين للعلوم الغربية والتقنية الغربية بأسرع وقت ممكن، ليس في القطاع العام فحسب، بل وفي القطاع الخاص كذلك، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى الاستغناء عن كثير من هؤلاء الخبراء الأجانب في القطاعين معاً ، وبذلك يكون التعليم والتدريب في اليابان بمثابة أهم الخطوط العريضة للنهضة التنموية اليابانية، كما توضح ذلك مؤشرات النمو الكمي لتطور التعليم في اليابان، خاصة خلال المدة من عام ١٨٨٠م إلى عام ١٩١٣م، كما يتضح من الجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)*

النمو الكمي لتطور التعليم في اليابان من ١٨٨٠- ١٩١٣م

سنة المؤشر	كمية الطاقة البشرية من الطراز الغالي لكل (١٠) ألاف			قياسات التنمية التعليمية معدلات التسجيل في المدارس			التسجيل في المدارس	تكييف التعليم في المئة مسجلون	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
١٨٨٨	٢٠،٢	٠،٠٣	٢،١	٣١،٩	٣٠،٧	١،٠	٠،٠٣	١٥،٨	٢١،٩
١٨٩٢	١٧،٥	٠،١٨	٢،٠	٠٤،٠	٣٨،٧	٠،٨	٠،٠٥	١٣،٧	٦٣،٨
١٨٩٨	٢٢،٧	٠،٦٢	٣،٨	٤٣،٤	٤٣،٢	١،١	٠،٤	٩،٣	٤٦،٦
١٩٠٣	٢٢،٧	٠،٦٢	٤،٧	٥٢،١	١٥،٠	٣،٠	٠،٦	٩،٣	٥٦،٢
١٩٠٨	٢٥،٨	٠،٥٨	٤،٥	٥٣،٥	٥٣،٧	٤،٦	١،١	٩،٣	٦٨،٩
١٩١٣	٣٣،٩	١،٧٧	٥،٧	٥٨،٨	٦٤،٢	١٧٠،٧	١،٣٠	١١،٠	٦٣،٢

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس في الجدول تعني : (١) المعلمون المستويات الأخرى، (٢) مهندسون علماء، (٣) أطباء وأطباء أسنان، (٤) الطراز الأول (كنسبة مئوية من السكان المؤسسين)، (٥) المستويان الأول والثاني، بيسمات بإخراج من التاريخ،

• المصدر: كي، ايواني، وهـ ، ماتروباوا (التعليم العالي)

(٦) المستوى الثاني من سن ١٥- ١٩، (٧) المستوى الثالث (عمر ٢٠-٢٤) سنة، (٨)في العلوم والتكنولوجيا، (٩)في الإنسانيات.

علماً أن هذا النمو الكمي في حد ذاته صاحبه تطور في الجوانب النوعية لا تقل عنه أهمية، وكان من نتائجه ازدياد العلماء والمهندسين اليابانيين بشكل ملحوظ، خلال فترات التطور التنموي باليابان كما يتضح ذلك من الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

مجموع العلماء والمهندسين

السنة	عدد العلماء والمهندسين	السنة	عدد العلماء والمهند سين
١٨٧٨	٣	١٨٩٥	٣٥١٢
١٨٨٠	٦٤	١٩٠٠	٦٤٤٤
١٨٨٥	١٩٥	١٩٠٥	٧٩٠٨
١٨٩٠	١١٥٨	١٩١١	١٠١١٧

لقد بذلت اليابان تاريخيا جهداً مضاعفا على موضوع التنمية التربوية، وكان هناك ميزة هامة في اليابان ساعدت في هذه التنمية وهي وجود قوة عمل ذات كفاءة عالية ومتوفرة في ذلك الوقت. وعندما تدعم قوة عمل ذات نوعية كهذه رأس المال، فمن الطبيعي أن الإنتاج سوف يزداد وبسرعة

ومما جعل ذلك الأمر ممكناً هو الميل الطبيعي عند الشعب الياباني للادخار، ورغبته القوية في الاستثمار، إضافة إلى سياسة الفوائد المستنيرة التي اتخذتها الحكومة، إن رأس المال هذا، مع التكنولوجيا الجديدة المجلوبة من الخارج على نطاق واسع بعد الحرب ساهما في زيادة الإنتاج، وبينما كان القادة اليابانيون منجذبين إلى هذه التكنولوجيا الجديدة، فقد كانوا على درجة وعي كبيرة بخطورة دخولها، ولذلك بذلوا أقصى ما يستطيعون من جهد لصبغها بالقومية اليابانية طبقاً لنظام قيمهم.

ولكي يسيروا بإستراتيجية الإنجاز والتنمية ركزوا على التدريب الصناعي والتكنولوجي، مع الوضع في الاعتبار سياسة استخدام التربية، وتوفير مطالب التوسع الصناعي، بينما تم

إعطاء نموذج التوسع الصناعي الياباني أولوية عن التربية، وقد ظهر للتربية أهمية كبيرة لصيانة هذه التنمية.

وهنا يجب التأكيد على حقيقة هامة أساسية وهي: " إن التنمية معقدة وشاملة، وتشمل جميع جوانب الحياة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية، سواء كان الباحث في هذا تكوين تصوراً عاماً لظاهرة التخلف، أو تحديداً دقيقاً لاستراتيجيه التنمية" (الحسيني ١٩٨٠).

ومن هنا فإن النموذج الياباني في التنمية، لا يمكن النظر إليه من وجهة واحدة فقط ، على الرغم من أن التربية هي بالفعل أداة هذا النموذج في تحديث المجتمع وتطويره. وفي نفس الوقت فإن الدول النامية أو الأقل نمواً تحتاج بشدة إلى استخدام نفس الإدارة للخروج من دائرة التخلف أو الجمود الذي تعيشه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستمرار في استخدام التربية كأداة غير مكتملة التجهيزات، قد يتسبب في حدوث مزيد من التضييع للجهود، وقمع محاولات التحديث.

ويميل هذا الطرح إلى الاستدلال بما افترضه السيد الحسيني عام ١٩٨٠ من أن نظريات التنمية في العالم الثالث تستند إلى أربع فرضيات هي:

١- إن التنمية تعني أن تتجه الدولة أو المجتمع اتجاهاً تقدمياً شاملاً ومحدداً وواضحاً، ومن صفات هذا الاتجاه أن ينبع مما هو موجود فعلاً في الدول الأكثر تقدما ونمواً.

٢- إن هناك مفاهيم عديدة يمكن أن تظهر على ساحة الدول الأقل نمواً عندما تتجه نحو الدول الأكثر نمواً، وعندما تستطيع أن تتخطى العقبات الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، كمفهوم المجتمع التقليدي أو الإقطاعي، مما يتوجب معه التعامل بحذر وحرص شديدين.

٣- إن بالإمكان حصر العمليات الاقتصادية والسياسية والنفسية التي تصاحب هذا الاتجاه من طور النمو الأدنى إلى طور النمو الأكثر، مما يساعد الدول الأقل نمواً على بلورة جهودها لبلوغ مراحل متقدمة من التنمية.

٤- لابد من وجود مستوى عال من الانسجام والمواءمة بين العمليات الاقتصادية والسياسية داخل كل دولة لتحقيق التنمية.

إن استعراض التربية كأداة للنموذج الياباني للتنمية، ليس معناه التطبع تماماً بهذا النموذج، بل إن المطلوب هو الاستفادة المثلى من مقوماته التي تستخدم مع واقع الدولة المستفيدة، وعلى ذلك فإن مدى هذه الاستفادة يمكن أن يتضح على النحو التالي:

أولاً: ماذا يمكن أن تستفيد الدول النامية من النموذج الياباني في التنمية، في عملياتها وبرامجها التنموية؟

إن أول ما يمكن الاستفادة منه من دراسة النموذج الياباني في التنمية، هو وضوح الأهداف بدءاً بمن يضعها، ومن ينقلها إلى عالم الواقع، ومن يستفيد من نتائجها. وليس معنى ذلك أن تتقوقع الدولة تقوقعاً شديداً، أو أن تعزل نفسها عن تجارب الآخرين لكي تضمن الحفاظ على مقوماتها الذاتية، لأن هذا الانعزال قد لا يؤدي إلى هذه النتيجة المطلوبة، إذا فالمطلوب هو الموازنة بين ما هو ممكن وما هو مرغوب، وهو ما سيكون بمثابة أولويات صناعة التنمية في أي مجتمع ينشدها. إنه ليس خدشاً في جدار الثقافة الاجتماعية المحلية لمجتمع ما أن ينفتح على ثقافة أخرى، ولكنه يصبح كذلك عندما يفتح الباب على مصراعيه، وتشرب من الثقافة الداخلية مستجدات تخلق عدم الاتزان وعدم الاستقرار الثقافي في المجتمع (الجوهري ١٩٧٨).

أن المجتمع الذي يخشى التبعية الثقافية من الخارج قد يعيش هذه التبعية من الداخل، لهذا فإن التربية كأداة جوهرية للتنمية، قد تكون مسؤولة إلى حد ما في بعض المجتمعات عن استمرارية التخلف أو جمود التنمية، وهذا يفرض على المجتمعات التي تنشد التنمية إعادة النظر في أهداف التنمية، وفي أشخاصها، وفي أدواتها. وعند تتبع التربية في النموذج الياباني في التنمية يمكننا ملاحظة التحول الكبير الذي طرأ في كافة قضايا المجتمع الياباني، فكان الخروج عن الأساليب التقليدية إلى أساليب أكثر كفاءة، واستبعاد الأشخاص المحافظين المتزمتين، واستبدالهم بأشخاص لديهم قدرات ومهارات جديدة ،دون أن تمس الجذور الثقافية للمجتمع الياباني من ضمن ما ساعد على تحسين إنجازات التنمية في هذا المجتمع.

ثانياً: ماذا يمكن أن نستفيد من النموذج الياباني في التنمية في مجال التربية والتعليم؟

يقول أحد التربويين العرب: " إن حشد المتعلمين في المدارس لن يحل مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية، وإن التربية لكي تكون فعالة يجب أن تضع المجتمع بجميع ظروفه وإمكانياته في اعتبارها، فتستجيب وتشارك وتساعد على صوغ المجتمع وتشكيله، مستخدمة إمكاناتها كافة لإعادة البناء الاجتماعي وتحقيق العصرية" (جون، وهانسون ١٩٧٦).

ويقول هانسون وبرمبك (Hanson & Brmbeck,١٩٦٦) إنه " عندما تسبق متطلبات المجتمع الممارسة التربوية وإنتاجيتها، وعندما تخدم التربية حاجات اجتماعية قديمة أو عابرة، عندها نقول: إن هذه التربية غير وظيفية" (جون وهانسون ١٩٧٦).

ومن هذا المنطلق، على الدول النامية أو الأقل نمواً أن تبحث عن السبب أو الأسباب التي أدت – ولا تزال– إلى تكدس أعداد بشرية هائلة من الطلبة ذكوراً وإناثاً في المجالات النظرية البحتة، سعياً وراء الوظائف المكتبية، أو الروتينية، وعلى هذه الدول أن تبحث عن السبب الذي من أجله تظهر مخرجات البرامج التعليمية المختلفة على غير المستوى المطلوب للتنمية من جهة، وغير المناسب لطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من جهة أخرى، وعليها أن تبحث أيضاً عن السبب الجوهري الكامن خلف توجيه المتعلمين المتخصصين إلى مجالات مهنية بعيدة كل البعد عن مجالات اختصاصهم، أو أنها تتعلق بها تعلقاً شكلياً، ومن الأمور التي يمكن لهذه الدول أن تتساءل عن أسبابها : تكدس الدوائر الحكومية بأعداد هائلة من الموظفين الذين لا يقدمون أدنى مستوى من الإنتاجية، وبلايين الساعات العملية في المهنة المختلفة التي تضيع هباءً منثوراً، وعليها أن تبحث في ظاهرة الخمول والكسل التي أصبحت سمة مميزة لكثير من شباب هذه الدول، أو مشكلة الانفعال والحساسية المفرطة للأمور التي يمكن أن تتسبب في حدوث معدلات عالية من المشكلات الاجتماعية، من طلاق وانحراف وشذوذ وجريمة ونحوه.

إن العنصر البشري يتأثر بالمستوى المعيشي والصحي والاجتماعي، تماماً مثلماً يتأثر بالتعليم والتدريب والقدرات الذاتية له. وهناك من الدراسات ما يثبت أن التعليم الذي يتلقاه العامل في سنة واحدة فقط، يزيد من إنتاجيته بمعدل ٣٠% على أقل تقدير (شولتز، ١٩٦٠). وهناك دراسات أخرى بينت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، برهنت على أن الدخل الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية قد تضاعف من سنة ١٩٢٩-١٩٥٧م بسبب التعليم، وبين باحثون آخرون منهم دينسون (Denison,١٩٦٤) أن التعليم كلما ازداد حجمه عند العامل، فإنه يحسن نوعية قوة العمل وزيادة إنتاجيته من ناحية، كما أنه يزيد معدل المعرفة في المجتمع التي تحسن كل الجوانب الأخرى فيه

إن التربية في اليابان كانت تركز على ضرورة المحافظة على الطالب باعتباره من صفوة القوم وأمل البلاد، وركزت على احترام المعلم الذي هو بحد ذاته وسيلة جوهرية لأحداث التنمية، كما أن التربية في هذا البلد ارتبطت بالصناعة ارتباطاً قوياً، لدرجة أن التقدم التربوي الذي ظهر في البلاد كان مصاحباً للتقدم الصناعي، فكان هناك نوع من التركيز على التعليم الفني بأنواعه وأنماطه المختلفة وتوسيع قاعدة التدريب، وهذا صاحبه ولع شديد من قبل اليابانيين أنفسهم بخوض ميادينه، فكان من أهداف التربية وفلسفتها في اليابان، تربية

المواطن القادر على التكيف مع الحياة من جهة، واستخدامها بكفاءة من جهة أخرى، كما ساعدت مرونة النظام التعليمي، وفتح سلمه على المجالات المهنية المتعددة ، ومشاركة القطاع الأهلي في التعليم الفني والتدريب المهني على حدوث هذه النقلة التنموية في اليابان. وهذا أكد على أن التربية في اليابان لم تكن من مسؤوليات السلطات التعليمية وحدها، بل كانت الأسرة والأهالي جزءاً أساسياً في دعمها وتطويرها، بسبب وجود الاتجاهات الايجابية التي استطاعت أن تضع لمساتها على التربية المدرسية، فنظام القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية، وعملية التنشئة أو التطبيع الاجتماعي للأفراد، كانت عملية تكاملية مستمرة Continuity بين الأسرة والمدرسية.

ولعب ظهور الكليات التقنية دوراً حاسماً في تطوير التعليم الفني والمهني في برامجه ومستوياته العليا، مما أدى أيضاً إلى دعم برامج التنمية الصناعية. ولم ينظر في اليابان إلى عنصر واحد من عناصر التربية، بل شمل الاهتمام جميع عناصرها: أهدافها ومناهجها وطرق التدريس وأبنيتها ومعلميها ووسائلها التعليمية وإدارتها وتخطيط برامجها، استفادة في كل ذلك من تجارب الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومحافظة على نسقها الثقافي على قدر واحد من الاهتمام (كوباياشي ١٩٧٦م).

وأن مما يسترعي الانتباه في النموذج الياباني التنموي في علاقته بالتربية اليابانية أن اليابان على وجه التقريب تعتبر الدولة الوحيدة في العالم ذات الكثافة السكانية التي تزيد عن ١٠٠ مليون نسمة، إلا أنها ذات فصيلة عرقية واحدة منسجمة، ذات تاريخ واحد، ولغة واحدة، وثقافة واحدة، واعتقاد واحد، هذا بحد ذاته ترك بصمات واضحة على عمليات تحديث اليابان، وهذا يساعدنا على الخروج بفائدة هامة بهذا الصدد، هي أن أي نموذج تربوي لا بد له لكي يحقق أهدافه وطموحاته من خلق هذا التناغم والانسجام بين كافة العناصر البشرية المستفيدة منه، فوحدة الثقافات والآمال بين جمهور الناس في مجتمع ما يعتبر أساس الانجاز، ويقتضي ذلك أن يكون هناك تجانس في مستوى الخدمات والبرامج التربوية لكافة أجزاء المجتمع الواحد، مهما اختلفت ظروفه وتنوعت بيئاته السكانية أو الطبيعية أو العرقية أو الدينية أو الاجتماعية أو السياسية، على أن يترجم هذا إلى واقع وليس مجرد شعرات تحمل معنى العدالة والمساواة والديمقراطية ونحوه، على أن يحمل هذا الجانب من استخدامات التربية في التنمية كلا المعنيين: المعنى الكمي والمعنى الكيفي للتربية، فليست القضية في التنمية قضية أرقام وارتفاع معدلات وزيادة أحجام وغيره، بل القضية الفعلية هي قضية الفعالية الذاتية وغير الذاتية في البرنامج التعليمية وفي مخرجاته المختلفة، وفي تقدير حقوق العاملين بجد وحفز الآخرين وتشجيعهم، وفي الموازنة بين نفقات التربية وبين الموارد المالية، وفي الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وليس معنى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في التربية هو

ترشيد هذا الاستخدام على النحو الذي استخدم به اصطلاح الترشيد، بل هو الحرص على تحقيق معنى الاستثمار الفعال في التربية، وذلك كما رأينا في النموذج الياباني من شدة حرص الدولة على الافادة المثلى من مخرجات النظام التعليمي،وتخطيط البرامج التربوية بمقتضى هذا الحرص. إذ ليس المطلوب هو كمية البرامج وزيادة حجم محتوياتها وتنوع مجالاتها، بقدر ما يكون المطلوب هو صناعة أو خلق أو صهر المتعلم لتصقل إمكاناته ومواهبه وقدراته.

المبحث السادس

علامات فارقة في التعليم الياباني

لقد أثارت اليابان إنجازاتها واستفاقتها من نتائج الحرب العالمية الثانية كثيراً من الرؤى والطروحات فكيف يتسنى لدولة تسقط في حرب عالمية ويقتل من أبنائها أعداد هائلة، وتعلن الاستسلام عسكرياً، ويتم تحجيمها دوليا وإيقامها تحت المراقبة والإشراف الكلي أو شبه الكلي من الدول التي أسقطتها وحطمت إمبراطوريتها الكبيرة، كيف لها أن تحافظ عل رباطة الجأش وتنحي الهزيمة جانبا، وبسرعة هائلة تعود إلى البناء والعمل وكأن شيئا لم يكن !! ففي سنوات قليلة قياسا إلى عمر التطور البشري تصبح اليابان متفوقة في كل شيء بشري وفي كل شيء تقني وفي كل شيء علمي، في الجوانب الإبداعية بأنواعها، في العلوم في الرياضيات، في الصناعة، في البحث العلمي، في الإنتاجية، في الزراعة، وهي دولة لا تملك أي مقوم من مقومات التقدم الطبيعية (الماء، المواد الخام، المعادن، الطاقة) وفوق ذلك فهي بلاد تهددها الزلازل وعوامل الطبيعة القاسية من السماء والبحر والأرض. من المؤكد أن هناك سراً عظيماً. فهل يمكن ذلك في الشعب الياباني نفسه وتكويناته وجيناته أم يمكن ذلك في أسلوب إدارة الحكم وسموهم هذا الشعب وانضباطيته أم يمكن ذلك في محاولة المعتدين الذين ضربوها بالقنابل الذرية التي يحرم استخدامها أخلاقيا ودينيا أن يكفروا عن جريمتهم الإنسانية من خلال مساعدتها على النهوض مرة أخرى رغم أن هؤلاء لم يكن والصعود. وهل يمكن أن يكون ذلك في أن الله سبحانه وتعالى بعدله وكرمه أراد أن يمنح هؤلاء الناس الذين تعرضوا لنيران وغازات حتى أسلحة الدمار أم الشامل عبر التاريخ فرصته العودة بل وفرصته التميز فيما بعد العودة وضرب أروع الأمثلة في قدرة الإنسان على تحقيق الاستخلاف على الأرض سواء كان ذلك بدوافع إيمانية أم بغير ذلك. لقد رأى النقاد وأبحاث وأمثالهم أن اليابانيين استشعروا المسؤولية التي لم تعيها السلطات العسكرية اليابانية إبان فترات ما قلب الحرب العالمية الثانية، وهي مسؤولية الحفاظ على الاستقرار الذاتي عبر المحافظة على الاستقلال الذاتي للغير وليس عر تهديدهم والانقضاض عليهم هنا وهناك. كما رأى هؤلاء أن اليابانيين الدر فيما بعد الحرب أدركوا ببصيرة ثاقبة أن ما حدث لابد وأن يعني أنه تم عقاب السلطة والشعب ولم يبق إلا التوبة والعودة ونسيان الماضي أو حتى تناسيه، ولأن من حرب آثار الدمار الشامل – وقلة من الناس – فعلوا يدرك تماما فداحة الأمر، وشدة الخطر، و وخامة العواقب. لقد تميز اليابانيون بخاصية إبقاء ما كان في اللاشعور ولو مؤقتا والانطلاق من الشعور بتخطيط ومتابعة وتنفيذ الفكر الجديد القائم على روح الجماعة والعمل الجماعي، ونبذ

المركزية المفرطة، وبعث التعليم وتجريده من سلبياته وتقليديته، وإحياء العقل وتفتيحه بعد أن ظل مغلقا لوقت ليس بالقصير، وإذ كان روح العودة إلى الحق، وروح العودة إلى العلم باعتباره مفتاح النجاح، وامتزجت في اليابان التقاليد اليابانية الأصيلة مع الفكر الجديد فتولد عن ذلك الإبداع والتميز، وكان أعظم ما ساعد على هذا البحث الثقافي الياباني بعد حكمة الله سبحانه وتعالى النظام السياسي الجديد الذي صنع نموذجا للديمقراطية والانضباطية في شؤون الإدارة والحكم قضى على كل أشكال الفساد الفكري والسياسي والمالي والإداري وغيره، وتم تطبيق المعايير أول ما تم على هؤلاء المسؤولين صغيرهم وكبيرهم ولم يعد لأحد فضل على أحد إلا بالعمل السليم والفكر الثابت.

وهذه المسألة الأخيرة هي تأكيد على أن طرح قيم ومبادئ الحرية واحترام حقوق الإنسان هي وراء التقدم والاستقرار، وجميع الشعوب والدول والدويلات والإمبراطوريات التي أساءت إلى الإنسان وحجمت حرية كان ما لها إلى السقوط والانهيار والاندثار. وقد كان من بين أهم مبادئ الثورة الفكرية اليابانية:

١- احترام المعلم احترام هنالك مقولة شهيرة لأحد الحكماء اليابانيين، عندما علق على سؤال/ ماذا فعلتم لتصلوا إلى ما وصلتم إليه من تقدم. فقال: لقد جعلنا للمعلم أهمية الأمير ومنحناه راتب الوزير.، يكاد يكون مطلقا، وقد أدى هذا الاحترام إلى تقوية روح الولاء والطاعة وتقديس العلم والمعرفة، كما أدى إلى جعل المعلم نفسه حريصاً على التميز والإبداع من ذاته، واسعي نحو مزيد ومزيد من العلم والخبرة والتجربة والإيمان بكرامة الإنسان وقداسته.

٢- نبذ كافة أشكال السخرية والاستهزاء والإسخفاف بالأخر والتقليل من شأنه تحت كل الظروف وفي جميع المواقف فكان ذلك مدعاة إلى احترام حقوق الأطفال والشباب ومن يلونهم في محولة لإشعارهم بقيمتهم الاعتبارية وأنهم فعلاً هم عماد الوطن ودعامة المستقبل، وليس مجرد شعارات وأكاذيب وأباطيل كما يحدث في معظم البلدان النامية والمختلفة.

٣- السعي للتنافس الشريف في العلم وتحصليه وفي الشأن الإبداعي برمته من أجل تعزيز قيمة الإنسان وكرامته. فإن الناس يستحقون أن ينظر إلى إنتاجيتهم وإبداعيتهم وقدراتهم ومنجزاتهم فيكون التعامل معهم على هذا الأساس وليس على مستنقعات المحسوبية والشكلية والإقليمية وغيرها من المفسدات لحق الله تعالى ولحق البلاد والعباد.

٤- إعادة تعريف الإنسان الياباني وتحويله إلى إنسان عالمي محافظ على ضرورة، ومقدر للإنسانية، ومشارك في شؤونها بفاعلية وبحكمة واقتدار، ومحقق للإخاء الإنساني بموضوعية ومصداقية، فقام تبعا لذلك بنبذ الأنانية الفردية والمجتمعية، وابتعد عن ممارسات الفخر والسعي للحمد بما لم يفعل، والنظر إلى الآخر نظرة تقديس واعتبار مهما كان الاختلاف في الدين أو اللغة أو العادات والتقاليد وغيرها.

٥- التفكير البعيد والتخطيط الاستراتيجي الحقيقي للغد. ذلك أن الحكومة اليابانية التزمت تاريخيا بحفظ حقوق الأجيال المقبلة من الثروات والإمكانات، ونبذ أعضاء الحكومة من جهة كافة أشكال المشاعر الأنانية والهمجية التي صارت سائدة عند غيرهم، مع السعي لزيادة المدخرات أولاً بأول من أجل مستقبل البلاد والأهالي أنفسهم اتجاه أبنائهم وبناتهم من كسبهم الحلال المعتمد على العمل الحقيقي والجهد والتحصيل وليس على الابتزاز وقهر الناس وغطهم حقوقهم.

٦- القيمة الاعتبارية العالية لأسرة اليابانية وقوة التقاليد الأسرية رغم الانفتاح الواسع النطاق ثقافياً واقتصاديا وعولميا، وتوظيف التعليم بشقيه النظامي وغير النظامي لتثبيت دعائم التقاليد والأعراف الاجتماعية الصحيحة التي تواكب العقل والفكر المتجدد.

٧- المحافظة على الحيادية بشكل مستمر في الأحداث العالمية والمواقف والظروف البشرية، فلا تتدخل اليابان إلا بالحسنى، ولا تقف موقف اللاعب الذي يلعب بديلاً عن غيره ولا يضع السياسيون اليابانيون أنفسهم عقولهم وأرواحهم تحت إمرة الغير، وتميزوا بتطبيق روح سددوا وقاربوا رغم أن المسألة الدينية في اليابان ليس لها ذلك الحضور الذي يضرها، لكن المتأمل في اليابان يكاد يشعر بالإيمان والديني في مختلف أشكال المعاملات رغم أنه لا يجد أولئك المنفردين الذين تميزهم مظاهرهم والله أعلم بسرائرهم.

يذكر أحد الكتاب نقلاً عن بول نورانس عالم الإبداع المتميز أن هناك عشرة دروس يمكن الاستفادة منها من اليابانيين في العناية بتعليم أبنائهم أهمها اهتمام اليابانيين الفعلي بالموهوبين والمتفوقين، وعدم وضع قيود على التميز والتفوق، والسعي لتنمية المواهب والقدرات، والنظر إلى كل طفل وطفلة باعتبارها من زمرة الموهوبين والمتفوقين، وأن تكون برامج التعليم والتعلم في المدرسة والمنزل باعثة على تنمية الموهبة وشحذ التفوق، والعمل من أجل الوصول إلى أفكار إبداعية بشكل دائم ومستمر، وتعاون الآباء والأمهات في جميع مناشط الأبناء الذكور والإناث المؤدية إلى الابتكار والإبداع، ونظرة اليابانيين أنفسهم إلى مستقبل ثقافتهم المعينة على هذا الإبداع وتكوين العباقرة والمتفوقين[١].

كما يذكر بعض الكتاب كذلك أن من عوامل التميز الياباني أن الأسرة اليابانية تتحمل بشكل واقعي جداً مسؤولية تربية الطفل فلا تترك المسائل التربوية لغيرها حتى وإن كانت المدرسة، وهي من انب آخر ترتبط بالمدرسة التربوية بشكل ليس له مثيل، وإلى جانب ذلك فإن هناك سعيا دوريا مستمراُ لتطوير التعليم الياباني وإصلاحه دونما توقف[٢]. والتعليم في اليابان هـ سمة مميزة جداً في كافة أشكال الحياة اليابانية وهو أول ما يسترعي الانتباه

---

١ كامنبوري،حسن، تجربة اليابان في مجال التعليم، رسالة التربية، أبحاث.

٢ الإبراهيم، حسن آخرون (١٩٨٧): مشروع مبارك العبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية المتخصصة، التعليم في اليابان، ترجمة سعد عبدالرحمن وحسين الطوبجي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية (٥) الكويت.

والملاحظة، وهذا دليل النزعة المتحضرة في اليابان التي تنظر إلى التربية والشأن التربوي على أنه مفتاح النجاح والتفوق والمناقشة والإبداع، وليس مجرد خدمة للناشئة أو لغيرهم، ويدخل التعليم الياباني تبعا لذلك في تشكيلات الثقافة والصناعة والاجتماع والإدارة وكافة عناصر التنمية الأخرى[١]. ومن المعين أن يذكر هنا أن اليابانيين ليسوا بالضرورة في صف التفرد والتميز والتفوق الفردي بل هم في صف التميز الجماعي لأنهم يرون أن التميز الفردي يتعارض مع مبادئ المساواة بين البشر.

كما يؤكد البعض أن الأم اليابانية هي أم مثالية في جانبين:

١- جانب إدارة البيت ماليا.

٢- جانب إدارة البيت تعليميا.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن العمليات التعليمية لا تحدث في المدارس فقط بل تحدث حتى في البيوت والمنازل والأسر، لذا فهي أكبر أسباب نجاح التنمية في البلاد.

ويرى الأنصاري أن روح التلمذة الجادة في الأمة اليابانية دون عقدة نقصي أ، استعلاء هي من أبرز عوامل البعث والتطور الياباني. ويضاف إلى ذلك التجانس السكاني والتماثل والتوحد، وتكون في الشخصية اليابانية شيء فريد وهو شخصية العصري والسلفي، هذا إلى جانب وحدة النظام التعليمي والتربوي، ومبدأ التواصل والاستمرار حيث لم يحدث توقف أو انقطاع أو الاعتماد على التجريب المخل والتغيرات السريعة وغير المدروسة والتغلب بين نظريات تربوية متعددة دون تفكير وقناعة، كما إن اليابانيين انطلقوا من تقاليدهم ومؤسساتهم التربوية وبنوا عليها وطوروها وقد واجهت سلطات الأنظمة الأجنبية المستبدة صعوبات بالغة في فرض نظرياتها التربوية ذات الطابع التجريبي الليبرالي التساهلي على النظام التربوي الياباني في سنوات ما بعد الحرب. ورغم أن هناك جوانب تمت عولمتها أو أمركتها غي التطبيقات التربوية اليابانية إلا أنها لم يكتب لها النجاح وذلك لأن هناك تصميما وثباتا في الفكر الياباني الأصيل يقوم على أساس السعي نحو تعزيز الصلة بين الجذور وبين المستجدات[٢].

المراجع

١ سلمان، محمد، محو الأمية في اليابان، رسالة التربية، ٢٠٠٦م، انظر أيضاً يماجوشي، ماكوتو (١٩٩٢)، تعميق الديموقراطية في اليابان من خلال تعليم الكبار، تعليم الجماهير، العدد ٣٩، تنظر أيضاً مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠١) أهداف التربية في القرن الحادي والعشرين، سلسلة إضاءات تربوية (أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين) انظر أيضاً: درويش، خليل (١٩٩٦) التجربة اليابانية، مؤتمر تدارس مستقبل التربية في الوطن العربي، المنعقد في جامعة الدول العربية خلال الفترة من ٢٠ – ٢١ إبريل ١٩٩٦م.

٢ الأنصاري، محمد جابر (١٤٠٨) حدود التربية اليابانية وخصائصها المتميزة، مع مقارنتها ببعض البدايات العربية في التربية، مدخل لدراسة مقارنة.

١- مكتب التربية العربي لدول الخليج (٢٠٠٠). أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين: تقرير لجنة رئيس وزارة اليابان حوا أهداف بلاده في القرن الحادي والعشرين، والرياض: مكتب التربية العربي.

٢- وزارة الخارجية: مركز المعلومات والدراسات (٢٠٠٦). اليابان: تقرير شامل، الرياض: مركز المعلومات والدراسات.

٣- Ministry of Education, Culture, sports, Science and Technology (MEXT). (٢٠٠٥). Japan's Education at a Glance, Tokyo: MEXT.

٤- Aichi University of Education (٢٠٠٥). Educational Curriculum Development, Kariya City: Aichi University of Education.

٥- Aichi University of Education (٢٠٠٢). Industrial Technology Education for All, Kariya City: Aichi University of Education.

٦- Aichi University of Education (٢٠٠٥). School Education Improvement, Kariya City: Aichi University of Education.

٧- MEXT. ٢٠٠٥.

٨- ٨ – Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (٢٠٠٥).White Paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology ٢٠٠٥: Educational Reform Today, Tokyo: MEXT.

٩- University of Tsukuba (٢٠٠٦). Educational System and Practice in Japan, Tsukuba: CRICED.

١٠-Tokyo Metropolitan Government Board of Education (٢٠٠٦). Public Education of in Tokyo ٢٠٠٦, Tokyo: TMGBE.

١١-Langer: Paul F, "Japan Yesterday and Today". Holt and Rinehart Winston INC, NEW York, ١٩٩٦. P.١-٣٢

١٢-Kennethe, Scdtt, "The History of Japan," The Macmillan Co. New York, ١٩٥٧.

١٣-Ministry of Foreign Affairs, "Japan in Transition", Tokyo ,Japan, ١٩٦٨, PP ١٥-٣٢.

١٤-Hall. J.W, "Japan from Prehistory to Modern Times" Delatorte Press, New York, ١٩٧٠. PP.١١-٣٥, and PP. ٧٠-١٢٠.

١٥-McKnight, K. and Passin, H; "In search of Identity", The University of Minisota Press, Minneapolis, ١٩٥٨. PP. ٢٠-٥٢.

١٦-Hallorn Richard, "Japan: Images and Realities" Alfred, A. Knopf, New York, ١٩٧٠. PP. ٢٥-٣٩.

١٧-Adams, Dan, "Education and Modernization in Asia" Addison-Wesley Publishing con INC, New York, ١٩٧٠.

١٨-Kdayashi, Teusya, " Pergamum Press, Oxford, ١٩٧٦. PP. ٨٨-١٠٥.

١٩- البنك الدولي:" تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧م" الطبعة الأولى، البنك الدولي، واشنطون، ١٩٨٧م، ص٥٤.

٢٠-Japanese National Commission For Unesco, Japanese National Commission for Education, Ministry of Education, Tokyo, ١٩٦٦.

٢١-OECD Japan: Reviews of National Politics for Education Organization for Economic Co-Operation and Development, Paris ١٩٧١. PP. ٢٠-٥٥.

٢٢-Aso, M. and Amend, I; Ministry of Foreign Affairs, Tokyo, Japan, ١٩٧٢, P. ٣٥-٦٥.

٢٣-Ministry of Education, " Basic Guidelines for the Reform of Education" Report of the Central Council for Education, Tokyo, Japan, ١٩٧٢. PP ١.

٢٤- إدوارد بوشامب: "التربية في اليابان المعاصرة" ترجمة محمد عبد العليم مرسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٢٥- السيد الحسيني: دراسة تاريخية بنائية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر- الكتاب الثامن والثلاثون، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٠م ص٦.

٢٦- محمد الجوهري: الأول، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م، ص ص ١٦٢- ١٩٣.

٢٧- جون وهانسون:" التربية والتقديم الاجتماعي والاقتصادي للدول نامية" ترجمة وتقديم محمد لبيب النجيحي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٢.

٢٨-Schultz Th. W; "Capital Formation by Education " Journal of Political Economy, DE, ١٩٦٠, PP. ٥٧١.

٢٩-Denison, E.F; "Measuring the Contrition of Education Factor Growth", O.E.C.D. Paris , ١٩٦٤, P ١٣-٥٥.

٣٠- حسن إبراهيم عيد" دراسات في التنمية الاجتماعية"، دار لمعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٤م ص ٥-٢٣.

إضافية تمت الاستفادة منها جزئياً

٣١-Education Reform in Japan, Ministry of Education, Tokyo, Japan ١٩٨٦.

٣٢-Murata, Shoji and Sam Stern (١٩٩٣). Technology Education in Japan, Journal of Technology Education, Vol no. ١. Fall ١٩٩٣.

٣٣-https://mail.google.com/mail/u/o/?UI?@view=bspa ver. = ohh١٤vwBmbn٤ Education in Japan: Past and Present.

٣٤-Anderson. Ronald S.(١٩٧٥, Education in Japan: A Century of Modern Development US department of Health, Education and welfare.

٣٥- Dore, Ronald p.(١٩٦٥), Education in Tokugawa Japan. Athlone Press.

٣٦- Duke, Benjamin (١٩٨٦) The Japanese School Praeger.

٣٧- Hood, Christopher P. (٢٠٠١), Japanese Education reform: Nakasone's Legacy Rutledge.

٣٨- Japan International Co-Operation Agency (٢٠٠٤), The history of Japanese Educational Development JICA.

٣٩- Kobayashi Tetsuya (١٩٧٦), Society, School and Progress in Japan Pergamum.

٤٠- Ministry of Education,(١٩٧١), Basic guidelines for the reform of Education: on the basic guidelines for the Development of an integrate educational system suited for contemporary society: report of the central council for Education.

٤١- Ministry of Education, science and culture (١٩٨٠), Japan's modern Educational system: A history of the first Hundred years.

٤٢- Nagai Michio (١٩٨٣), Higher Education in Japan: Its take-off and Crash University of Tokyo Press.

٤٣- National Council on Educational Reform (١٩٨٤-٨٧), Reports on educational reform.

٤٤- National Institute for Educational Research (١٩٧٨), Modernization of Education in Japan Research Bulletin No. ١٧ NIER.

٤٥- Passim, Herbert (١٩٦٥), Society and Education in Japan. Teachers College Press, Columbia university.

٤٦- Roesgaard, Marie H. (١٩٩٦), Moving Mountains: Japanese education reform Aarhus University Press.

٤٧- Schoppa, Leonard J.(١٩٩٣), Education reform in Japan: a case of immobilist politics Rutledge. <Yasuo SAITO>

٤٨- Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (٢٠١٢), White paper on Education, Culture, Sports, Science and Technology, Tokyo, Japan.





الباب الثاني

التعليم في الصين

"اطلبوا العلم ولوفي الصين"

"الحكمة والاختيار"

الباب الثاني

التعليم في الصين

"اطلبوا العلم ولوفي الصين"

"الحكمة والاختيار"

تطوير التعليم في جمهورية الصين الشعبية

المبحث الأول: التعليم الصين: الحكمة والاختيار "اطلبوا العلم ولو في الصين"

تمهيد

جمهورية الصين الشعبية بلاد واسعة تقع في شرقي قارة آسيا، وتملك حدوداً طويلة مع (١٤) دولة، أبرزها منغوليا والهند وكازاخستان، وروسيا.

وتبلغ مساحتها (٩،٦) مليون كيلومتر مربع، ويصل عدد سكانها إلى (١،٣١) مليار نسمة.

تشكل جبال الهملايا جزءاً كبيراً من الأراضي الصينية، وتقع هضبة التبت في جنوبها الغربي، وتمتد صحراء جوبي لتشمل القسم الأكبر من المناطق الشمالية. وتخترق الصين ثلاثة أنهار كبيرة هي: النهر الأصفر (هوانجهو)، ويانجتسي، وبيرل ريفر.

ومناخها مداري حيث يمر مدار السرطان في أقصى جنوبها، وتهب عليها الرياح الموسمية الجنوبية في الصيف، والشمالية الغربية في الشتاء.

ويصف النقاد الصين بأنها بلد تحدي المستحيل، ولا عجب أن تتصف بهذه الخاصية لأنها الدولة في العالم التي تحولت من دولة نامية إلى دولة عظمى خلال عشرين عاماً فقط، وسط تحديات ثقافية وسياسية واقتصادية بالغة الشدة، دون أن تضيع هوية الصين والصينيين ودون أن تدخل في صراعات عسكرية مع أي كتلة من التكتلات السياسة المعاصرة.

البلد الذي بدأ من نقطة الصفر وسط أعباء من التجمع البشري لا توجد في أي مكان آخر في العالم، أكثر من بليون نسمة تحتاج إلى الإعاشة والإسكان والصحة والغذاء وإلى كل مقومات الحياة، وإلى كل متطلبات المدينة الحديثة. بلد قاوم الحصار بأنواعه، بلد خرج من أزمات عديدة، بلد خرج من أزمة الخوف من الغير والخشية من التعثر، بلد خرج من أزمة انتكاسة الثورة الثقافية، ومشاعر الحفاظ على مبادئ الثورة من أعداء، ودخل في الفكر الجديد الذي قادة دنج شياو بينج الذي رفع شعار (الإصلاح والانفتاح على العالم)، (البنا، ٢٠٠٢).

وخلال عشرين عاماً تم إنشاء للصناعات الحديثة، وتضاعف الناتج الوطني الإجمالي ٥٦ مرة، وتقلدت الصين مكانة مرموقة عالمية في الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، بل وأصبحت منطقة جذب للمستثمرين من أنحاء العالم وتم لها بناء قاعدة اقتصادية تفوق كثيراً من دول التفوق الاقتصادي العلمي المعروفة، وغزت منتجاتها الجيدة قليلة الأسعار كل دول

الأرض، ولم تشكل اختلافاتها الإيديولوجية أية عقبة في سبيل التعامل مع هذا الغير، وأصبحت من أكثر دول العالم القادرة على المواءمة بين الخلاف والاتفاق، ومن أكثرها قدرة على ضبط حالة الاستقرار المدني رغم التنوع المذهل والامتداد الجغرافي الواسع النطاق.

ويرى بعض النقاد والباحثين أن المد الصيني العالمي مع أقوى جبهات المنافسة في الأرض– الولايات المتحدة الأمريكية يؤكد أن حجم التجارة بين الدولتين يزيد عن ألف بليون دولار سنوياً، وأن العجز في الميزان التجاري بينهما في صالح الصين بما لا يقل عن ٦٠ مليار دولاراً سنوياً، دون أن تلجأ الصين إلى خفض عملتها خلال الأزمات التي مرت بها كما فعل غيرها لأنها لم تربط عملتها بأي عملة أجنبية. الصين التي تنخفض كلفة العاملة بها بشكل كبير مقارنة مع الغير دون أن يفقد العامل الصيني مهارته ودقته في العمل، دون أن يفقد التزامه، دون أن يتهرب أو يتمارض ويجد لنفسه الأعذار.

الصين التي واجهت، ولا تزال، الضغوط الدولية التي تقلل من شأنها باعتبارها آخر قلاع الشيوعية وملكية الدولة لكل شيء لاسيما في عصر الاقتصاد الحر، وواجهت الضغوط التي توهم الكل بأن الصين دولة (اللاديموقراطية)، بل دولة الحزب الواحد، ودولة (اللاعتراف) بمبادئ حقوق الإنسان وفق التصنيف الغربي، هذه الدولة التي لم تحاول التحول السريع كما فعل الاتحاد السوفيتي المنهار دون الاستعداد الكافي والمناسب، تمكنت من تجنب حالات الصراع والانهيار والتفكك والمحافظة على الوحدة الوطنية التي تضم أكثر من ٥٥ قومية مختلفة.

الصين بالفكر الثاقب وبعد النظر أم تمهل الأخذ بنظرية التحول إلى اقتصاد السوق، لكنها أخذت به بشكل متدرج مع الحفاظ بالدور المركزي للدولة. الصين لا تؤمن بأن الاستثمار الأجنبي فيها يمكن أن يحقق النمو والتحديث، ولكنها في الوقت نفسه تفتح الأبواب للمستثمر الأجنبي وفق منهج الصين وشروطها وشروط شعبها. الصين الحديثة أخذت بالنهج الديمقراطي لكن على طريقتها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين دعت جميع الآخرين خارجها حتى خصومها ومنافسوها إلى الصين لكي تستشيرهم في كيفية صياغة مستقبلها السياسي والاقتصادي.

إن الصين تحت شعار (توحيد الوطن) رغبت في أن تضم هونج كونج ومكاو وتايوان وهو مطلب طبيعي بالنسبة لها، لكن الآخرين الذي يرغبون في عرقلة مسيرتها نحو هذه الوحدة والحد من مكانتها كقوة منافسة اقتصادياً ورقماً سياسياً، يقفون دائما من الصين موقفاً سلبياً. لكن الصين تمضي في طريقها لتغزو العالم كله بمنتجاتها وأفكارها وبأسعارها أقل من جميع الآخرين. الأمر الذي جعل منها دولة دائنة لجميع الآخرين، بينما ليس عليها دين يذكر

لدى جميع هؤلاء الآخرين. دولة ترفع احتياطها النقدي إلى ما يفوق أي احتياطي نقدي في أوروبا بأسرها، (البنا،٢٠٠٢).

كما أن الصين لم تتشدق بالشعارات وبالعبارات الفوقية التي تقلل من الآخر كمل يفعل غيرها، ولم تذكر يوماً أنها بدون صعوبات أو مشكلات، بل إن الصين دخلت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية كدولة نامية وليس كدولة متقدمة. ومع ذلك فإن كثيراً من مشكلاتها الاجتماعية اقتصادية الطابع كالبطالة والفقر في بعض المواقع سببها هو اقتصاد السوق، وبدء انهيار روح المحافظة بفعل المؤثرات الثقافية العالمية، وخاصة الثقافة الأمريكية. كما أن السياحة إلى الصين التي شهدت ما يزيد عن ٦٧ مليوناً من السياح كان لها تأثيرها الواضح على الصين الحديثة، هذا علاوة على قيام ما يزيد عن ٥ ملايين سائح صيني بالسفر إلى الخارج.

وقفت عوامل عديدة خلف إعادة التكوين الثقافي للصين بطريقة تمزج بين الأصالة والمعاصرة من أبرزها:

أ- حب العمل، والرغبة الأكيدة في التمكن من جودة العمل، والشعور بأن العمل هو قوة للمواطن وللدولة على سواء، وبالعمل يمكن أن يتم للإنسان الصيني رد اعتباره وتأكيد وجوده، ومنافسته للآخر، والتفوق عليه دون المبالغة في إظهار هذا التفوق، بل على العكس يتم هذا التفوق بتواضع جم.

ب- الترشيد في الاستهلاك، ويحمل مبدأ الترشيد معاني عديدة، إذ ليس هناك مكان للإسراف. وكل شيء مهما صغر حجمه أو كبر يمكن أن تتم الاستفادة منه بجميع خصائصه ومكوناته، فلا يتم تجاهل البواقي، أو ترك الفوائض، أو نبذ الفواقد والعوادم، فكل ما يوجد ينتفع به، وربما يعيش بعض الناس في بعض دول العالم تاركين وراءهم مخلفات من كل نوع وشكل، ولو تم حساب أصول هذه المخلفات، بالمقابل النقدي لوجد أنها تساوي ثروة بل ثروات.

ج- الإدارة والتنظيم الدقيق، ويمثل هذا البعد الوجه الحقيقي للتطور والتقدم، لأن معظم مشكلات الأمم والشعوب وأكبرها صعوبة تمكن في الإدارة والتنظيم، وتؤمن الصين بأن جوهر الإدارة والتنظيم يمكن في إصلاح النظم الإدارية، والأخذ بسياسة المحاسبة والثواب والعقاب، وإصلاح التشريعات الاقتصادية، وإصدار القوانين التنظيمية الصحيحة الواضحة.

وتجدر الإشارة إلى أن موقف الصين من العولمة هو موقف محايد لا يستنكر أو يرفض العولمة، ولكنه يشير إلى تقبلها بشروط صينية وبروح ونزعة صينية. ولذلك قامت الصين بتغيير أدوات الإنتاج والتكنولوجيا لتساير منتجاتها قانون السوق والمنافسة الحرة في عالم تزول فيه الحماية للمنتجات وتغيير مناهج التعليم لتساير المستويات العالمية، وتغيير نظم

الإدارة والتشريعات ونظم الضرائب والجمارك، وتقبل المفهوم العالمي للديمقراطية وحقوق الإنسان، (البنا، ٢٠٠٢).

كما يعتقد الصينيون أن العولمة يصعب أن تكون بديلاً للتعاليم الكنفوشيوسية الصينية التي تعزز قيم الطاعة واحترام الكبير للصغير، والالتزام بالتعليم، وتقديس الأسرة، وإدارة المسؤولين لشؤون الحكم وفقاً للأخلاق والعدل والاستقامة، وإشاعة الروح الجماعية وكراهية النزعة الفردية والشراهة، واعتبار الدين عنصراً أساسياً لبناء أخلاقيات المجتمع والحفاظ على الهوية ورفض الذوبان في الثقافات الأخرى.

إن هذه الخصائص كانت خلف تحويل الصين من بلد متخلف جاهل أمي إلى بلد صناعي تقني، فيه مئات الآلاف من حملة الدكتوراه في التكنولوجيا والصناعة والذرة والمعدات الدقيقة عالية التقنية، ووصل إلى أعلى معدلات المنافسة في البحوث العلمية مع أكبر المتفوقين من بلدان الأخرى، وتمكن بجرأة وجدارة من تخطي حواجز الحظر المفروض على الدول النامية التي تمنعها من الوصول إلى المعلومات التي تساعدها على التقدم العلمي (البنا،٢٠٠٢).

أهداف الدراسة:

١- التعرف على تطور التعليم في الصين، وغاياته وتطبيقاته المختلفة.

٢- التعرف على مدى فاعلية النموذج التربوي الصيني في إحداث النقلة الصناعية الكبرى للبلاد.

٣- دراسة المصاعب التي واجهت الصين في مختلف الجهود المبذولة من قبلها نحو التحديث التربوي والثقافي.

٤- التعرف على طريقة الحكومة الصينية في استيعاب التنوع الثقافي الكبير في مختلف جهود التطوير التربوي والثقافي.

٥- التعرف على علاقة التعليم بالصناعة في الصين.

٦- التوصل إلى الدروس المستفادة من التجربة الصينية على الصعيد المحلي في ميادين التربية والتعليم.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي تم خلاله استخدام كل من أسلوبي الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع المسؤولين عن التربية والتعليم وغيرهم. كما كان للتقارير الرسمية والوثائق المتعلقة بالتعليم أهمية خاصة في والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

أهمية الدراسية:

تنطلق أهمية الدراسة من آلاتي:

١- الحاجة إلى الإلمام بمقومات النهضة التعليمية في الصين التي جعلت منها بلداً صناعياً يفوق معظم الدول الصناعية الكبرى في العالم.

٢- أن هناك قلة في الدراسات والبحوث التي تناولت التربية والتعليم في الصين.

٣- أن النموذج الصيني في التنمية لازال مغيبا عن مسرح الأحداث على مستوى العديد من الدول النامية وشبه النامية.

٤- السعي لمعرفة سبل الإفادة من النموذج الصيني في التنمية والتحديث المعرفي على الصعيد المحلي.

المبحث الثاني: أهداف التربية ومبادئها في عهد ماوتسي تونغ

لقد كانت الثورة الثقافية في عام ١٩٦٦م علاقة فارقة في تاريخ نظام التعليم في الصين، حيث كان الهدف الأساسي هو إعادة صياغة النظام التعليمي القديم ومبادئه وطرائق التعليم والتعلم لذا فقد اتجهت التربية الصينية إلى تحرير نفسها من الطبقة البرجوازية وأفكارها وممارساتها وتعاليمها، وتبني أفكار ماوتسي تونغ التي نادت بأن يخدم التعليم الثورة ورفع إنتاجية العمال من أجل استيعاب قضايا الأخلاق والتميز العلي والبدني ونمو الضمير الاشتراكي والثقافي. وكان التوجه حينئذ هو العمل على تقليص وقت المدرسة وتقليص حجم المقررات الدراسية وزيادة مستواها النوعي مع السعي نحو استبدال مراد التعلم، وكان هناك حرص شديد على أن الطالب لابد وأن يتعلم شيئا عن العمل ويقوم بممارسته فعلا إلى جانب كونه طالبا وذلك في ميادين الصناعة والزراعة والخدمة العسكرية ومقاومة كل المبادئ والممارسات البرجوازية وكانت فلسفة هذا التغيير هي " السعي لتدمير القديم حتى لا يؤثر سلبا على الجديد" وظهرت تبعاً لذلك أفكار ذات مغزى مثل " خدمة الناس" ، "الإيثار" وقد كانت فلسفة ماوتسي تونغ قائمة على البعد الاجتماعي وليس الاقتصادي على أساسا أن إصلاح أحوال الناس هو الكفيل بإعادة أو الحصول أفكار معارضة ومعارضون يرغبون في أن يتولى المثقفون والمؤهلون زمام الأمور في البلاد لا أن يستأثر بها الثوار ومن في حكمهم.

وكان من أهم مبادئ الثورة الثقافية في الصين:

١- تعميم التعليم على الجميع.

٢- توفير مناهج عامة للجميع.

٣- استيعاب مبادئ الاشتراكية والشيوعية التي تزعمها مركس وإنجيلز، ولينين، وستالين.

كما كان من أفكار ماوتسي تونغ فكرة "أن الإنسان هو نتاج طبقته الاجتماعية" و " أن الإنسان لديه القدرة على الصعود إلى الأعلى وتخطي العقبات والعراقيل" و "أن الوقت والقانعة والعمل الأيديولوجي هي أساسيات لتجاوز الأخطاء"

٤- المقدرة على التعلم من تجارب الآخرين.

٥- أن من الضرورة أن يتم التعامل مع الأفراد وفقاً لطاقاتهم وقدراتهم وصبرهم على العمل الجاد.

٦- الروح المعنوية هي شرارة التغيير والإبداع ومحرك القدرة عند الفرد، ومحررة علقه وباعثة الصفاء فيه.

وعلى أية حال فقد كانت لماوتسي تونغ أفكار فلسفية تتعلق بطبيعة الإنسان المعرفة. هذا إلى جانب أفكاره الأخرى المتعلقة بمنظوره إلى الماركسية الأوروبية ، وأفكاره التربوية. وقد تناول تونغ في أفكاره التربوية مسائل تنمية القدرة التفكيرية على حل المشكلات، وأهمية القراءة، كما رأى أن من الأهمية بمكان أن يتم تقويم أراء الطلبة ليس على حجم ما تعلموه أو قرأوه في المدارس وإنما على مقدراتهم على حل مشكلات المجتمع التي يراها في نظرة تلك التي تنطلق من مشكلات واقعية وليس من مشكلات افتراضية. كما نظر إلى أن تعلم الماركسية بشكل سليم يمكن الطلبة من المقدرة على التفكير لحل المشكلات.

ومن أفكاره المهمة التعلم من خلال العمل. ففي نظره لا يكفي الطالب أن ينظر ويسمع بل لابد وأن يعمل ليتعلم من خلال إنجاز ما تعلمه، لأن عمل الأشياء هو جزء من التعلم. ذلك أن العلوم الاجتماعية والفنون والآداب والاقتصاد لابد وأن تجعل المجتمع هو المعمل والمصنع الذي تنفذ منه مبادئها وتطبيقاتها. وفي رأيه فإن الدراسات الصينية والتعلم الأجنبي هي مسائل تتوقف على تطبيقاتها الحقيقية ومنفقتها للصين – ومن ناحية أخرى فإن تونغ اعتبر الطلبة الذين تلقوا تعليما أكاديميا دون عمل أنصاف عقلاء ، وأن من الأهمية بمكان إعادة تعريف العقلانية. ومن عباراته الشهيرة حول مجتمع الصغار قوله" العالم لكم ولنا ولكنه في النهاية لكم" وكان يرى أن مجتمع الشباب هو الأكثر نشاطاً وتمثيلاً لقوة العمل في المجتمع فهم الأكثر توقا للتعلم والأقل تحفظا من خبرة الكبار وأن ينخرطوا في أعمال تحت إشرافهم في مختلف الحقول والميادين، وأنه من غير الواقعي أن يفكر الصغار أن المجتمع الصيني بلغ أهدافه وحقق مراده في الحياة السعيدة، إن ذلك يحتاج إلى وقت طويل وعمل شاق. وكانت فكرته الشائعة أن الطفل إذا بلغ سن التعلم السمي فلابد له من أن يعمل ويبني جسمه ليجمع بين العقل والعمل والجسم منذ البداية وحتى النهاية.

وتجدر الإشارة إلى أن أفكار ومبادئ ماوتسي تونغ التربوية كانت جاهزة حتى قبل أن يتمكن من استلام السلطة(أي قبل عام ١٩٤٩) لكنها لم تكن قيد التطبيق إلا للاحقا. وعلى الرغم من أن نظام الحكم السابق لماوتسي تونغ كان يسعى لتحديث التعليم الصيني إلا إن ذلك لم يتحقق إلا في فترات لاحقة، كما إن كثيرا من التربويين الصينيين كانوا قد تعلموا في الخارج وعادوا برغبة تطبيق ما تعلموه في بلادهم، وكانت الأفكار التربوية الغربية رائجة جدا،

بل إن جون ديوي نفسه كان قد أقام في الصين لمدة عامين خلال فترة حركة ٤ مايو الثورة وكان له أتباع من الطلبة وغيرهم في الصين. لكن استيراد الأفكار التربوية من الخارج كان استيرادا خاضعا لضوابط كثيرة وكان للجيش الأحمر الصيني دور بارز في مختلف المناشط الثقافية وغيرها وضبط عملية التحول الثقافي وموضوعات الثورة الثقافية. وقد حدد ميثاق الصين الثقافي والتعليم لجمهورية الصين الشعبية على أنها ديمقراطية جديدة يمض أنها وطنية وعلمية وشيوعية تقوم على أساس تدريب الأفراد على العمل الوطني في البناء، وحب الوطن باعتباره أرض الأجداد، وحب العمل، وحب العلم، والمحافظة على حيازية البلاد والتضحية من أجل ذلك، مع السعي الدؤوب لتنمية العلوم الطبيعية وتوظيفها في خدمة الصناعة والزراعة وبنية الدفاع الوطني، هذا إلى جانب تحقيق الاكتشافات العلمية وتحقيق الإبداع والاختراع من أجل التمكن، مع أهمية نشر المعرفة والثقافية العلمية للجميع.

وكان من نتائج الثورة الثقافية في الصين إعادة تنظيم التعليم العالي ومؤسساته، والتحكم في المدارس الخاصة والكليات الأهلية خاصة خلال الحرب الكورية وخلال فترة الحرب الباردة مع أمريكا. وتجميد الأموال الصينية في الغرب من قبل الحكومة الأمريكية. أما بالنسبة لمبدأ التعليم للجميع فقد تم تطبيقه بشكل يتناسب وحجم الموارد وإمكانات وظروف البلاد، دون مبالغة أو تقصير. وكان لمؤسسات العمل دور بارز في تحقيق مبادئ التعليم للجميع خاصة وأنه قد كان من الصعوبة بمكان على الحكومة وحدها أن تقوم بتطبيق هذه المبادئ.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المحافظة على التقاليد الصينية كان من أهم مبادئ الثورة الثقافية في عهد ماوتسي تونغ. وتتضمن تلك التقاليد التاريخ الصيني، والفلسفة الصينية، وطبيعة الإنسان الصينية، وطبيعة المجتمع الصيني، وطبيعة المعرفة الصينية، والمحافظة على الديانات القائمة (على الرغم من أن الدين لم يلعب دورا مميزا في السياسية الصينية كما هو الحال في أوروبا وغيرها)، كما تعرضت بعض المؤسسات الدينية ومرافقها لكثير من حالات الشد والجذب سلبا المسلمين والبوذيين. وربما كان عدم أخذ الدين مكانة أساسية في الثورة الثقافية لماوتسي تونغ هدف كبير يراه بعض المفكرين على أنه كان خشيته من الفكر القديم، وهو الخوف من (الأفكار القديمة، الثقافية القديمة، العادات القديمة، التقاليد القديمة)، وبهذا يمكن القول بأن المحافظة على التقاليد الصينية تركز على ثلاثة اتجاهات هي المحافظة على الفلسفة المحلية، ورؤية ماوتسي تونغ للتعليم باعتباره أخلاقي سياسي مدى الحياة، ومفهوم تونغ حول الحكومة الجيدة وهي التي لديها الخصائص الأخلاقية في قيادتها.كما كان لماوتسي تونغ اختلافات في الرأي حول بعض التقاليد الصينية مثل كفاح الطبقات، وديمقراطية الجذور وغيرها التي رآها لا تدعم التكامل والتوافق الاجتماعي في

البلاد. وكان يرى أن الأفكار المتشائمة هي دوما معوقات للتعليم والمعرفة العلمية، ومحبطة للنمو الاجتماعي.

معوقات وعراقيل في الإصلاح التربوي الصيني:

هناك عدد من العوامل غير التربوية التي لها أثر كبير في الإصلاحات التربوية والتغيرات النوعية في التعليم. ومن أبرزها حجم البلاد والتنوع الثقافي في داخلها، والإمكانات الاقتصادية، والتأثيرات الخارجية، مدى حرص القيادة على إحداث التغير النوعي والارتقاء بالمواطنين، والمقدرة على الإدارة النوعية ومكافحة الفساد، وإقامة العدالة، وتثبيت مبادئ المساءلة والمحاسبة وتطبيقها بشكل ومضمون حقيقيين

وقد تميزت الصين باتساع الرقعة الجغرافية لأرضيها التي تبلغ عن ٣،٥ مليون ميل مربع(٩،٦ مليون كيلو متر مربع)، فهي أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك تنوع في مستوى وحجم التضاريس الجغرافية داخل هذه الأراضي، وقد تسبب ذلك في اعتبار ما يزيد عن ٦٢% من الأرض الصينية أرضا ضائعة مقارنة بـ ١٠% من الأرض الأمريكية الضائعة. ومعظم أراضي الصين جبلية وصحراوية، كما إن المناخ يتراوح ما بين الحار والبارد والاستوائي نسبيا والاستوائي، وهناك عواصف ترابية دائمة في الجزء الشمالي من البلاد مع ارتفاع معدلات الجفاف، هذا إلى جانب توفر الرطوبة العالية خلال الصيف في بعض المناطق. وتقل الأمطار في بعض المواقع بشكل واضح بينما تزيد في غيرها بشكل لا يكاد يتوقف. إن هذه الظروف الجغرافية وكبر حجم السكان الذين يزيدون عن الألف ومائتي مليون نسمة يجعل عملية توفير التعليم مهمة عسيرة للغاية، كما إن تحديد سن بدء الدراسة يتأثر كثيراً تبعا لذلك. ففي عام ١٩٥٣م لم يكن التعليم الابتدائي متاحا إلا حوالي ٧٥-٩٠ مليون نسمة من الأفراد فقط ارتفع إلى حوالي ١٤٠ مليون عام ١٩٦٥م، ومن ثم إلى ١٩٠ مليون عام ١٩٨٥م، بينما كان عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي حوالي ١٤٥- ١٧٥ مليون عام ١٩٥٣م ارتفع إلى حوالي ٢٥٠ مليون عام ١٩٦٥، وإلى حوالي ٣٥٠ مليون عام ١٩٨٥م. كما ارتفعت قوة العمل السكانية (رجال ١٨-٦٠ سنة، نساء ١٨-٥٥ سنة) من ٣٤٠ مليون عام ١٩٥٣م إلى ٤٠٠ مليون عام ١٩٦٥، وإلي ٦٥٠ مليون ١٩٨٥م. وهذا يعني أن هناك مئات الملايين من الشباب لا يجد فرص الدراسة الرسمية في مختلف الفئات. وإلى جانب ذلك فإن هناك تنوعا هائلا في القوميات الصينية في تفرعاتها الكبرى وفي التفرعات الصغرى المنبثقة عنها. وقد بلغ عدد القوميات الصينية عام ١٩٥٣ ما يزيد عن ٣٣ قومية. ولكل من هذه القوميات لغاته ولهجاته، وتعرف اللغة الصينية الأكثر شيوعاً بـ (سينو تيبيتان) وهذه تتضمن التيبيتية والورمية، ومياو، وكام تاي، هذا عدا اللغات الأخرى كالمنغولية والتركية. ولذلك كانت هناك دوما مصاعب في تنمية وتطوير لغة معيارية في

التداول اللفظي، ولغة موحدة للكتابة، وقد كانت هناك محاولات من أجل معالجة هذه المعضلة أبرزها عام ١٩١٩م عندما تم الاتفاق نسبيا على لغة مشتركة تسمى(إكسن بالهوا) يغلب عليها الطابع الأدبي، وفي عام ١٩٥٨ تم الاتفاق على لغة ألف بائية جديدة صينية أطلق عليها (هانية بينين).

ومن العوامل غير التربوية المؤثرة على عمليات الإصلاح التربوي الصيني كذلك بعض الجوانب الإدارية والاجتماعية التي تتمثل في التغيرات الهيكلية، والطبقات الاجتماعية، ومستويات التحكم والنفوذ ، والطبقات الاقتصادية والحرفيين والمزارعين والمهنيين، والاختلاف ما بين الأرياف والمدن، والمناطق المحظوظة التي استأثرت ببعض الدعم قياسا إلى غيرها، كما إن بعض العائلات التي قدمت من الخارج كان لها بعض الجوانب الداعمة الاستثنائية. ولكن أهم الجماعات التي خطيت بأكثر الامتيازات هي (الجانبو) وهي التي تعمل في المؤسسات الحكومية وفي إدارات الإنتاج، ولها المقدرة على التأثير على الآخرين من الجمهور وقيادتهم نحو تبني السياسيات الحكومة وتطبيقاتها. وهناك طرق عديدة في تعيين هذه الفئة (الجانبو) تعتمد على تاريخها وعلى منجزاتها وإبداعاتها ومهاراتها القيادية، ومن العوامل الأخرى المؤثرة في الإصلاح التربوي الصيني العائلات أو الولاء الأسري الذي يتضمن عادة تعايش أجيال من الأسرة الواحدة تحت سقف واحد لمدة طويلة. هذا إلى جانب العوامل الاقتصادية التي من أبرزها مظاهرها كون الصين مجتمعا زراعيا حيث يزيد عدد العاملين في الزراعة عن ٨٠% من إجمالي قوة العمل بدء من عام ١٩٧٥م، وهذا بدوره حتم توفر مهارات عالية في التحكم في مصادر المياه وحسن توزيعها، وتكثيف البعد المهني الفني في هذا الميدان. كما إن الصين بلد صناعي احتل موقعه في عالم الصناعة متأخرا لكنه أضحي متفوقاً على معظم المجتمعات السباقة في هذا المضمار. وقد استفادت الصين من الخبرات المجاورة وخاصة من روسيا(الاتحاد السوفيتي) وكذلك من خبرات الآخرين في الغرب والشرق. كما استطاعت الصين أن تطور وسائل المواصلات بشكل كبير – جانبا إلى جنب– مع تطوير مواقع إنشاء المصانع، ومواقع إنشاء المدارس. وتبعاً لكل ذلك فقد كان من أهم الإصلاحات التربوية في الصين تلك التي تناولت المدارس التقليدية والعمل على تحديث المدارس الصينية ، والتحكم في المدارس الأجنبية، وإرسال البعثات التعليمة إلى الخارج، وضبط المطبوعات القادمة من الخارج. وقد كان لهذه العوامل مجتمعة دور كبير في الارتقاء على التعليم محافظا لكنه متشدد. وبصورة عامة يمكن القول بأن هناك عددا من التنظيمات السياسية ذات أثر قوي في مختلف الإصلاحات التي تناولت التعليم في الصين والميادين الأخرى وهي:

١. الحزب الاشتراكي: THE communist.

٢. جيش التحرير الشعبي: THE peoples liberation army.
٣. اتحاد الشباب: THE youth league.
٤. المبادرين الصغار: THE young pioneers.
٥. الحرس الأحمر: THE RED GUARDE

وإلى جانب ذلك فإن تأثير الصحافة والمطبوعات المرتبطة سواء كانت مقروءة ومكتوبة أو كانت منطوقة كالدوريات والكتب والإذاعة كان لها دور ملحوظ في التأثير على الإصلاح التربوي في الصين، حيث تجلى ذلك في الآتي:

١- توفير منابر للنقد الهادف الذي يوجه من أجل الصالح العام للمجتمع الصيني.

٢- ضبط الآراء والأفكار التي من شأنها شحذ الهمم وتوجيه المجتمع بحيث تصبح عاملا من عوامل البناء لا الهدم وإثارة المصاعب.

٣- محاولة نشر الكتب والمطبوعات والصحف بحيث تصل إلى معدلات انتشار مناسبة من أجل التوعية والتثقيف.

٤- تعزيز الهوية الوطنية، وإشاعة روح التلاحم، ونبذ الفرقة والتضليل الإعلامي.

٥- زيادة الطاقة الاستيعابية والمقدرة على النشر العلمي والثقافي لتغطي شرائح مختلفة من السكان الكبار والصغار على السواء.

٦- تدريب الكوادر المختلفة على شؤون النشر والإعلان والإعداد والإخراج الفني من أجل زيادة الكفاءة النوعية والكمية للمنتج الثقافي.

٧- تطوير البرامج الإذاعية والتلفزيونية واستخدامات التقنية في المعلومات وذلك من أجل زيادة الوعي والمحافظة على المواقف التقليدية ذات الصلة بالتربية والتعليم.

ولقد تناولت الإصلاحات المختلفة في هذا السياق مختلف جوانب التعليم كالمناهج، وإعداد المعلمين والمعلمات، وربط التعليم بعالم الأعمال وإقامة المدارس في المواقع الحدودية والبصيرة وحسن اختيار هذه المواقع قدر الإمكان، وتحديث التعليم وإدارته وتطوير نظم الدراسة. وحتى بعد فترة حكم ماوتسي تونغ اتجهت الإصلاحات التربوية في الصين نحو المحافظة على سياسة التعليم الأخلاقي السياسي، وإعادة تقويم المنظومان الثقافية المرتبطة بالتعليم، والسعي نحو الاعتماد على التخطيط التربوي للتعليم، وتطوير نظام التعليم للمدارس الحدودية والتعليم الثانوي والتعليم الابتدائي، ووضع برامج للأولويات، وزيادة مستوى الاتجاهات الايجابية نحو فئة المعلمين والمعلمات، وتوسيع قاعدة المتعلمين الشباب، علاوة على الإصلاحات التي تناولت اللغة ولغة التعليم والتعلم، وتعزيز دراسة العلوم والتكنولوجيا،

وتحسين مؤسسات إعداد المعلمين والمعلمات وبرامجها فنيا وإداريا، وذلك من خلال تعزيز القدرة الذاتية للتعليم، والاستفادة من نماذج التعليم الحديثة في أوروبا وأمريكا تحديدا*.

المبحث الثالث: التعليم في الصين المعاصرة

تؤمن الحكومة الصينية بأن التعليم هو حجر الزاوية للانجاز الوطني والتميز والنمو الاجتماعي، والطريق لتحسين نوعية الحياة والتوقعات لدى المواطنين والأهالي. وبالنظر إلى قانون التربية عام ١٩٨٥م فإن التعليم هو نقطة ارتكاز الاشتراكية الحديثة الأمر الذي جعل الحكومة ملتزمة بتطوير التعليم وجعل المجتمع الصيني بأسره داعما قويا لمشروعات التطوير التربوي.

ورغم ذلك التاريخ الثري بالانجازات التعليمية في البلاد قبل ماوتسي تونغ وخلال عهده وبعده فلا زال التعليم في الصين يعاني من مصاعب جمة من أبرزها فصيف فرصي الصين في جعل التعليم مواكبا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومستجيباً لاحتياجات الشعب الصيني- من أهم هذه المصاعب:

١- استمرارية ضبابية العديد من المفاهيم التربوية في المنظور الصيني على اعتبار أن معظم هذه المفاهيم هي من نتاج التطور التعليمي في دول الغرب.

٢- استمرارية ضعف محتوى التدريس وأساليب التعليم والتعلم .

٣- ثقل حجم العبء الدراسي على طلبة التعليم الابتدائي والثانوي.

٤- لا تزال تطبيقات جودة التعليم غير فعالة.

٥- افتقار الطلبة للمقدرة على التكيف الاجتماعي وتبني الرؤى والمفاهيم الاجتماعية التقليدية، كما إن التعليم الإبداعي لازال غير واضح في الممارسات التربوية الصينية.

٦- الحاجة إلى الشخصيات الطلبثية الموهوبة متعددة القدرات.

٧- لا تزال ممارسات التعلم في شتى الميادين الإدارية والفنية والمالية والتربوية غير مستقرة وغير ثابتة، وأكثر المجالات التعليمية بحاجة ماسة إلى تقنين تربوي متطور.

٨- الحاجة إلى تحديث الهياكل التربوية وإعادة هيكلة شاملة في بعض الميادين.

٩- الحاجة إلى تقنين الهيكل التربوي وإعادة هيكلة شاملة في بعض الميادين.

١٠- استمرارية حالات عدم تكافؤ الفرص التعليمية، واختلال التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مستوى وكم الخدمات التربوية المتاحة.

* Price, R.F(١٩٧٩) Education in modern China, Rutledge and Kegan Paul, London, Boston and Henley, ٣rd Edit

ومن هذا المنطلق فقد ارتأت الحكومة الصينية أن تضع استراتيجيات عامة تنطلق من مبدأ أولويات التطوير التربوي وبناء قاعدة قوية للموارد البشرية العاملة في حقل التعليم. ومن هذه الاستراتيجيات:

١- أولوية التطوير التربوي للشؤون التربوية الأكثر إلحاحا.

٢- جعل الطلبة محور العمل التعليمي الحديث.

٣- الأخذ ببعض التحديدات التربوية الحديثة في تدريب المعلمين، والإدارة المدرسية، والجودة والتقويم والامتحانات واختبارات القبول الجامعي.

٤- السعي لضمان العدالة والمساواة في توزيع الخدمات التعليمية في الفرص، وتعيين المصادر وتوزيعها، ودعم الطلبة غير العاديين من المعوقين وغيرهم، مع العناية بالمناطق الريفية والبعيدة والأقليات لتقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الحدودية والريفية.

٥- تركيز قانون الإصلاح التربوي على تحسين الجودة النوعية للخدمة التعليمية من مختلف الأوجه.

ولكي يتم تحقيق ذلك فقد وضعت الحكومة الصينية أهدافا وغايات مهمة لرؤيتها الإستراتيجية على النحو التالي:

١- مع حلول عام ٢٠٢٠ لابد وأن يكون التعليم الصينية قد استكمل جميع عمليات تحديثه، وأن تصبح الصين مجتمعا متعلماً، وأن تكون الصين دولة قوية في مواردها البشرية.

٢- الوصول إلى مستوى عال من توسيع التعليم في المجالات الآتية:

أ- التعليم ما قبل الابتدائي.

ب- تحقيق التعليم الإلزامي للسنوات التسعة الأولى من الدراسة.

ج- رفع معدلات القبول الجامعي لطلبة المدارس الثانوية العليا إلى ٩٠%.

د- توسيع فرص التعليم العالي للجميع بحيث يتمكن ٤٠% من الطلبة في سن التعليم العالي من الحصول على فرصة هذا التعليم.

هـ- أن يصبح معدل الفترة الدراسية المؤدي إلى العمل الحديث ما بين ٤ و ١٢ سنة دراسية إلى ١٣،٥ سنة دراسية.

و- أن يصبح معدل الفترة الدراسية المؤدي الأعمال الجوهرية في سوق العمل متراوحا ما بين ٩،٥ – ١١،٢ سنة دراسية مع اشتراط أن يحصل عدد من هؤلاء الراغبين في العمل على خبرات في التعليم العالي (أي لابد أن يكون ٢٠% من العاملين في الوظائف الجوهرية حاصلين على تعليم عالي).

ز- السعي لمضاعفة عدد الحاصلين على شهادات إتمام مرحلة التعليم العالي.

وعطفا على ذلك فقد وضعت الحكومة الصينية الشعار التنفيذي التالي:

١- جعل الطلبة محور جهود تطوير نوعية التعليم.

٢- رفع مستوى جودة التعليم العالي.

٣- مع حلول ٢٠٢٠ لابد وأن يكون هيكل التعليم العالي قد تم تقنينه، مع السعي لتسحين تدريس العلوم وتطوير البحث العلمي وتوفير الخدمات الاجتماعية، بحيث تتمكن الصين من امتلاك عدد من الجامعات المرموقة عالميا والموصوفة بالجودة العالية الموازية لأشهر وأقوى الجامعات في العالم .

٤- رفع مستوى التدريب التربوي في البلاد على النحو الآتي:

أ- التدريس سيكون محور تقديم أراء المعلم.

ب- تقوم الحومة الصينية بضمان توفير هيكل حديث وتجهيزات رفيعة المستوى لتطوير التدريس القائم على حسن الممارسة والتطبيق العملي والحصول على الرتب المحققة بشرط الإبداع التعليمي، والاستفادة من المؤسسات المتخلفة في البلاد لتدريب الكوادر التعليمية تدريبا إبداعيا يراعى أخلاقيات المهمة والإيمان بالمهمة التعليمية والتربوية، وتحصيل المعرفة الحقيقية، واكتساب المهارات الخاصة في العمل التربوي.

ج- رفع مستوى البحث العلمي في العلوم وذلك من خلال الاستمرارية في الأخذ بمبدأ دعم وتعزيز كل مشروع بحثي يخدم أهداف تنمية المجتمع الصيني سواء كان المشروع فرديا أو مؤسسيا.

د- تقوية المقدرة على خدمة المجتمع الصيني من خلال تسريع عمليات تحويل نتائج البحوث العلمية إلى منتجات تقنية .

هـ- إعطاء أولوية لتطوير الهياكل التعليمة في مختلف مستويات التعليم، وفي نوعية التعلم ونوعية المؤسسة التعليمية وغيرها.

٥- إصلاح نظام الالتحاق بالتعليم العالي، وذلك من خلال:

أ- وضع نظام الامتحانات القبول.

ب- التأكيد على أن القبول في الجامعة لا يتوقف على نتائج اختيارات القبول وحدها.

ج- تنويع إجراءات وآليات القبول الجامعي.

د- إعطاء الجامعات والطلبة على السواء الحرية في فهم واستيعاب والاستفادة من خدمات الإرشاد الاجتماعي.

٦- توسيع حيز التعليم الدولي(العالمي) وذلك من خلال:

أ- تعزيز وتوسيع التعاون والاتصال الدولي. ويتحقق ذلك عبر الآليات التالية:

- تدريب كوادر ذات صبغة عالمية موهوبة .
- تهيئة كوادر موهبة لديها القدرة على الرؤية من المنظور دولي .

- معرفة القانون الدولي من مختلف الميادني والاتجاهات.
- المقدرة على المشاركة في الشؤون الدولية.
- المشاركة في المنافسات العالمية.

ب- تحسين المصادر التعليمية، ويتحقق ذلك عبر الآليات التالية:

- توفير فرص التبادل الدولي والتعاون مع كليات وجامعات عالمية معروفة.
- التعاون في مجال البحوث العلمية مع مؤسسات علمية وشركات في ميادين التربية والعلوم.
- استقطاب أفضل الخبراء للتدريس في الصين والقيام بالبحوث في العلوم أو العمل الإداري.
- استيراد أفضل مواد التدريس.

ج- رفع مستوى التعاون الدولي والتبادل:

- قبول الخبرات التعليمة المؤهلة المعتمدة.
- دعم ومؤازرة تبادل المعلمين.
- دعم ومؤازرة تبادل الطلبة.
- التعاون في مجال منح الدرجات واعتماد البرامج والمؤسسات والشهادات.

د- تشجيع مساحة قبول الطلبة الأجانب في الصين، مع العمل على زيادة المنح الدراسية للطلبة الأجانب مع التركيز على الدول النامية. ويتم ذلك عبر التعاون بفاعلية مع اليونسكو والمشاركة الفاعلة في المناقشة في الموضوعات العالمية مع العمل على توسيع التعاون الإقليمي في التعليم.

٧- تدريب معلمين بكفاءة عالية، وذلك من خلال وفقا للآتي:

أ- استمرارية الدعم الحكومي لبرامج تدريب المعلم.

ب- تشجيع المعلمين الخريجين للعمل في المناطق البعيدة والريفية.

ج- رفع المستوى الخريجين للمعلمين ومكانتهم ومخصصاتهم المالية: وتوفر الحوافز المجزية لهم خاصة الذين يعلمون في المناطق البعيدة والريفية.

د- رفع معايير ومؤشرات اختيار المعلمين،والعمل على توفير فرص التدريب على رأس العمل لهم.

٨- العمل على تطبيق البرامج والخطط الإصلاحية للتربية والتعليم متوسطة وطويلة المدى الواردة في خطط التنمية الوطنية والرامية إلى توظيف التقنيات العالية ودمجها – جنبا إلى جنب – مع نتائج العلمي، وتوجهات الجامعة العالمية الحديثة من أجل تكوين كوادر تدريسية عالمية المستوى، وتوفير برامج عالمية المستوى أيضا لتدريب وتأهيل المعلمين،

والإبداع والتميز في تصميم نماذج متطورة جدا من نماذج تدريب وتأهيل المعلمين، وإعطاء أولوية لهذه البرامج. ويضمن ذلك. أيضا إلى تكليف المعلمين الجدد لقضاء فترة ستة شهور في تحصيل عالمية بواقع ٦ شهور على الأقل لكل منهم.

المرجع:

- Yang, Yuchen(٢٠١٠) China Higher Education in ٢٠٢٠, based on National mid and long term ٢٠١٠-٢٠٢٠, Educational reform an Development plan.(MOE, JULY, ٢٠١٠), China.

المبحث الرابع: الإصلاح التربوي في إعداد المعلمين في الصين

يخضع إعداد المعلمين في الصين حاليا إلى عملية تحول شعارها التغير من التعليم العادي التقليدي إلى تربية المعلمين. ويقتضي ذلك أنه نموذج تربية المعلمين الجديد يدمج كلا من التدريب قبل الخدمة والتدريب أثناء الخدمة في مختلف عمليات إعداد المعلمين، وذلك سعيا من أجل الحصول على مستوى عال من المنهية في ممارسات المعلمين، لاسيما وأن التدريب قبل الخدمة كان يتم من قبل عدد من المدارس والكليات والجامعات بصورة تقليدية بينما كان التدريب بعد الخدمة أو أثناء الخدمة يتم من قبل إدارات خاصة ضمن أجهزة التعليم.

ولقد تم هذا الإصلاح في تربية المعلمين بالتعاون مع اليونسكو وبعض المنظمات الأخرى كمنظمة العمل وغيرها. وكان مقتصد الإصلاح هو وصول المعلم إلى الاحترافية، لذا أصبحت النظرة الجديدة إلى التدريس أنه مهنة أو حرفة ضمن نماذج الخدمة المدنية تتطلب أن تتكون لدى المعلمين من ورائها الخبرة المعرفية الواسعة والمهارات المتخصصة التي يمكن تشكيلها خلال عمليات من التعلم المستمر والخبرات المتراكمة. كما ركز الإصلاح في هذا السياق على أساس أن تتكون لدى المعلمين روح المسؤولية والأبعاد الشخصية من أجا تحقيق أعلى مستوى من الخدمة التعليمية التي تصب في صالح الطلبة. واستفادت الصين كذلك من لجنة كار نيجي للإصلاح التعليمي والاقتصادي، ومجموعة هولمز التي أعدت دراستها الشهيرة " المعلمون للقرن الحادي والعشرين"، "ومعلموا الغد" التي أكدت على أنه فقط عندما يصبح التدريس حرفة ناضجة فإنه يمكن تطوير التعليم العام. ومن زاوية أخرى فقد أصبح لزاما أن يعي المعلمون ذكورهم وإناثهم قوانين التعلم والمشاركة في تطورها والعمل بها مستفيدين في ذلك من التطور في العلوم والتكنولوجيا أولا بأول. لذا فقد كان لزاما أن يتحصل المعلمون على إعداد وتأهيل في تقنية المعلومات الحديثة يصب في الممارسات التدريسية من أجل تحسين وتطوير نوعية التعلم. ولأن أدوار المعلم أصبحت متغيرة عن الأساليب القديمة، فقد أضحى لزاما أنه تتطور العلاقة بين المعلمين والطلبة على أساس ديمقراطية حقيقي،

وعلى أساس المساواة والعدالة، والفهم والثقة. فبدون المفاهيم الصحيحة للتعلم، وبدون معرفة سيكلوجية الطلبة، وبدون تقبل الطرق والأساليب الحديثة المناسبة فإن هذه العلاقة بين المعلمين والطلبة يستحيل إقامتها.

ومن أهم جوانب الإصلاح التربوي في الصين في ميدان المعلمين وإعدادهم وتدريبهم التحول من النظام المغلق إلى النظام المفتوح في إعداد المعلمين. وتحت إطار هذا الإصلاح فلم يعد الهدف هو مجرد إعداد وتدريب المعلمين والمعلمات في الكليات والجامعات، وإنما أضحى الهدف هو إحالة مسائل الإعداد والتدريب للكليات والجامعات المؤهلة تمام لذلك. وقد ركز هذا الإصلاح على الآتي:

١- أن تولي مؤسسات إعداد المعلم كل عنايتها للجانب النوعي في الإعداد وليس مجرد تخريج أعداد كبيرة من المعلمين .

٢- أن تصبح مهنة التدريس جذابة اجتماعيا فيتمكن الشباب الصاعد من حب أن يكونوا معلمين.

٣- ولأن تنمية الاقتصاد تتطلب فريدا من الموارد البشرية، فإن مؤسسات إعداد المعلم تحتاج بدورها إلى تقديم ومقررات غير تربوية لتدريب أعداد إضافية من الموارد البشرية حتى للمعلمين.

٤- وموضوعات أن يكون الطلبة المعلمون(في فترة التدريب الميداني) غير مطالبين بدفع رسوم، وتقدم الحكومة بتوظيف جميع المعلمين في وظائف حكومية، فقد تعزر أن يقوم هؤلاء الطلبة المعلمون بدفع رسوم مثلهم في ذلك مثل الطلبة الآخرين الذين يدرسون في الجامعات والكليات، إذا كانوا يرغبون في العمل كمعلين وتقوم الحكومة بوضع أولويات في عمليات اختيارهم لهذه المهمة وتقدم لهم تنازلات أو حوافز من أجل انخراطهم في العمل التدريسي.

ومن الجوانب التي تضمن الإصلاح التربوي في إعداد المعلمين في الصين التحول من التعليم العادي القائم على المراحل الثلاثة إلى برامج إعداد معلم متطور ثلاثية المراحل. فبعد أن كان الأسلوب القديم يتم على أساس أن معلمي التعليم الابتدائي يتم تدريبهم في مدارس ثانوية عادية، وأن معلمي المرحلة المتوسطة تم إعدادهم في كليات نظام ثلاث سنوات، وأن معلمي المرحلة الثانوية يتم إعدادهم في كليات وجامعات عادية نظام أربع سنوات، فقد أصبح إعداد المعلم يتم في الكليات والجامعات نظام أربع سنوات أو أكثر، كما إن معلمي المرحلة الثانوية أصبح مطلوب منهم أن يتحصلوا على شهادات دراسية في برامج ما بعد التخرج، وهي عبارة عن ماجستير تربوي في تدريسي مادة التخصص، وهي درجة تطبيقية تضاهي

درجة MBA في الإدارة وغيرها. ويتعين على الذين يرغبون في الحصول على هذا الماجستير أن يقضوا ثلاثة سنوات في العمل لتدربي لتحصيل الخبرة اللازمة قبل قبولهم لدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الماجستير التخصيص التربوي يركز في مجمله على الحرفية والمهنية التخصصية ويتراوح عدد الكورسات في البرنامج ما بين ١٢ أو ١٣ كورسا، وليس هناك تركيز على أطروحة بنفس المواصفات في الماجستير الأكاديمي وعادة فإن المعلمين الدراسيين في برنامج التطبيقي التخصصي التربوي يكونون على رأس العمل ويستغرق ذلك منهم (٢- ٤سنوات).وفي بعض الحالات يمكن أن يمنح بعض الدارسين فرصة تفرع كلي لدراسة الماجستير ولكن ليس لكامل المدة ويصل هذه الفرص إلى عام كحد أقصى ، توجد شروط أخرى تتعلق بنوع الامتحانات التي يطالبون بها. وقد زاد عدد المعلمين الذين يدرسون الماجستير التخصصي هذا من ١٧٧ مرشحا عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٣٤٤٥ مرشحا خلال عام ٢٠٠٤ وغطت دراسة الماجستير التخصصي جميع التخصصات الدراسية في كل من التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي. ولأن نظام إعداد المعلم أصبح نظاما مفتوحة فقد أضحى لزاما أن تخضع الدراسة لأنظمة قبول دقيقة، وأصبح التوجه قائما على أساس تطبيق نظام لمؤهلات المعلمين، فبدون هذا التنظيم لا يمكن اعتبار التعليم مهنة، كما إن التعليم باعتباره مهنة أصبح من المهن التي تقدر وتحترم اجتماعيا بعد هذه التطورات والتحولات في نظام اعاداد المعلم في الصين[*].

المبحث الخامس: ملامح النظام التعليمي الصيني

أولاً: ملامح النظام التعليمي الصيني

١- أسس تنمية الموارد البشرية الصينية:

يعتقد الصينيون اعتقاداً جازما حقيقياً أن الموارد البشرية هي ثروة الصين الحقيقية، وهي أساس التفوق الصيني، لذا يهتمون بالعقل أولاً ثم المال والآلة. ولكي تتم تنمية الموارد البشرية في الصين كان لابد من القيام بما يلي:

أ- تعليم المواطن الصيني تعليماً يتناسب مع المعاصرة يجمع ما بين تأكيد الثقافية الصينية وما بين تكون الإنسان المنتج.

ب- تمكين المواطن الصيني من التغلب على مشاعر التخلف والتبعية وآثار الماضي.

ج- تهيئة المواطن الصيني لمواجهة تحديات العولمة.

د- تعليم المواطن الصيني لرفع مستوى معيشته باعتباره هدفاً للتنمية ورافداً لها.

* Yuan, Gu Ming (٢٠٠٦) The reform and Development in Teacher Education in China, Beijing normal University, Beijing China, http://www.icte.edu.cn/en/show.asp?id=٥٤٧.

وفي عام ١٩٩٥ م وضعت الحكومة الصينية جديدة لتطوير التعليم والبحث العلمي، وبموجب هذه الاستراتيجية اعتبر التعليم وتطويره هدفاً قومياً جوهرياً. وفي عام ٢٠٠١م قرر مجلس الوزراء الصيني أن تكون الأولوية في التنمية للتعليم، ومع قرار بإلزامية التعليم الأساسي، الأمر الذي ساعد بلوغ الصين نسبة (٩٩،١%) من معدلات التحاق الطلبة بالمرحلة الابتدائية من الفئة العمرية الموازية(٦-١٢) سنة، وحوالي ٨٨% من المرحلة المتوسطة، وتدنت نسبة الأمية لتصل إلى ما يقارب من ١٠% فقط لجميع الأعمار ، والى حوالي ٥% لمن هم بدون ٤٥ سنة. وحدث توسع كبير في التعليم الثانوي وتنوعت أشكاله جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات القبول في التعليم العالي. وأسفر ذلك الاهتمام عن أنه مع بداية الألفية الثالثة كان في الصين حوالي ٨٢٦ ألف مدرسة عامة، حوالي ١٧٦ ألف روضة أطفال، وبلغ عدد الطلبة ٢٤٤ مليوناً هذا إلى جانب ملايين من المواطنين الصينيين الذين يتلقون تعليما نظاميا مختلفاً عن الأشكال التقليدية المعروفة.

وقد حددت الخطة الحادية عشر للتنمية (٢٠٠٦- ٢٠١٠م) الأهداف الرئيسة لتطوير التعليم الصيني فيما يلي:

١. استكمال تعميم التعليم الإلزامي في جميع أرجاء جمهورية الصين الشعبية لتصل معدلات القيد ١٠٠% من الفئة العمرية الموازية (٦- ١٥) سنة.

٢. تحقيق مزيد من التطور في رياض الأطفال وفي تعليم ذوي الحاجات الخاصة.

٣. زيادة معدلات القيد في التعليم العالي إلى حوالي ٨٠% من الفئة العمرية الموازية (١٥- ١٨) سنة.

٤. تحقيق التوازن في معدلات القيد بالتعليم الثانوي الفني والتعليم الثانوي العام.

٥. توقع زيادة نسبة القيد في التعليم العالي إلى ٢٥% من خريجي التعليم الثانوي.

٦. تحقيق زيادة في التعليم عن بعد وتعليم الكبار.

٧. تأسيس المجتمع الصيني المتعلم سوف يدخل مرحلة جديدة.

٢- فلسفة التعليم الصيني:

تقوم فلسفة التعليم في الصين على أساس أن الدولة تقوم بالدور الأكبر في توفير فرص التعليم الأساسي تمويلاً واستثماراً وإدارة، أما التعليم غير الإلزامي فإن الدولة تشرف عليه، لكنها لا تتحمل كلفته بشكل كلي، حيث يتحمل الطلبة جزءاً من كلفة الدراسة في المدارس الثانوية والجامعات الحكومية. أما في مثيلاتها من المدارس والجامعات الأهلية فإن الطلبة يتحملون جميع نفقات التعليم. وتقوم الأجهزة الحكومية المختصة بإصلاح نظم التعليم الإدارية والفنية حيث لم يعد التعليم الثانوي والجامعي مجاناً بصورة كاملة، ولكن الأجهزة الحكومية تقوم بتقديم المنح الدراسية للطلبة المتفوقين للدراسة في هذه المستويات، كما توفر نظاماً

للقروض الدراسية، وتوفر للطلبة من ذوي الظروف المادية الصعبة فرص التعليم مع إعفائهم من الرسوم الدراسية.

وقد قامت الحكومية المركزية والحكومات المحلية في جميع المقاطعات بايلاء التعليم أهمية قصوى مع تخصيص موارد ضخمة لتطويره وتهيئة الكفاءات اللازمة لتعميم التعليم في كافة أرجاء البلاد، خاصة وأن هناك مناطق عديدة من البل لم يتمكن سكانها من الحصول على فرص التعليم الكافية. ومع تبني سياسة الانفتاح على العالم عام ١٩٧٨م دخل التعليم الأساسي في الصين مرحلة جديدة من التطور. ففي عام ١٩٨٦م أصدر الكونجرس الصيني الجمهوري قانون إلزامية التعليم ليكون التعليم بالقانون إلزاما. وفي عام ١٩٩٣م أصدرت اللجنة المركزية ومجلس الولايات مذكرة تضمنت الخطوط العريضة لإصلاح التعليم في الصين ورسم معالم هذا الإصلاح.

٣- المراحل التعليمية:

يشتمل نظام التعليم الأساسي في الصين على مستوى تعليم ما قبل المرحلة الابتدائية، وعلى التعليم الإلزامي، وعلى التعليم الثانوي الاعتيادي. وقبل عام ١٩٤٩م كان التعليم الأساسي في الصين ضعيفاً. لكن مع بداية عام ١٩٤٦م أخذ تطور التعليم في الصين شكلاً ومضموناً جديدين.

وفي عام ١٩٩٩م قام مجلس الولايات بوضع خطة عمل للإعادة هيكلة التعليم ليواكب القرن الحادي والعشرين من خلال وزارة التربية والتعليم الصينية مع التركيز الشديد على تطوير العلوم في البلاد، ولاحقاً في العالم نفسه، قامت اللجنة المركزية ومجلس الولايات بإصدار قوانين لتعميق الإصلاح التعليمي، مع العناية بنوعية التعليم، ووضع نظام اشتراكي جيد للتعليم وفق الروح الصينية. وفي عام ٢٠٠٣م صدرت قوانين أخرى جديدة لتطوير التعليم في المناطق الريفية ليتم بذلك تعميم الخدمة التعليمية على كل أرجاء البلاد.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل مرحلة من المراحل التي يتضمنها نظام التعليم الصيني:

١. التعليم ما قبل الابتدائي في الصين:

يعد التعليم ما قبل الابتدائي مفتاح النجاح في التعليم الأساسي في الصين، وهو مرحلة تعليمية مستقلة لها كيانها الخاص بها في الأنظمة الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ومع قوانين الإصلاح التعليمي في الصين جعل تطوير التعليم ما قبل الابتدائي أمراً جوهرياً مع فتح الباب للمشاركة الشعبية في تكوين وإنشاء مؤسساته وبرامجه وتنويعها. وقد كان للحكومات المحلية الدور الأساسي في هذا التطوير والإصلاح، حيث ركزت على حث

مختلف القطاعات على تمويل ودعم هذا النوع من التعليم ليتمكن أكبر عدد من الأطفال الصينيين من الالتحاق بمؤسسات التعليم فيما قبل الابتدائي.

وقد كان لسياسة الانفتاح والتحول في الاقتصاد التي طبقتها الصين مع بداية الألفية الثالثة الأثر الكبير في تبني وزارة التربية والتعليم الصينية لسياسات جديدة للتعليم ما قبل الابتدائي. ففي عام ٢٠٠٣م قام المكتب العام لمجلس الوزراء بإصدار أحكام حول إصلاح وتطوير التعليم ما قبل الابتدائي بالمشاركة بين حوالي عشرة وزارات وهيئات حكومية تتمثل في وضع نظام جديد لإدارة التعليم في مرحلة رياض الأطفال يعني بتقديم خدمات هذا النوع من التعليم لتصل إلى أبناء الأقليات وأبناء المناطق الفقيرة والريفية مع مشاركة المجتمعات السكانية والبيئات المحلية والآباء والأمهات، فتم توفير أنواع مختلفة من مؤسسات والبيئات المحلية والآباء والأمهات، فتم توفير أنواع مختلفة من مؤسسات ما قبل التعليم الابتدائي منها دور الحضانة، وفصول إلحاقية، وفصول موسمية، وفصول إجازات نهاية الأسبوع للأطفال. وارتفعت نسبة الملتحقين من الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال إلى حوالي ٧١،٨%، وبلغ عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في داخل المدن الصينية وحدها حوالي ٥،٥ مليون طفل وطفلة.

وبمساعدة من اليونيسيف UNICEF قامت الحكومة الصينية بإيجاد برامج ومؤسسات عديدة للعناية بالأطفال بطريقة علمية في المناطق الريفية والفقيرة والنائية لكي تهيىء الأطفال معرفياً وصحياً وتعليمياً للمشاركة في التنمية، ولكي تكون هذه البرامج والمؤسسات بدورها عاملاً مهماً في تطوير الثقافة الشعبية والعلوم وتنمية المجتمع المحلي. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٢م صدر من قبل وزارة التربية والتعليم الصينية دليل التعليم ما قبل الابتدائي الذي تضمن الرؤى الجديدة لسبل لإعداد الأطفال وتهيئتهم ومشاركتهم في التنمية المستدامة، والعناية الشاملة بتكوينهم ونموهم الذاتي والشخصي والاندماج مع الآخرين.

وتشير إحصاءات ٢٠٠٥م إلى أن عدد رياض الأطفال وصل إلى ١١٢،٧٠٠ روضة أطفال درس فيها حوالي ٢١،٧٩٠،٣٠٠ طفل وطفلة وبمعدل قيد ٤١،٤% من مجموع الفئة العمرية (٣-٦) سنوات وبزيادة قدرها (١،٩٢%) عن معدل عام ٢٠٠٠م.

٢. التعليم الإلزامي في الصين:

يشير السلم التعليمي الرسمي في الصين إلى أن التعليم الإلزامي يغطي السنوات الست الأولى (المرحلة الابتدائية) والسنوات الثلاث التي تليها (المرحلة المتوسطة). أي أن السنوات الدراسية اتسع الأولى من التعليم الصيني هي تعليم مجاني إجباري يطلق عليه التعليم الإلزامي. وقد بذلت جمهورية الصين الشعبية كثيراً من الجهود، ووفرت الكثير من الاستثمارات لتعميم التعليم الإلزامي في أرجاء الدولة وبخاصة في المناطق الريفية.

وبعد تخصيص دعم مالي كبير بواسطة الحكومة المركزية والحكومات المحلية بلغ حوالي عشرة مليارات يوان خلال الفترة من عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٠م ليتم إنفاقه على مستوى التعليم الإلزامي في المناطق الريفية تحقق تعميم التعليم الإلزامي بكافة أنحاء الصين. وأشارت إحصاءات اليونسكو أن معدل الأطفال الذين التحقوا بالتعليم الأساسي في الصين يفوق معدا نظرائهم في دول أخرى على المستوى الاقتصادي والتنموي نفسه.

وأعلنت جمهورية الصين الشعبية أنه في عام ٢٠٠٤م تحقق مشروع تعميم التعليم الإلزامي بكافة أرجاء الصين. ومع نهاية عام ٢٠٠٤م بلغت نسبة تعميم التعليم الإلزامي ٩٣،٨%، وبلغ معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية ما يزيد عن ٩٨% ، وبلغ التخرج في المرحلة الابتدائية ما يزيد عن ٩٨% أيضاً مما يدل على كفاءة النظام كما بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة المتوسطة في الفترة نفسها حوالي ٩٤،١%.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين عام ٢٠٠٤ بدأت في تطبيق مشروع المدارس الداخلية الريفية Rural Boarding Schools بهدف ضمان الوصول إلى أهدافها المتعلقة بتعميم التعليم الإلزامي الذي يغطي السنوات الدراسية التسعة الأول خاصة في المناطق الغربية من الصين. وغطى هذا المشروع حوالي٩٥٣ قرية واشتمل على حوالي ٧٧٢٧ مدرسة داخلية ريفية منها حوالي ٢٥٨٠ مدرسة ابتدائية وحوالي ٤٣٨٠ مدرسة إعدادية، وحوالي ٥٨٩ مدرسة إلزامية نظام تسع سنوات وحوالي ١٧٨مدرسة أخرى تتبع أساليب متنوعة في نفس الإطار.

وتشير إحصاءات التعليم عام ٢٠٠٥م إلى أن المدارس الابتدائية قد بلغ حوالي ٣٩٤١٨٣ مدرسة، درس بها ١٠٨،٦٤٩،٧٠٠ طالب وطالبة ومعدل التحاق ٩٩،١٥% من الفئة العمرية (٦-١٢) سنة بزيادة قدرها (٠،٥%) عن معدل التحاق عام ٢٠٠٠م. وأن عدد المدارس والمتوسطة وصل إلى ٦٣،٠٦٠، مدرسة درس بها ٦٢،١٤٩،٤٠٠ طالب وطالبة ومعدل التحاق ٩٥% من الفئة العمرية (١٢- ١٥) سنة بزيادة قدرها (٦%) عن معدل عام ٢٠٠٠م.

٣. التعليم الثانوي:

يغطي التعليم الثانوي ثلاث سنوات دراسية للفئة العمرية (١٥- ١٨) سنة وينقسم إلى مسارين أحدهما عام ويمثله المدرسة الثانوية العليا، والآخر فني ويمثله المدرسة الثانوية الفنية، والمدارس الثانوية الخاصة الكبار.

أ. التعليم الثانوي العام ويعد طلبته للالتحاق بالتعليم العالي. ويسمح للطلبة المتفوقين رياضياً وأدبياً وعلمياً بالالتحاق بالجامعات ومؤسسات الثانوي العالي دون اجتياز اختبارات القبول بالجامعات.

ب. التعليم الثانوي الفني شهد تطوراً بعد إعادة تنظيم المرحلة الثانوية وبعد انعقاد مؤتمر العمل الوطني عن التعليم الفني الذي نادى بتغيير التعليم الفني من تعليم موجه بالسوق إلى تعليم قائم على العمل، ومن تعليم مرتبط بالحكومة ارتباط مباشراً إلى تعليم موجه بإدارة الأعمال والمشروعات لكي يواجه احتياجات الزراعة ويواجهها الفلاحون في المناطق الريفية. وشهد التعليم الفني نمواً واضحاً حيث وصل عدد طلبة المدارس الثانوية الفنية بالصين إلى ١٥،٥٩١،٩٠٠ طالب وطالبة في عام ٢٠٠٥م بزيادة قدرها ٢،٧٥٧،٣٠٠ عن المقيدين بالتعليم الثانوي الصناعي عام ٢٠٠٠م وبمعدل زيادة في الالتحاق قدرها ٣،٩٥%.

وبلغ عدد المقيدين الجدد بالتعليم الفني الصناعي حوالي، ٦،٦٤٠،٠٠٠ وفي الوقت نفسه شهد التدريب الفني الصناعي تطوراً قوياً حيث عدد الأفراد المتدربين في مجالات مختلفة من التعليم الفني إلى ٤٠٣،٤٦٧،٢٠٠ متدرب بمعدل سنوي قدره ٨٠،٦٩٠،٠٠٠ متدرب.

وتشير الإحصاءات التعليمية إلى أن عدد الطلبة المقيدين بالتعليم الثانوي العالي (العام – الفني – الخاص) بلغ ٣٩،٩٠٠،٩٠٠ طالب وطالبة بزيادة قدرها ٤،٧١٩،٧٠٠ عن المقيدين في عام ٢٠٠٠م ، ومعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية العلية وصل إلى ٥٢، % من خريجي المرحلة المتوسطة، وأن هذا المعدل يرتفع بحوالي ٩،٩ % عن معدلات عام ٢٠٠٠م.

٤. التعليم العالي:

في الماضي القريب كانت مؤسسات التعليم العالي التي يبلغ عددها ١٠٦٤ مؤسسة تخضع لإشراف الحكومة (اللجنة التعليمية الحكومة) بالإضافة إلى بعض الوزارات والحكومات المحلية، هذا النظام أتى بنتائج إيجابية إلا أنه أدى إلى ظهور نواحي قصور كثيرة، لأن الحكومة عليها أن تقوم بتمويل هذه المؤسسات التعليمية ذات العدد الهائل ودائما تجد نفسها عاجزة ع توفير المخصصات المالية المطلوبة، كما أن المؤسسات الأهلية لا تقدم مساهمات مالية كافية لسد عجز الحكومة المالي تجاه المؤسسات التعليمية، وهو ما أدى إلى عدم الوفاء في النهاية بتوفير حياة كريمة لكثير من المدرسين، مما جعلهم يفكرون جدياً في العمل بمهنة أخرى تدر عليهم عائداً أكبر.

ولأن التعليم العالي كان يدار من قبل الحكومة وفي عزلة عن التنمية الاقتصادية التي يتجه إليها المجتمع، فقد جاءت كل إنجازات البحث العلمي بالمؤسسات العلمية غير مطابقة لاحتياجات المجتمع الصيني، وهو الأمر الذي جعل من المستحيل أن تتحول الانجازات العلمية إلى منتج يقبل عليه المستهلك.

لذا رأت اللجنة التعليمية أن أفضل حل لهذه الأزمة هو أن تخفف الدولة من قبضها على المؤسسات التعليمية، وأن تشرف على هذه المؤسسات عن بعد، تاركة للمؤسسات التعليمية

حق الإدارة الذاتية، وأن تسعى المؤسسات التعليمية إلى الحصول على الدعم المالي المطلوب من المجتمع نفسه، وبذلك أصبح على الجامعات أن تتخذ القرارات الملائمة لظروفها وتحقيق أهدافها.

وشمل إصلاح التعليم العالي إصلاح هيكل المواد الدراسية بالجامعات، لذا قررت لجنة التعليم التابعة للدولة خفض عدد التخصصات التي بلغت ٨١٣ تخصصاً إلى ٥٠٤ تخصصات بهدف التركيز على التخصصات التي تواكب حاجات المجتمع واقتصاد السوق والتطور العلمي والتكنولوجي وترك التخصصات المتشابهة التي لا طائل من تعلمها. كما تم الاستعانة بأساتذة أجانب اشتهروا بكفاءتهم العالية فيما يدرسونه ليقوموا بالتدريس في الجامعات الصينية.

ومنذ عام ١٩٩٤م وحتى الآن تقوم لجنة التعليم بتنفيذ " خطة إصلاح المضامين الدراسية للقرن الحادي والعشرين" وهي خطة يندرج تحتها ما يتراوح بين ٦٠ ٧٠ مشروعاً، وتسمح الآن الجامعات لطلبةها باختيار المواد والتخصصات التي يرغبون في دراستها وهو مخالف لما كان يحدث من قبل. ومؤسسات التعليم العالي في الصين تتكون من الجامعات والمعاهد والكليات وتتراوح مدة الدراسة فيها بين ٤،٥ أعوام في تخصصات معينة، ومدة الدراسة بالكليات الخاصة بالتدريب المهني ثلاثة سنوات وبعضها تستمر الدراسة بها مدة عامين. وتم إنشاء برنامج تعليمي يتم بمقتضاه منح الدارسين درجة الماجستير والدكتوراه، ولهؤلاء الذي يرغبون في تحسين أوضاعهم الوظيفة والاجتماعية يوفر النظام التعليمي الصيني لهم نظام تعليم الكبار. وتجدر الإشارة إلى أن بالصين ما يزيد عن ١٠٠٠ جامعة رسمية، وما يزيد عن ٨٠٠جامعة أهلية. وهناك اتجاه موسع لدعم هذه الجامعات بالعامل والتقنيات المتطورة.

وتهتم الصين بالدراسات العليا، وقد طورت نظام الدراسات العليا بشكل كبير مما ساعد على حصول مئات الآلاف من المواطنين الصينيين على شهادات الماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات، هذا علاوة على إنشاء ما يزيد عن (٧٨٠) مركزاً لأبحاث ما بعد الدكتوراه وما يزيد عن (٦٢) مركزاً للبحوث الخاصة بالإنتاج وتطوير الصناعات، وتأسيس صندوق لدعم العلماء من الشبان.

وتشير الإحصاءات التعليمية في عام ٢٠٠٥م إلى أن عدد الطلبة الذين تم قبولهم في مؤسسات التعليم العلي المختلفة قد وصل إلى ٢٣،٠٠٠،٠٠٠ طالب وطالبة بزيادة قدرها ١٠،٧١٠،٠٠٠ طالب وطالبة عن عام ٢٠٠٠م. وبذلك حققت الصين المعدلات العالمية المعترف بها للتعليم العالي الجماهيري بمعدل التحاق قدره٢٠% من خريجي الثانوية العامة بزيادة قدرها ٨،٥% عن عام ٢٠٠٠م.

٥. الإدارة التربوية:

تشرف الحكومة المركزية على التعليم في الصين، مع إعطاء صلاحيات واسعة للحكومات المحلية في مستويات متعددة. وتعد وزارة التربية والتعليم في الصين مسؤولة عن إصدار اللوائح والقوانين المناسبة والتعليمات والقواعد والسياسات والخطط الاستراتيجية لأنظمة المدرسية، هذا إلى جانب توفير حسابات أو صناديق خاصة لدعم السكان في المناطق الفقيرة ومناطق تجمع الأقليات، وبعض الأنشطة التعليمية الأخرى خاصة إعداد المعلمين، والإشراف على الأجهزة الإدارية التعليمية المحلية.

وتقوم حكومات المناطق بمسؤولية تطبيق التعليم الأساسي الذي يشتمل على وضع مسودات خطط التعليم، ومسودات خطط التدريس للمرحلتين الإلزامية والثانوية، وتنظيم جوانب تقويم الطلبة في مناطق الأقليات والمناطق الفقيرة، والمناطق التي تعاني من صعوبات الحصول على الخدمات والموارد على مستوى الدولة.

وعلى مستوى المدن تقوم الأجهزة التعليمية المختصة بضمان تطبيق التعليم الإلزامي، حيث تعمد إلى توزيع المخصصات المالية، وتعيين المديرين والإداريين والمعلمين والمعلمات للتعليم الابتدائي والثانوي بشقيه، والإشراف على شؤون المعلمين والمعلمات في المدن، وتوج داخل المدن إدارات للتعليم مسؤولة عن تطبيق إلزامية التعليم. وتقوك الجهات المختصة في الحكومة الصينية بتشجيع مختلف المؤسسات المجتمعية في القطاعين العام والخاص لإقامة المدارس وتجهيزها والمشاركة في إدارتها وتمويلها والإشراف عليها. وجعلها مؤسسات للتنمية المجتمعية.

ثانياً: إعداد المعلمين وتدريبهم:

١. رغم الجهود الكبيرة التي تبذل في الصين لتوفير الكفاءات التدريسية فلا يزال هناك نقص كبير في تغطية احتياجات الصين من المعلمين، وخاصة المعلمين الذين يمتلكون الكفايات التدريسية عالية الجودة والفاعلية.

٢. تقوم الأجهزة الصينية المختصة بتوفر فرص التدريب للمعلمين وتشجع خريجي الجامعات على الالتحاق بالوظائف التدريسية خاصة في المناطق النائية، وعلى البقاء فيها لأطول مدة ممكنة.

وحسب الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٨) كان هناك ما يقرب من (٣٣٨١) مؤسسة لإعداد المعلمين وتدريبهم عام ١٩٩٨م.

جدول رقم (١٨)

	البيانات الرئيسية حول نوع المؤسسات المعنية بإعداد المعلمين وتدريبهم	**عدد المؤسسات**	**عدد المقيدين**	**عدد المبتدئين**	**عدد الخريجين**	**عدد الأساتذة الذين يقومون بالتدريس**

١	الجامعات والكليات التقليدية	٢٢٩	٦٠٠،٣٩٣	٢٥١،١٠٠	١٩٦،٨٠٠	٧٦،٦٠٠
٢	مدارس تدريب معلمي المرحلة الثانوية	٨٧٥	٩٢١،١٠٠	٣١٩،٣٠٠	٤٥٨،٠٠٠	٦،٣٤٠
٣	المعاهد الثانوية	١٩٠	٢١٢،٠٠٠	٨٢،٢٠٠	٦٦،٢٠٠	١٨،٧٠٠
٤	مدارس تدريب المعلمين أثناء الخدمة	٢،٠٨٧	٣٧١،٠٠٠	١٢١،٦٠٠	١٦٨،٢٠٠	٤٦،٣٠٠

٣. تقوم الأجهزة المختصة بالصين بتقديم برامج تدريب للمعلمين والمعلمات تعتمد على الرائي (التلفزيون) والتعلم الذاتي.

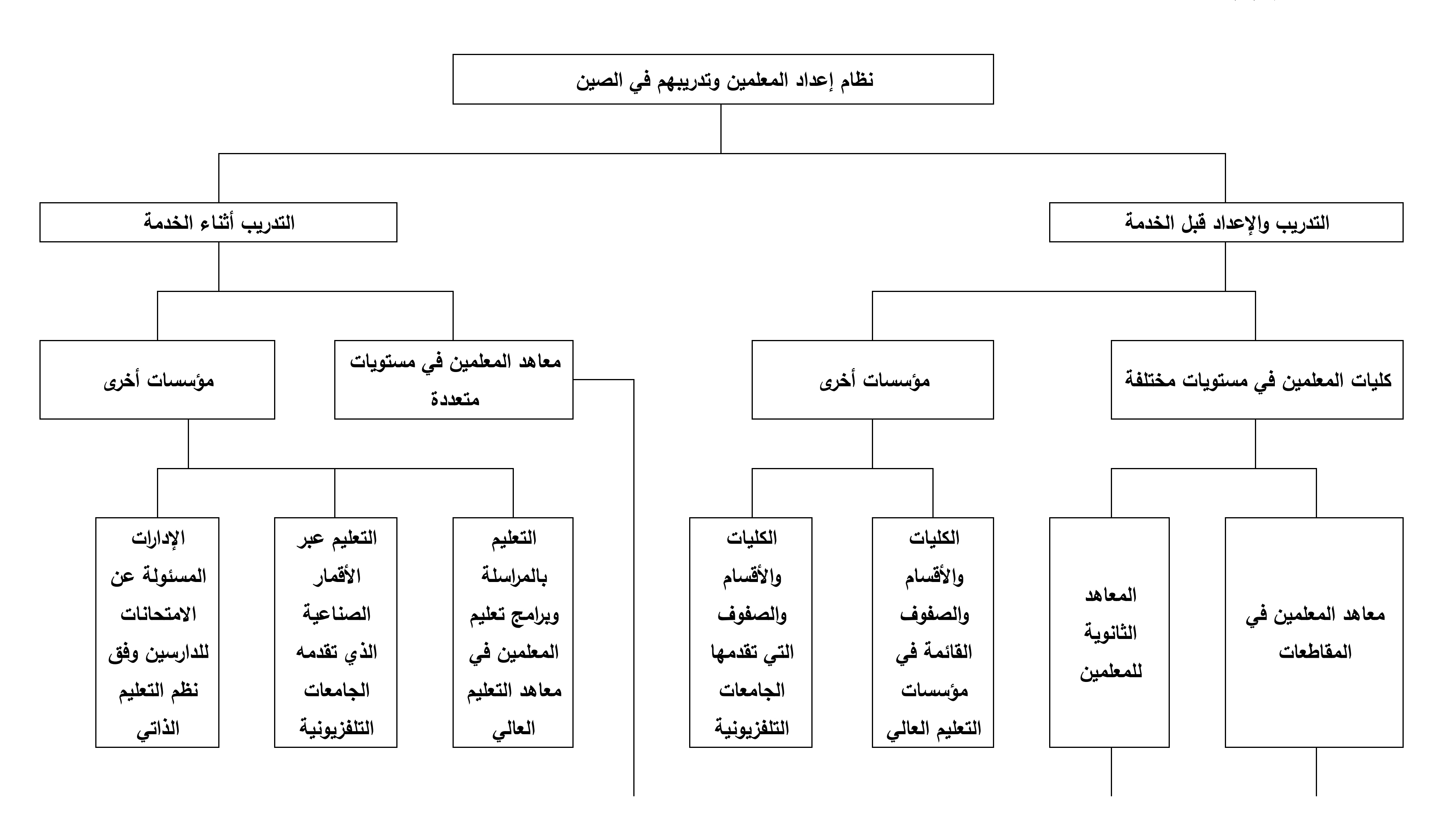
٤. حسب قانون كفايات المعلمين الصيني الصادر عام ١٩٥٥م لا يجوز لأي معلم في الصين أن يمارس عمله كمعلم إلا بعد حصوله على شهادة معتمدة.

٥. حسب قانون اللجنة المركزية عام ١٩٨٥م اعتبر تدريب المعلمين أثناء الخدمة موضوعاً استراتيجياً لتطوير التعليم.

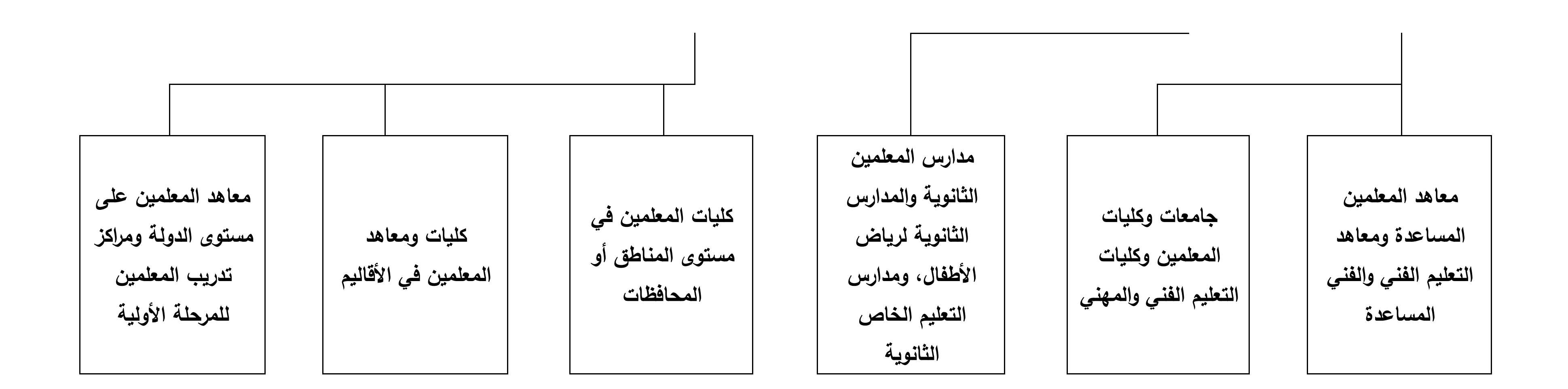
٦. صدر هيكل إصلاح التعليم وتطويره في الصين عام ١٩٩٣م وتم بموجبه اعتبار جميع الأجهزة الحكومية في جميع المستويات مسؤولة عن دعم وتمويل برامج تطوير إعداد المعلمين والمعلمين، وفي السنوات التالية خاصة عام ١٩٩٦م اعتبر إعداد المعلمين وتدريبهم في مقدمة أولويات تطوير التعليم. وضح الشكل رقم (١) نظام إعداد المعلمين وتدريبهم في الصين.

٧. بسبب الجهود الإصلاحية للحكومة الخاصة بإعداد المعلمين وتدريبهم تحقق إصلاح ظروف التدريس للمعلمين، وتطورت نظم الإدارة المدرسية لتصبح مقننة وعلمية، وزادت جودة التدريس والمنافسة بين المعلمين ومؤسسات إعدادهم وتدريبهم، وتطورت البحوث العلمية ذات العلاقة بتحسين أداء المعلمين، واتسع نطلق لتبادل الدولي للخبرات وإقامة جهود تعاونية دولية في مجال تدريب المعلمين والمعلمات.

الشكل رقم (١)



نظام إعداد المعلمين وتدريبهم في الصين
التدريب والإعداد قبل الخدمة
التدريب أثناء الخدمة
كليات المعلمين في مستويات مختلفة
مؤسسات أخرى
معاهد المعلمين في مستويات متعددة
مؤسسات أخرى
معاهد المعلمين في المقاطعات
المعاهد الثانوية للمعلمين
الكليات والأقسام والصفوف القائمة في مؤسسات التعليم العالي
الكليات والأقسام والصفوف التي تقدمها الجامعات التلفزيونية
التعليم بالمراسلة وبرامج تعليم المعلمين في معاهد التعليم العالي
التعليم عبر الأقمار الصناعية الذي تقدمه الجامعات التلفزيونية
الإدارات المسئولة عن الامتحانات للدارسين وفق نظم التعليم الذاتي


معاهد المعلمين المساعدة ومعاهد التعليم الفني والفني المساعدة
جامعات وكليات المعلمين وكليات التعليم الفني والمهني
مدارس المعلمين الثانوية والمدارس الثانوية لرياض الأطفال، ومدارس التعليم الخاص الثانوية
كليات المعلمين في مستوى المناطق أو المحافظات
كليات ومعاهد المعلمين في الأقاليم
معاهد المعلمين على مستوى الدولة ومراكز تدريب المعلمين للمرحلة الأولية

٨. في عام ٢٠٠١ بلغ عدد المعلمين في المدارس الإعدادية والابتدائية حوالي (٩،٥١٦،٥٠٠) معلم ومعلمة منهم حوالي (٤٠٠،٥،٨١٩) في المرحلة الابتدائية، وحوالي (٦٤٢،٤٠٠) معلم ومعلمة في المرحلة الثانوية، كما يمثل هذا العدد أكبر نظام لإعداد المعلمين الذين يقومون بتعليم أبناء الأقليات الذين يصل عددهم إلى حوالي ١٠٨ ملايين نسمة ويشكلون حوالي ٨،٩٨% من إجمالي السكان في الصين.

٩. توفر الأجهزة المعنية برامج تدريبية لإعداد المعلمين والمعلمات قبل التحاقهم بمهنة التدريس، خاصة للذين حصلوا على مؤهلات غير تربوية.

وتبذل وزارة التربية والتعليم الصينية جهوداً واضحة من أجل بناء منظومة شاملة لتحسين نوعية المعلمين، تحقيقاً للأهداف التالية:

١- تقوية تأسيس تناسق بين معلمي المرحلة الإلزامية ومعلمي المرحلة الثانوية مع التركيز على المناطق الريفية.

٢- تقوية المساعدات التشاركية بين المعلمين بالمدن وزملائهم بالريف من خلال تخريج عدد أكبر من المعلمين الريفيين من الجامعات.

٣- توفير تدريب فعال للمعلمين لمساعدتهم على التحسين المستمر لقدراتهم التدريسية، مع التطلع إلى نظام جديد للتدريب أكثر مرونة وانفتاحية وابتكارية.

٤- تطوير المعايير المهنية التي يتحدد في ضوئها رواتب المعلمين.

٥- تقديم آليات جديدة لتوظيف المعلمين وتحسين دافعيتهم إلى العمل في المناطق الريفية.

٦- إعطاء أولوية للجانب الأخلاقي عند تطوير التناسق بين المعلمين.

ثالثاً: المناهج التعليمية في الصين:

في عام ١٩٩٩م تبنت الصين مجموعة جديدة من المناهج التعليمية لمواكبة القرن الحادي والعشرين. وقد حدث هذا على إثر خطة العمل المتعلقة بإصلاح التعليم وإعادة هيكلته القرن الحادي والعشرين، حيث كان الهدف هو إصلاح المناهج التعليمية ونظام تقويم الطلبة خلال مدة تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠سنوات من أجل صياغة وبناء نظام للمناهج ولأدوات التعليم يحقق روح التوعية المأمولة للتعلم، وتزويد الطلبة بالمهارات والمعلومات والاتجاهات التي تساعدهم على التطور الشامل. وقد رؤي تقسيم نظام إصلاح المناهج التعليمية إلى ثلاث مراحل هي مرحلة البحث لما قبل الإصلاح، ومرحلة التجريب، ومرحلة التطبيق الشامل. وفي يونيه عام ٢٠٠١م أصدرت وزارة التربية والتعليم مخطط المناطق لمناهج التعليم الأساسي وقانون إصلاح المناهج التعليمية وسبل تصميمها، والمعايير التي

تقوم عليها، وعمليات إعداد المناهج، والبحوث العلمية، وتنمية مصادر التعلم، وتدريب المعلمين، وتطبيق خطط الإصلاح.

وقد اشتمل إصلاح المناهج التعليمية على أهداف ستة هي:

١- إصلاح المناهج التعليمية من خلال تغيير التركيز من الجانب المعرفي المكثف إلى التركيز على تكوين الاتجاهات الايجابية نحو التعلم، وجعل عملية تحصيل المعرفة والمهارات عملية تعلمية وعملية تشكيل القيم الصحيحة.

٢- إصلاح بناء المناهج التعليمية التي تقوم على أساس المحدودية والانفصالية إلى المناهج التكاملية التي توفر خيارات متوازنة شمولية.

٣- إصلاح محتوى المناهج التعليمية الذي يتسم بالتعقيد، والصعوبة، المحدودية، والقدم، والافتقار إلى النزعة التطبيقية، بحيث يتم إقامة روابط بين المقررات وحياة الطلبة من جهة، وبين هؤلاء وبين النزعة التميزية الاجتماعية والتقنية التي يمتد أثرها المباشر إلى اهتمامات الطلبة وخبراتهم، حتى يتمكنوا بعناية من اختيار المعارف الأساسية والمهارات الضرورية التي يحتاجونها في رحلة تعلمهم كامل حياتهم.

٤- إصلاح الحالة القائمة للمناهج التعليمية التي تركز على الحفظ والاستظهار والتعليم بلا فهم إلى حيث يمكن للطلبة أن يكونوا فاعلين مشاركين متلهفين وتواقين لتحصيل المعارف الجديدة، واكتساب المقدرة على التحليل، وحل المشكلات والتواصل والعمل بروح الفريق.

٥- إصلاح تقويم المناهج الذي يركز على التمييز والتصنيف إلى حيث يمكن تفعيل وظيفة لتسهيل نمو الطلبة وزيادة نموهم الاحترافي وتحقيق التدريس التطبيقي.

٦- تبني نظام إدارة المناهج ثلاثي الأبعاد الذي يكون فيه مساحة لتعاون ومشاركة كل من الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، والمدارس من أجل تطوير مقدرة هذه المدارس على تبني الأفكار الجيدة والجدية.

ولكي يتم تحقيق كل ذلك، فقد عمدت وزارة التربية والتعليم في الصين إلى وضع مجموعات من السياسات التي تضمن نجاح المناهج الجيدة، ومن ذلك توفر دليل المناطق للتعليم ما قبل الابتدائي، ولائحة مناهج التعليم الإلزامي وإخضاع هذه اللائحة للتطوير المستمر ٬ وقائمة بمعايير لعد ٢١ مادة دراسية بما فيها اللغة الصينية في التعليم الإلزامي، ودليل تطبيق التربية البيئية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وأحكام أخرى تختص بتجارب المناهج التعليمية وإرشادات تتعلق بأساليب التقويم والامتحانات في مختلف المدارس، ولائحة بمعايير تدريس وإعداد مواد المرحلة الثانوية الدراسية البالغ عددها (١٥) مادة دراسية وإرشادات وتعليمات تختص بالطباعة الأحكام المتعلقة بالتجريب التربوي، وإصدار الشهادات.

ونظراً لأن الصين لها امتدادها الجغرافي الكبير وتنوعها السكاني، فقد اتجهت إلى جعل المقررات الدراسية متنوعة المحتوى لتناسب ظروف بعض المناطق السكانية. وسمح في ١٩٦٨م بأن تشتمل بعض المناهج التعليمية على مقررات إضافية أو مختلفة نسبياً لتناسب الاحتياجات الخاصة لبعض المناطق مع الاحتفاظ بالأسس المشتركة التي تطبق في جميع أنحاء البلاد، مما أذكى روح التنافس في إعداد الكتب الدراسية بين المناطق. وفي عام ٢٠٠٤م كان هناك ما يزيد عن ٢٣٢ مجموعة من المقررات الدراسية التجريبية متاحة.

هذا إلى جانب المراجع الدراسية والأدلة والكتيبات التوضيحية والأطالس والخرائط الحائطية والشرائح المهجرية والمواد السمعية والبصرية والبرمجيات الحاسوبية لكي تكون مواد مساندة للكتب والمقررات الدراسية. علاوة على ذلك قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد كتب دراسية لمقابلة احتياجات الطلبة في برامج التعليم الخاص والطلبة الذين يعيشون في مناطق الأقليات السكانية، واستدعى الأمر لذلك أن تقوم مختلف المدن والأقاليم بإعداد مواد تدريسية عديدة بمواصفات محلية لمقابلة احتياجات الاقتصاد المحلي والتنمية الثقافية.

وقد غطى إصلاح المناهج التعليمية تخفيف عدد المقررات الدراسية وتركيزها على العمل، وجعل أكبر عدد من التلاميذ يقومون بحل الواجبات المدرسية والمذاكرة داخل المدارس قبل انصرافهم. كما قامت الأجهزة الحكومية المختصة بمراجعات عديدة للمناهج الدراسية لتتناسب مع التطورات والتغيرات المحلية والخارجية، كما يعتبر من أهم ملامح الدراسة في الصين الجمع بين النظرية والتطبيق، وبين العلم والتدريب العملي، والربط بين الإنتاج والدراسة والبحث العلمي.

وأهم المقررات التي يتم تدريسها في المرحلة الابتدائية هي: اللغة الصينية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا وطبيعة والرسم والتربية البدنية، وأضيف أخيراً تعليم إحدى اللغات الأجنبية. بينما أهم المقررات التي يتم تدريسها في المرحلة المتوسطة هي: الكيمياء، والفيزياء، والأحياء وتاريخ الصين، وتاريخ بعض الدول الأجنبية، والجغرافيا، بالإضافة إلى دراسة اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، والتربية البدنية. ويركز في المرحلة الثانوية على نفس المقررات التي تدرس في المرحلة المتوسطة مع إضافة علم النفس والسياسة والفنون الجميلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الصينية أولت عناية كبيرة بكل ما يختص بطباعة الكتب الدراسية ومواد التعلم والمواد التدريسية لمختلف المدارس، ووضع المعايير اللازمة لذلك. وقد وضعت في الأعوام ١٩٥٦م، ١٩٦٣م، ١٩٧٨م، ١٩٨٦م أربع مجموعات من أدلة وصف مفردات المقررات الدراسية التي يتم تدريسها في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، ويتم تطبيقها عملياً بنجاح.

ولكي يتم ضمان نوعية الكتب الدراسية والمواد التعليمية المنتجة تم وضع نظام ترخيص لهذه الكتب الدراسية في الصين من قبل وزارة التربية والتعليم، يتم بموجبه إخضاع جميع الكتب الدراسية للدراسة والتمحيص والتجريب والفحص الشامل والقابلية للتدريس قبل طباعتها وتعميمها بشكل نهائي.

وأحد المقررات الرئيسة في التربية الصينية هو مقرر التربية الأخلاقية، وتشير إلى التعميم السياسي والأيديولوجي والتعليم القيمي والسيكلوجي. فالهدف الرئيس للتربية الأخلاقية في الصين وخاصة في مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية، هو تهذيب ورعاية الطلبة ليكونوا مواطنين متحلين بالقيم الاجتماعية، والسلوك الحضاري، وإتباع القوانين. واستناداً إلى ذلك تقوم التربية الأخلاقية بدور بارز في جعل الطلبة قادرين على تكوين فهم صحيح للعالم وللحياة والقيم، وتنمية ولائهم للنظام الاجتماعي والسياسي القائم وتهذيب الضمير الاجتماعي، وتعزيز الخصائص المتميزة لجيل جديد من المثاليات والتكامل الأخلاقي، والانضباطية العالية.

ولذا يتم تدريس الطلبة مبادئ الدولة الأساسية والأنظمة والقوانين التي تنميهم جسدياً ونفسياً وأيديولوجياً وأخلاقياً. وتوجد خمسة جوانب أساسية تشتمل عليها التربية الأخلاقية تتعلق بحب الوطن هي: حب الأرض الأم (أرض الآباء والأجداد)، حب الناس، حب العمل، حب العلوم حب الاشتراكية. ويتم تثقيف الطلبة وتوعيتهم خطوة بعد خطوة للسلوكيات الحضارية والعادات الصحيحة، والتقاليد الوطنية والتاريخ الثوري ومبادئ الأخلاق والديمقراطية والتربية القانونية، والحقائق الأساسية، والشؤون القائمة والسياسات المتداولة، والصحة النفسية، وتكوين الشخصية الطلبةية المرموقة.

ويتم تدريس التربية الأخلاقية في المدارس الصينية من خلال تخصيص مقررات دراسية لها في مختلف المراحل التعليمية، هذا إلى جانب تأكيد جميع المواد الدراسية على التربية الأخلاقية واشتمالها على بعض الجوانب المرتبطة والرياضية والاجتماعية أثناء الدوام المدرسي، وبعد انتهاء الدوام المدرسي، وعبر النشاطات التي تقوم بها التنظيمات الطلبةية والشبابية في المجتمع والاتحادات الطلبةية.

وتعتمد التربية الأخلاقية كثيراً على العلاقات والصلات بين المدارس وبين أهالي الطلبة وعائلاتهم ومؤسسات المجتمع المدني التي من شأنها تهيئة بيئة فاعلية لنجاح التعليم المدرسي. كذلك فإن التربية الأخلاقية في الصين تتضمن العناية بالتربية المهنية LABOR EDUCATION والمهارات التطبيقية والتدريب عليها بهدف تصحيح مفاهيم الطلبة عن العمل وعادات العمل المرموقة والاتجاهات الصحيحة نحوه، والعناية الفائقة بالمهارات الحياتية ليتمكنوا من الجمع بين المعرفة الأساسية والمهارات العملية لها.

رابعا: النشاط المدرسي:

يرادف النشاط المدرسي في الأهمية التربية الصينية التعليم ما بعد الدوام الرسمي، ويلعب هذه لنوع من التعليم دوراً بارزاً في نمو الطلبة في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في الجوانب الأخلاقية، والعقلية، والجسمية والجمالية، بطريقة متداخلة الحلقات. فمن خلال التعاون الوثيق من قبل الهيئات المسؤولة عن التعليم والثقافة والرياضة، والمؤسسات التجارية، واتحادات الشباب، والاتحادات النسوية، وجمعيات العلوم والتكنولوجيا، وغيرها يتم تقديم ما بعد الدوام المدرسي بطريقة تشاركية.

وفي عام ١٩٩١م تم عقد أولى اجتماعات تعليم ما بعد الدوام المدرسي في الصين على مستوى الوطني، حيث تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تتعلق بتوفير التوجيه والإرشاد حول طبيعة عمل هذا النوع من التعليم. ويوجد حالياً في الصين ما يزيد عن ١٠ آلاف منظمة أو مؤسسة تقدم التعليم ما بعد الدوام المدرسي، ويساندها في ذلك أعداد كبيرة من المشرفين والمشرفات العاملين تحت بند التفرغ الجزئي أو التفرغ الكلي معاً. ويعتمد التعليم ما بعد الدوام المدرسي على التعاون في هذا النوع من التعليم على خدمات تعليمية وتدريبية في جوانب عملية وثقافية وترفيهية تنظمها مؤسسات الأطفال والأندية الخاصة بالشباب والأطفال ومراكز العلوم والتكنولوجيا، ومراكز المراهقين ومؤسسات أخرى.

وفي عام ٢٠٠٤م فتحت جميع المتاحف، وبخاصة متاحف العلوم والتكنولوجيا أبوابها للمجموعات الطلبةية مجاناً وبدون رسوم. وعادة ما يخضع التعلم ما بعد الدوام المدرسي للتنظيمات الخاصة بالأنشطة المنهجية المدرسية الثرية والمتنوعة التي يتم تهيئتها للطلبة بحسب أعمارهم واهتماماتهم، حيث يمكن للطلبة الحصول على تدريب في الأنشطة المسرحية، والفنون الأدائية والتدريب البدني والمنافسات في الصناعات والحرف الصناعية في مجال الطيران والسفن والماكنات والنماذج الصناعية، والمعارض للمخترعين، أو للمخترعات الصغيرة، والحرف اليدوية، والكتابة الإبداعية، والأندية الصيفية والشتوية، بهدف ترويض الطلبة وتعويدهم الانتفاع بالوقت واستثارة إبداعاتهم.

وإلى جانب الأنشطة التي يمارسها الطلبة خارج الدوام المدرسي هناك أنشطة تعليمية مصاحبة للمنهج الدراسي يمارسها الطلبة في الصنف داخل المدرسة، وهي أنشطة متنوعة تتراوح بين الأنشطة الرياضية والفنية والمعلوماتية. ويشرف على الأنشطة الطلبةية قسمان بالمدرسة أحدهما يختص بالإشراف على الأنشطة التعليمة الصفية، والآخر يشرف على الأنشطة خارج المدرسة.

خامساً: تكنولوجيا التعليم والمعلومات:

ساعدت سياسة الانفتاح التي تبنتها ومارستها جمهورية الصين الشعبية في العقود الأخيرة من القرن العشرين على توظيف تقنية المعلومات في جوانب متعددة من النشاطات الصناعية والتجارية والتعليمية والثقافية والاتصالات. كما ساعدت هذه السياسة على إنشاء مناطق لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا، حيث تم إنشاء ما يزيد ٥٥ منطقة للصناعات التكنولوجية، وحوالي ٣١ منطقة ضمن إطار المدن الكبيرة وعواصم المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات كما إن الصين تحترم أصحاب الخبرة والكفاءة، وفي نظر الصينيين فإن المجتمع الذي لا يحترم أصحاب الكفاءة، ولا يقوم بإعداد أصحاب الكفاءة العالية سيظل مجتمعاً متخلفاً عن غيره ولن يتم يتقدم أبداً، والمجتمع الذي يعتمد على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الآخرين ولا ينتقل إلى مرحلة إنتاج التكنولوجيا ويعمل على تكوين الخبراء والعلماء والمهندسين بالمستوى العالمي سيظل كسيحاً يزحف وراء غيره إلى الأبد وينتظر الصدقات من الآخرين.

وفي عام ١٩٦٦م أنشىء معهد العلوم وصناعات الفضاء كقاعدة للبحوث العلمية والتصميم والإنتاج التجريبي للتقنيات العسكرية الحربية، وكانت أهدافه في البداية إعداد البحوث والتصاميم وإجراء التجارب للمحركات والقوى المحركة الهوائية وكان ذلك بداية للتطور التكنولوجي الصيني، ومصدراً الموجه للخارج، وإقامة علاقات جيدة للتبادل التكنولوجي والتعاون مع الدول العظمى.

إن التعاون مع الدول المتقدمة له معانيه ودلالاته التي تختلف شكلاً وموضوعاً بصورة ضرورية جذرية عن جميع ألوان التعاون مع الدول النامية. وأسفر التعاون الدولي مع الصينيين في بداية الألفية الثالثة إلى وجود ١٥٠٠ مؤسسة لإنتاج برامج الحاسوب.

وتشير جريدة الوطن السعودية في العدد ٢٣١٠ الصادر يوم الجمعة ٧ محرم ١٤٢٨هـ (٢٦ يناير ٢٠٠٦م). إلى أن الصين قد تتصدر استخدام الإنترنت في غضون عامين. حيث ذكرت الجريدة أن الحكومة الصينية في طريقها نحو التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعدد مستخدمي الانترنت خلال عامين، ويشير الخبر إلى أن عدد مستخدمي الشبكة ارتفع في الصين خلال العام الماضي إلى نسبة ٢٣،٤ % أي حوالي ١٣٧ مليون مستخدم وهذا يشكل حوالي ١٠% من إجمالي السكان في الصين. (جريدة الوطن، ٢٠٠٧...).

وهذه المؤشرات تدل على أن الصين تشهد نمواً كبيراً في استخدام الانترنت اللاسلكي حيث يستخدم حوالي ١٧ مليون صيني الشبكة عبر هواتفهم المحمولة، أما الذين يمتلكون خدمات إنترنت فائقة السرعة فيبلغ عددهم حوالي ٥٢ مليون نسمة. ولهذا الاستخدام المكثف آثار إيجابية على تطور التجارة الإلكترونية والإعلانات والألعاب الإلكترونية. وحسب ما ورد

في الخبر، فإن الحكومة الصينية تشجع المواطنين على استخدام الإنترنت لأغراض التعليم والاقتصاد، مع العمل على مراقبة ومعاقبة الذين يستخدمون الشبكة لأغراض غير أخلاقية.

وهناك تطبيقات كثيرة لاستخدامات التقنية توضح مدى الاهتمام بتقنية المعلومات والاتصالات في جمهورية الصين الشعبية ويكتفي أن نشير إلى ثلاثة تجارب هي:

١. التعليم الشبكي:

أخذ التعليم الشبكي يتطور في أواخر القرن الماضي، وقد تشكل له نطاق معين الآن بفضل مشاركة بعض المؤسسات الكبيرة مالياً في التعليم الشبكي، أصبح التعليم عبر الانترنت نقطة ساخنة للاستثمار في مجال التعليم. إن الطلبة في المناطق النائية أو المختلفة تعليمياً هم أكبر المستفيدين من التعليم الشبكي. كما أن الطلبة الفاشلين في امتحان القبول الجامعي والعاملين في الخدمة يمكنهم أن يجدوا أيضاً من خلال جامعات الهواء فرصاً للدراسة والتدريب مدى الحياة.

وبموافقة وزارة التربية والتعليم الصينية، شرعت ٦٨ مدرسة عليا عامة وجامعة الإذاعة والتلفزيون المركزية في تجربة التعليم الحديث بعيد المسافة. وحتى نهاية عام ٢٠٠٣م، فتحت هذه المدارس ٢٠٢٧ مركز تعليم خارج المدارس في أنحاء البلاد بها ١٤٠ تخصصاً، تغطي ١٠ أنواع من العلوم ، وبلغ عدد الطلبة لديها ١،٣٧٣،٠٠٠ (مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وسبعين طالباً).

إن التعميم تكنولوجيا الموجة العريضة من شأنه أن يدفع تنمية التعليم الشبكي أيضاً فقد نجحت شبكة التعليم والأبحاث العلمية الصينية التي بدأ إنشاؤها اعتباراً من عام ١٩٩٤م في إنشاء شبكة النقل فائق السرعة طولها ٢٠ ألف كيلومتر، وتشتمل على ٢٨ موجة اتصالات إقليمية ودولية، وتغطي المدن الرئيسية في عموم البلاد، فأصبحت ثاني أكبر شبكة اتصالات متبادلة في الصين. وبالربط فائق السرعة بين هذه الشبكة وشبكة النقل عريضة الموجة ومتعددة الوسائط عبر الأقمار الصناعية للتعليم الصيني، يمكن تشكيل منصة نقل حديث للتعليم عن بعد، ويكمن بها تقديم دعم شبكي أكثر شمولية للتعليم عن بعد.

٢. مبادرات التربية التقنية الصينية:

بالتعاون مع مركز تقنية المعلومات في جامعة متشجان (MIt) ظهرت مبادرات China Education Teachnoloy Innitiatives (CETI) التربية التقنية الصينية منذ عام ١٩٩٦م حيث بدأ تطبيق برنامج هذه المبادرات في عديد من المصادر الثانوية العليا في الصين لبناء فهم عبر نماذج ثقافي بين الأجيال الشابة من طلبة الصين وطلبة الولايات المتحدة الأمريكية أثناء تطبيق التكنولوجيا.

وحديثاً بدأت المبادرة في تمديد برنامجها التقني إلى الجامعات الصينية من خلال تجديد بمشاركة حديثة مع شبكة البرنامج المفتوح open course ware (OCW) ومعسكر المعلومات campus بهدف تطوير مشاركة المعرفة وتوفيرها للمدربين وللطلبة، وللمتعلمين الذاتيين في كل مكان في العالم من خلال الاتصال المجاني المباشر من خدمات وتسهيلات برامج مركز المعلومات بجامعة متشجان.

٣. تطبيقات تقنية المعلومات في المدارس:

توجد شبكات معلومات في المدارس توفر توصيل الوسائط التعليمية إلى الفصول الدراسية باستخدام الإنترنت، ومعظم المدارس مجهزة بشاشات ووسائل التعليم الإلكتروني، ويعد تطبيق التعليم الإلكتروني أحد معايير كفاءة المدرسة.

ويتم الاتصال بين المعلمين والإدارة، ويتم بث اللقاءات والحوارات مع الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور.

وأحياناً تستخدم تقنية الاتصالات في بث البرامج التعليمية الإذاعية والتلفزيونية الصينية على الطلبة. وهناك مركز خاص لتقنية المعلومات مرتبط بشبكة الانترنت وبالشبكة الداخلية للمدارس الذي يحقق توفير الاتصال بين كافة فصول وإدارات المدرسة. وهناك عناية ملحوظ بتعليم الكمبيوتر في جميع صفوف التعليم الإلزامي والثانوي والتعليم الجامعي في التربية الصينية.

المبحث السادس: التطور الكمي للتعليم في الصين

مع نهاية عام ٢٠٠٢م كان هناك حوالي ١،١٧ مليون مؤسسة تعليمية في الصين متنوعة المسارات في جميع المستويات، من بينها حوالي ٦٧٠،٠٠٠ مؤسسة تعليمية عادية والعد الباقي أي حوالي ٥٠٠،٠٠٠ مؤسسة كانت عبارة عن مؤسسات تعليم كبار، وبلغ عدد الملتحقين بهذه المؤسسات حوالي ٣١٨ مليون طالب وطالبة وهو أكبر عدد طلبة في العالم أجمع. وخلال عام ٢٠٠٢ كان هناك حوالي ١١١،٨٠٠ مدرسة رياض أطفال التحق بها حوالي ٢٠،٣٦٠،٢٠٠ طفل وطفلة. ولعل من أهم التطورات الكمية للتعليم الصيني خلال عام ٢٠٠٢ هو ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الإلزامي، حيث بلغ عدد المدارس الابتدائية (وهي جزء من مستويات التعليم الإلزامي) حوالي ٤٥٦،٩٠٠ مدرسة التحق بها حوالي ١٢١،٥٦٧،١٠٠ طالبة وطالبة بنسبة قدرها ٩٨،٥٩% تقريبا من الفئة العمرية لهذه المرحلة، وتمكن حوالي ٩٧،٢% من هؤلاء الالتحاق بالمدارس المتوسطة (وهي الجزء الثاني من التعليم الإلزامي) وبلغ عدد معلمي المرحلة الابتدائية حوالي ٥،٧٧٨،٩٠٠ معلم ومعلمة، وبلغ عدد المدارس المتوسطة حوالي ٦٥،٦٠٠ مدرسة التحق بها حوالي ٦٦،٨٧٤،٣٠٠ طالب وطالبة بنسبة التحاق تصل إلى حوالي ٩٠% من الفئة العمرية لهذه المرحلة، وبلغ عدد

معلمي المرحلة المتوسطة حوالي ٣،٤٦٧،٧٠٠ معلم ومعلمة متفرغين تمام وتمكن حوالي ٥٨،٢% من خريجي المرحلة المتوسطة من مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية العليا. وتوزعت مدارس التعليم الإلزامي في مواقع جغرافية في البلاد تصل إلى حوالي ٩٠% من مواقع السكان.

وقد بلغ عدد مدارس المرحلة الثانوية عام ٢٠٠٢م حوالي ٣٢،٨٠٠ مدرسة تغطي الثانويات الأكاديمية والمهنية وغيرها وبلغ عدد الملتحقين بها حوالي ٤٢،٨% من شريحة الطلبة في هذه المرحلة العمرية. وفي عام ٢٠٠٢م كذلك بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في الصين حوالي ٢٠٠٣ مؤسسة التحق بها حوالي ١٦،٠٠٠،٠٠٠ طالب وطالبة بمعدل التحاق للفئة العمرية يصل إلى ١٥%. وبالنسبة لمحو الأمية فقد تناقص معدل الأمية من ٨٠% عام ١٩٤٩م إلى حوالي ٦،٧٢% عام ٢٠٠١، وفي الفئة العمرية ١٥-٥٠ سنة تناقص معدل الأمية إلى حوالي ٤،٨% فقط. وبالنسبة للتكافؤ بين البنيين والبنات فقد زاد معدل التحاق البنات بالتعليم من حوالي ١٥% عام ١٩٤٩م إلى حوالي ٩٨،٥٣% عام ٢٠٠٢م. ووصلت نسبة التلميذات إلى التلاميذ في المرحلة الابتدائية إلى حوالي ٤٧،٢% (وهو أعلى من معدل العالمي البالغ ٤٥،٧%). أما بالنسبة لمدارس التربية الخاصة فقد بلغ عدد هذه المدارس عام ٢٠٠٢م حوالي ١٥٤٠ مدرسة التحق بها حوالي ٣٤٧،٥٠٠ طالب وطالبة منهم ما نسبته ٦٨،٢٩% من الطلبة ذوي الإعاقات. وبالنسبة لتعليم الأقليات فقد بلغ عدد الكليات التي تقدم برامج لأقليات عام ٢٠٠٠٢م حوالي ١٢ كلية وجامعة التحق بها حوالي ١٩،٩١٠،٠٠٠ طالب وطالبة عبر نماذج متنوعة من التعليم وجها لوجه والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني وغيرها يدرس لهم فيها حوالي ٩٨٠،٠٠٠ معلم ومعلمة.

وفيما يتعلق بالبعثات التعليمة فقد حرصت الحكومة الصينية لإرسال حوالي ٤٥٠،٠٠٠طالبا وطالبة موزعين على حوالي ١٠٣ دولة عاد منهم حوالي ١٦٠،٠٠٠ طالب وطالبة مع حلول عام ٢٠٠٢م، كما بلغ عدد الطلبة الذي يدرسون في الصين خلال عام ٢٠٠٠٢م حوالي ٨٥،٠٠٠ طالب وطالبة قادمين من حوالي ١٧٠ دولة من دول العالم.

ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد المدارس غير الحكومية حوالي ٦١،٢٠٠ في مختلف المستويات يدرس بها حوالي ١١،١٥٩،٧٠٠ طالب وطالبة حتى عام ٢٠٠٢م، وبلغ عدد الكليات والجامعات الأهلية منها حوالي ١٢٠٢ كلية وجامعة يدرس بها حوالي ١،٤٠٣،٥٠٠ طالب وطالبة، وحوالي١٣٣ كلية وجامعة أخرى معتمدة التحق بها حوالي ٣١١،٢٠٠ طالب وطالبة تمنح درجات معتمدة في الشأن الأكاديمي، وحوالي ٥٣٠،٥٠٠ طالب وطالبة يدرسون في صفوف وبرامج تعتمد على الدراسة المستقلة. كما بلغ عدد المدارس الثانوية غير الحكومية حوالي ٥٣٦٢ مدرسة التحق بها حوالي ٣،٠٥٩،١٠٠ طالب وطالبة، وحوالي

١٠٨٥ مدرسة غير حكومية ثانوية مهنية التحق بها حوالي ٤٧٠،٥٠٠ طالب وطالبة، وحوالي ٥١٢٢ مدرسة غير حكومية ابتدائية التحق بها حوالي ٢،٢٢١،٤٠٠ طالب وطالبة، وحوالي ٤٨،٤٠٠ روضة أطفال غير حكومية التحق بها حوالي ٤،٥٢٠،٠٠٠ طفل وطفلة.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيقات تقنية المعلومات في التعليم في الصين مهدت السبيل لتقديم نماذج من التعليم في مستوى التعليم العالي يتم تقديمها في حوالي ٦٨ كلية وجامعة عن طريق استخدامات الراديو والتلفزيون التعليمي، معتمدة من وزارة التربية من أجل التعليم عن بعد. ففي عام ٢٠٠٢ كان هناك حوالي ١٤٠ برنامجا تغطي ١٠ حقول معرفية التحق بها حوالي ١،٣٧٣،٠٠٠ طالب وطالبة، وقد تمكنت هذه الكليات والجامعات الثمانية والستون من افتتاح ٢٠٢٧ مركزاً للتعلم خارج حدود مواقعها، مع بناء شبكة حاسوبية هائلة لتغطية خدمات هذه البرامج. وقد تم تحديث نماذج تقديم التعليم عبر تقنية المعلومات من خلال افتتاح ٢٠٠٠ مركز تعلم حديث تغطي جميع أجزاء البلاد. وقد كان لإنشاء شبكة الصين للتعليم والبحث عام ١٩٩٤م دور كبير في هذا التحديث، لاسيما بعد إدخال تقنية الساتالايت من أجل التعليم.

وفي عام ٢٠٠٢م كان هناك حوالي ١٥،٧٩٠،٠٠٠معلم ومعلمة في الصين منهم حوالي ١٢،٣٩٠،٠٠٠ معلم ومعلمة متفرعين تمام. ومنذ عام ١٩٥٨م أصبح العاشر من سبتمبر من كل عام هو يوم للمعلم يتم فيه تقويم الوضع الاجتماعي للمعلم وتحسينه أولا بأول وتم إصدار قانون يساوي بين المعلم وبين نظرائه في الخدمة المدنية من حيث الرواتب والحوافز، كما تم إنشاء شبكة لتدريب المعلمين على مستوى البلاد بهدف تحديث معارف المعلمين بشكل مستمر بالاعتماد على استخدامات الساتايلات والانترنت، وبموجب ذلك أصبح جميع معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية بشقيها قادرين على تلقي لتدريب والتعليم المستمر يساعدهم على تحسين مهاراتهم وتجويد نوعية التدريس لديهم.

وفي عام ٢٠٠٢م بلغ حجم ميزانية التعليم في الصين حوالي ٥٤٨،٠٠٣ بليون ين بمعدل زيادة قدره ١٨،١٦% قياساً إلى العام ٢٠٠١م. وقد كان ٣٤٩،١٤ بليون ين مخصصة للتعليم من الميزانية الحكومية وذلك في سبيل رفع مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم بصورة مستمرة. وقد التزمت الحكومة الصينية بعدم تقليص مخصصات التعليم السنوية بعد اعتمادها، كما كان هناك التزام بعدم حرمان الطلبة الذين ينتمون إلى المناطق الفقيرة في البلاد، وتقديم أنواع من المساعدات لهم كالمنح الدراسية،والقروض التعليمية، والتوظيف الجزئي للطلبة، والدعم الخاص،وتقليص الرسوم الدراسية على البعض. كما إن بعض الطلبة يتعين عليهم دفع رسوم دراسية مقابل تعلميهم.

التطورات في التعليم عام ٢٠١٠م

في عام ٢٠١٠ وتحت تأثير النظام المجتمع المتعلم حدثت العديد من الإصلاحات التربوي التي انطلقت من أجل تعليم المستقبل وجعل التعليم مرضياً للعامة. وكان للعناية بتعليم الطلبة في المناطق الفقيرة من البلاد أولوية عظمى تم على أثرها تخصيص مبالغ تصل إلى ما يزيد عن ١٢ بليون ين، فتم بناء على ذلك إنشاء حوالي ١٠،٠٠٠ بليون ين، فتم بناء على ذلك إنشاء حوالي ١٠،٠٠٠ مدرسة ابتدائية وثانوية في المناطق الريفية تحت مظلة " التعليم عن بعد" مع تقديم الكتب المدرسية بالمجان بواقع ٤٠٠ مليون ين سنوياً. وتمكن الطلبة الذين ينتشرون في حوالي ٥٦ منطقة ريفية فقيرة من الحصول على خدمات تعليمية مجانية بالكامل. وكان للحكومات المحلية دور بارز في تأمين الكثير من نفقات التعليم لهذه المناطق، وذلك بهدف محو الأمية تماما من البلاد، مما ساعد على محو الأمية في حوالي ٨٦،٦% من أجزاء الصين.

وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي عام ٢٠١٠م حوالي ١٧% ، كما عدد الطلبة الذين أنهوا التعليم وحصلوا على وظائف في الحكومة والقطاع الخاص حوالي ٧٠% ، كما تم إعادة تعريف المهني في البلاد وأضحى بموجب ذلك أكثر التصاقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية(*).

خاتمة:

لقد اتضح من مناقشة نظامي التعليم في اليابان والصين أن كلتا الدولتين قطعتا أشواطاً بعيدة في مجالات التحديث التعليمي والاجتماعي، وأن كليتهما مرتا بظروف حرجة لغاية لكنهما تمكنتا من المحافظة على الثبات، واحتفظتا بحقيهما في المرور من عنق الزجاجة بسلام، وتمكنتا من تحقيق تطور متدرج، وشامل، ومتزن، ووصلتا إلى حيز المنافسة والإبداع بلا حدود في مختلف الصدد وعليه، فيمكن استقاء الكثير من الدروس والعبر من هذين النموذجين والإفادة منهما على المستوى المحلي والعربي عموماً، ويمكن عرض أهم الاستنتاجات على النحو الآتي:

١- دمج مرحلة رياض الأطفال كمرحلة مستقلة في السلم التعليم وذلك لأهميتها التربوية والنفسية في تهيئة الطفل للنمو المتكامل وللتآلف مع التعليم المدرسي مع توعية الآباء والأمهات بأهمية إلحاق الأبناء والبنات برياض الأطفال، وتشجيع التعليم الأهلي على الاستثمار في رياض الأطفال، وتكثيف البحوث التربوية في مجال الخبرات التربوية الملائمة للطفل السعودي والعربي عموماً.

(*) MOE(٢٠١٠) Survey of the educational reform and development in China, China Education and Research Network.

٢- تبني فكرة التعليم الأساسي الإلزامي للسنوات التسع الأول من السلم التعليمي وتطبيقها. والإلزام يعني أمرين هما: أن توفر الدولة أماكن لتعليم جميع الأطفال في الفئة العمرية الموازية، وأن تجبر ولي الأمر على إلحاق الطفل بالمرحلة التعليمية الإلزامية وعلى متابعة حضوره. ولا شك أن تعميم التعليم الإلزامي يتيح تكافؤ الفرص التعليمية بين الريف والمدن وبين البنين والبنات، ويقضي على مشكلة الأمية من جذورها، ويساعد على زيادة معدلات استيعاب المراحل التعليمية الإلزامية من الفئة العمرية الموازية. وهذا يتطلب:

أ. رصد الميزانية اللازمة لتوفير التعليم الإلزامي بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في المدن والقرى والهجر للبنين والبنات.

ب. تحمل وزارة التربية والتعليم المسؤولية الكاملة عن تحقيق تعميم التعليم الإلزامي، وتكون مشاركة التعليم الأهلي في هذا الأمر محدودة للغاية .

ج. إجراء دراسات سكانية وتربوية دورية لتحديد أعداد الطلبة في الفئة العمر الموازية (٦-١٥) سنة وتوزيعهم وفقاً للنوع (بنين- بنات) ووفقاً للإقامة (مدن - قرى - هجر)، مما يسهل التخطيط التربوي للتوسع في تعميم التعليم الإلزامي.

٣- تفعيل دور الإدارة التعليمية المحلية من خلال التوسع في منحها الاستقلالية، وتفويض السلطات، وتحميلها المسؤولية المناسبة للسلطة كذلك.

٤- تتحمل ميزانية الدولة الإنفاق على التعليم الإلزامي وهذا يتطلب توفير الموارد المالية، والعمل على زيادة نسبة الإنفاق على التعليم الإلزامي من الناتج القوي الإجمالي، مقابل تقليص ما ينفق على التعليم الثانوي.

٥- إنشاء صندوق مالي يتبع الإدارة التعليمية المحلية لتمويل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وتتكون موارده المالية:

أ. من الزكاة.

ب. من التبرعات التي تقدمها المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية.

ج. من إيرادات الأوقاف والهيئات.

٦- الاهتمام بتأهيل المعلمين والتأكيد على ممارسة مهنة التعليم للمعلمين المؤهلين فقط على أن يشترك في وضع المعايير اللازمة لأهلية المعلم من قبل وزارة التربية والتعليم، والمناطق التعليمية، والتربويين من أساتذة الجامعات.

٧- إنشاء جامعة - أو أكثر- متخصصة في إعداد المعلمين، وذلك يمكنها من توجيه جهودها البحثية والتدريسية وخدمة المجتمع بما يعود بالنفع على المعلمين والمعلمات أفراداً وجماعات معينة خاصة وعلى العملية التربية ومهنة التعليم بصفة عامة.

٨- التوسع في إنشاء كليات المعلمين والمعلمات الأهلية لتوفير المعلم الوطني والمعلمة الوطنية بالأعداد الكافية وبالجودة المرغوب فيها، مع التطرف إلى مجالات جديدة في مجال إعداد المعلمين والمعلمات مثل معلم الفصل ومعلم المقررات الدراسية الذي تأهيله لتدريس البرامج الدولية بلغة أجنبية.

٩- تبني منظومة كاملة لتدريب المعلمين تتسم بالمرونة والتنوع في لمحتوى ووقت التنفيذ، وتلبية الاحتياجات التدريبية الفعلية للمعلمين التي تحددها نتائج تقويم الأداء، وزيارات المشرفين التربويين، وآراء المعلمين وأولياء الأمور.

١٠- تدريب المعلمين والمعلمات مهمة أساسية وحيوية في عصر المعرفة،ة وتطور تقنية المعلومات والاتصالات، لذا يقترح أن تتبنى وزارة التربية والتعليم، والإدارات التعليمية برامج متنوعة لتدريب مواردها البشرية على المستجدات التربوية وعلى المستجدات العلمية، وعلى الجديد في طرق التدريس واستراتيجياته. وتزداد أهمية التدريب مع تزايد المبررات التي تفرض ضرورة إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات للعمل في مجالات غير التي أعدوا لها.

١١- إلزام المعلمين والمعلمات بحضور دورة تدريبية في مجال تخصص كل منهم، وأخرى في مجال التربية وطرق التدريس مرة كل أربع سنوات. على أن تتحمل المدارس والإدارات التعليمية متابعة ذلك.

١٢- تحديد البرامج التدريبية التي ينبغي الحصول عليها قبل ممارسة الخدمة في الوظائف الإدارية والإشرافية والفنية.

١٣- العناية بتطوير المناهج الدراسية بصفة دورية مرة كل أربع أو خمس سنوات على الأقل، على أن يتم التطوير في ضوء نتائج الدراسات العلمية وفي ضوء المعايير التي تضعها الإدارة العامة للمناهج بوزارة التربية والتعليم التي تحدد أهداف ومحتوى وأنشطة المقررات الدراسية وفي ضوء المستجدات العلمية والتربوية.

١٤- هناك مجموعة من المقررات الدراسية التي يتم تدريسها في المرحلة الإلزامية باليابان والتي يمكن الاستفادة من تصميم برامج على غرارها تتناسب مع البيئة والمحلية وتعمل على تحقيق أهداف ملائمة للمجتمع، وهي:

أ. مقرر الأخلاق.

ب. مقرر الدراسة التكاملية.

ج. النشاطات المستقلة.

١٥- التوسع في مجال المقررات الاختيارية التي تتيح فرصاً واسعة لإشباع اهتمامات الطلبة والطالبات وتلبي احتياجاتهم، وتثري مواهبهم.

١٦- العناية بتدريس اللغات الأجنبية ابتداءً من الابتدائية مع إمكانية التوسع في اختياراتها من اللغات الحية بما يحقق الانفتاح على كافة ثقافات الشعوب.

١٧- العناية بتقديم تقنية المعلومات والاتصالات منذ المرحلة الابتدائية، مع تقديم مقرر دراسي معتمد لها في المرحلتين المتوسطة والثانوية، وتوفير كليات لتدريس تقنية نظم المعلومات والاتصالات في التعليم العالي.

١٨- تدريس مادة الحاسب الآلي من المرحلة الابتدائية إما كمقرر دراسي، وإما كنشاط ممارس من قبل جميع الطلبة والطالبات.

١٩- توفير مجالات أكبر من النشاطات التعليمية والثقافية والاجتماعية التي تقوم بها الطلبة داخل المدرسة أو خارجها.

٢٠- ممارسة الأنشطة التعليمية غير الصفية خارج أوقات الدراسة مع تحديد مجالات متنوعة لممارسات هذه الأنشطة وفق تخطيط علمي، ويمكن الاستفادة بما جاء في النظام الصيني حول التعليم خارج الدوام الرسمي.

٢١- دعم دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المحلي في ممارسة الوظائف التربوية التي تقلصت كثيراً هذه الأيام.

٢٢- تكليف بعض دور النشر القيام بطباعة الكتب المدرسية وتطويرها ونشرها وتوزيعها على المدارس بالرادارات والمناطق التعليمية.

٢٣- توجيه مراكز البحوث التقنية إلى العناية بالبرمجة وتوفير مصادر التعليم المتعددة بالجهد الذاتي دون الاعتماد على التقنية المستوردة وحدها كوسيلة من وسائل توطين التقنية.

المراجع

- Compulsory Education of Low of the People Republic of China " The standing Committee of the Tenth National People's Congress on June ٢٩th ٢٠٠٦", The Forth Session of the Sixth National People's Congress on April ١٢, ١٩٨٦ and amended at the ٢٢nd Session.
- Branded Burg, UWE and Jiani Zhu (٢٠٠٧). Higher Education in China in the light of Mystification and Demographic change: Lessons to be learned for Germany, Arbeits Papier NR. ٩٧, Oct ٢٠٠٧ (www.che.de)
- Yuan, Gu Ming "The reform and Development in Teacher Education in China, Beijing normal University (http://www.icte.ecnu.edu.cn/En/show.asp?id=٥٤٧) International centre of Teacher Education,٢٠٠٦-٧-٢٥.
- MOE (٢٠٠١٠) the ٩th ٥-year plan for China's Education Development and the Development outline by ٢٠١٠.
- MOE (٢٠١٢) latest Statistics on Education on China , http://www.moe.edu.ch/publicfiles/business/htmlfiles/moe/٥٦٢٠٨/index.html.
- رجب البنا (٢٠٠٢) رحلة إلى الصين، القاهرة: دار المعارف.
- Ministry of Education, basic Education in China, the People's Republic of China, ٢٠٠٦.
- Jin, Yang, Basic Education in china:
Challenges and Priorities, Department of Basic Education, Deputy Director General, Ministry of Education, P.P. China, ٢٠٠٧.
- Ministry of Education, Teacher Education in China, Department of International Co-operation and Exchanges, The people's Republic of China.

الشخصيات والمؤسسات التربوية التي تمت زيارتها في اليابان والصين

- أعضاء السفارة السعودية في اليابان

١. Faisal H. Lard
Ambassador of Saudi Arabia
١-٨-٤, Roppongi, Minato-Ku,
Tokyo, ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤٢
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠

٢. Mohammed Al-Jandol
Royal Embassy of Saudi Arabia
Commercial Attaché
Roppongi ١-٨-٤, Minato-ku, Tokyo ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤١
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠
E-mail: Commercial@saudiembassy.or.jp

٣. Gasim Makki
Royal Embassy of Saudi Arabia
Roppongi ١-٨-٤, Minato-ku, Tokyo ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤١
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠
E-mail: gasimnuba@hotmail.com
٤. Mr. Arif Kaaki
Royal Embassy of Saudi Arabia
Tokyo ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤١
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠
E-mail: kaaki@saudiembassy.or.jp, kaakia@yahoo.co.jp

- الشخصيات التي تمت مقابلتها والحوار معها في اليابان.

١. Sasaki Kunihiko
MEXT
Senior Specialist for Development Assistance
Office for International Co-operation
International Affairs Division
Minister's Secretariat
Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology
Marunouchi ٢-٥-١, Chiyoda-ku, Tokyo ١٠٠-٨٩٥٩, Japan
Tel: +٨١-٣-٦٧٣٤-٢٦٠٦
Fax: +٨١-٣-٣-٦٧٣٤-٣٦٦٩
E-mail: k-sasaki@mext.go.jp
٢. Susumu Sugo
PRESIDENT
٢٦-١٧, Oji Honcho ١-Chome, Kita-ku, Tokyo,١١٤-٨٥٤٣ Japan
Tel: ٠٣-٣٩٠٦٠١٢١١
Fax: ٠٣-٣٩٠٧-١٤٢٧
E-mail: sugo@chuoko.ac.jp
٣. Keiko Shinjo
Chief Supervisor
Minato city board of Education
١-٥-٢٥, Shibakoen Minato-ku, Tokyo
Tel: ٠٣-٣٥٧٨-٢٧٤٨
Fax: ٠٣-٣٥٧٨-٢٧٥٩
E-mail: minasbe-scgo@mb.rosenet.ne.jp
٤. Hidetoshi Miyakawa, PH.D
AUE hosts the International Symposium on Educational Co-operation for "Industrial Technology" on July ١٨, ١٩ and ٢٠, ٢٠٠٨
Aichi University of Education
Professor, Technology Education Department

١ Hirosawa, Lgaya-cho, kariya-city, Aichi ٤٤٨٨٥٤٢, Japan
Tel & Fax: ٨١٥٦٦-٢٦-٢٤٨٦
E-mail: hmiyakaw@auecc.aichi-edu.ac.jp
٥. Shinichi Mukai
٥. President. C.E.O
UCHIDA YOKO CO.LTD.
٩-١٥٢-CHOME SHOMI, KOTO.KU>TOKYO, ١٣٥-٨٧٣٠ JAPAN
Tel: ٨١-٣-٥٦٣٤-٦٠١٢
Fax: ٨١-٣-٥٦٣٤-٦٨٠٠
E-mail: hmiyakaw@auecc.aichi-edu.ac.jp
٦. Noboru Ohkubo
Vice President
Education Market Division
UCHIDA YOKO CO.LTD.
٩-١٥٢-CHOME SHOMI, KOTO.KU.TOKYO,١٣٥-٨٧٣٠ JAPAN
Tel: ٨١-٣-٥٦٣٤-٦٤١٠
Fax: ٨١-٣-٥٦٣٤-٤٠٨٨
E-mail: ohkubo@uchida.co.jp
٧. Wake Taiji
Executive Director
Student Service Department
Independent Administrative Institution
Japan Student Services Organization (JASSO)
١٠١٧-١ Kamiochiai, Sinjuku-ku, Tokyo ١٦١-٠٠٣٤, Japan
Tel: ٨١-٣-٣٩٥١-٩١٠٠
Fax: ٨١-٣-٣٩٥١-٩١٨٨
E-mail: t-wake@jasso.go.jp
٨. Dr. Saad S. Al-Khateib
Manager
Educational and Training Support Group
Aramco Overseas Company
Fax: (٠٣)٣٥٦٨-١٣٢٢
E-mail: alkhateib@aoct.co.jp
٩. Saudi petroleum Ltd.
Ark Mori Bifg. West ١٦F
١٢-٣٢, Akaska ١-chome,
Minato-ku, Tokyo ١٠٧-٦٠١٦, JAPAN
Tel: (٠٣)٥٥٦٣-٢٤٦٠(direct)
(٠٣)٥٥٦٣-٠٥٨٥
Fax: (٠٣)٥٥٦٣-٠٥٨٨
١٠. Ali B. Al-Masoud
Deputy General Manager
Saudi Petroleum, Ltd.

Ark Mori Bifg. West ١٦F.
١٢-٣٢, Akaska ١- Chome,
Minato-ku, Tokyo ١٠٧-٦٠١٦, JAPAN
Tel: (٠٣)٥٥٦٣-٢٤٦٠(direct)
(٠٣)٥٥٦٣-٠٥٨٥
Fax: (٠٣)٥٥٦٣-٠٥٨٨
E-mail: ali.masoud@aramco.com
١١. Haruna Shozaki
Interpreter / Translator
Mobile: ٠٨٠-٣٤٦٣-٢٣٠٥
E-mail: haru٧٩١١٠@hotmail.com
١٢. Nobuhiro Ikeda
Senior Coordinator
Marketing Group
Corporate Management Division
Osaka, Japan
١٩. Yoshie Naya
Researcher in ICT Education
Yamakoni, Japan
Tel: ٠٧٩٥-٤٢-٣١٠٤
E-mail: ynaya@hyogo-c.ed.jp
٢٠. Uetani Ryoichi
Deputy Director
Hhogo Prefectural Board of Education
Educational Planning Division
Hyogo, Japan
Tel: ٨١-٧٨-٣٦٢-٣٧٧٩
E-mail: ryo@hyogo-c.ed.jp

الشخصيات والمؤسسات التربوية التي تمت زيارتها في الصين

- أعضاء السفارة السعودية في الصين

١. Saleh A.Al Hujailan
Ambassador of Saudi Arabia-Beijing
Royal Embassy of Saudi Arabia-Beijing
No. ١ San Li Tun Bei Xiao Jie Beijing China
Post Code: ١٠٠٦٠٠
Office Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٤٨١٨
٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٥
Fax: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٥
٢. Mr. Majed A. Al Shammary
Head of Consular Section
Royal Embassy of Saudi Arabia
Beijing- ١٠٠٦٠٠

Tel: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٥
Fax: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٤٠٥٧
E-mail: mshamary@gmail.com

٣. Mr. Mohamed Abd El Dayem
Acting Director
Royal Embassy of Saudi Arabia
Zip: ٣٠٠١٩٢
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٨٦٢
Home: ٠٠٨٦-١٠-٨٤٧٢٩٤١٩
٤. Ahmed A. Al-Giffari
Deputy General Manager
Royal Embassy of Saudi Arabia- Beijing
Saeed A. Al Maki
Information Section
Beijing- ١٠٠٦٠٠
Tel: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٦
Fax: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٤
E-mail: ahmed.giffari@aramco.com
٥. Mazyad S. M. Al Rshidi
Royal Embassy of Saudi Arabia
Add: ٨-١-٦٢ Tayuan Diplomatic Apt.
Chaoyang District ١٠٠٦٠٠ Beijing
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٨٦٢
Home: ٠٠٨٦-١٠-٨٤٧٢٩٤١٩
E-mail: mz١٤mz@hotmail.com
٦. Saeed A. Al Malki
Royal Embassy of Saudi Arabia
Information Section
Add: ٨-١-٦٢ Tayuan Diplomatic Apt.
Chaoyang District ١٠٠٦٠٠ Beijing
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٨٦٢
Home: ٠٠٨٦-١٠-٨٤٧٢٩٤١٩
E- mail: aldhise@hotmail.com

- الشخصيات التي تمت مقابلتها والحوار معها في الصين.

١. Dr. Yang Jin
٣٧ Damucang Hutong Xidan
Beijing ١٠٠٨١٦, China
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٦٠٩٦٣٦٩
Fax: ٠٠٨٦-١٠-٦٦٠٩٧٣٤٦
E-mail: yj١@moe.edu.cn
٢. Dr. Mark Lee
CEO

No. ١٥, Keyanding Road Nankai Distric, Tianjin, China
Zip: ٣٠٠١٩٢.
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
Mobile: ١٣٩٢٠٢٢١٧٧٢
E-mail: liqc@jinke.com.cn
٣. Luo Jie
Beijing Municipal Education Commission
Add: ١٠٩ West Street Qianmen
Beijing, ١٠٠٠٣١
Tel: (٠١٠)٦٦٠٧٤٣٩٦-٦٦٠٧٤٣٩٦
Fax: (٠١٠)٦٦٠٧٤١٦٧
٤. Shang Jinhua
No. ٢ Beishucheng Street, Dongeheng District, V, China
Post Code: ١٠٠٠٠٧
Tel: ٦٤٠٥٢٣٦٥, ٦٤٠١٤٩٩٨
Fax: ٦٤٠٥٢٣٦٥
E-mail: dzmzxxzxx@sina.com
٥. Liu Quan Li
CTO
No. ١٥, Keyanding Road Nankai District, Tianjin, China
Zip: ٣٠٠١٩٢
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Direct Line: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩١٣٦٩
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
Mobile: ١٣٩٢٠٠٨٩٩٦٥
E-mail: liuql@jinke.com.cn
٦. Mei Yan
English Editor
No. ١٥, Keyanding Road Nankai Distric, Tianjin China
Zip: ٣٠٠١٩٢.
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
E-mail: meiyanwhite@sina.com
٧. Wu Guo Qiang
Vice General Manager
No. ١٥, Keyanding Road Nankai Distric, Tianjin China
Zip: ٣٠٠١٩٢.
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
Mobile: ١٣٧٥٢٢٥٣٧١٨
E-mail: wugq@jinke.com.cn
٨. Ahmad Al Ghamdi

Head Master
Add: Shi Foying dong Li. No. ١٢٨, ٥#,
Chaoyong qu, Beijing P.C: ١٠٠٠٢٥
Mobile(chn): ٠٠٨٦١٣٩١٠١٤٣٧٩٢
Mobile(sa): ٠٠٩٦٦-٥٠٥٤١٥٥٤٤
Tel: ٠١٠-٨٥٨٤٤٦٦٠
Fax: ٠١٠-٦٥٦٨٢١٣٠
E-mail: aoassaf@hatmail.com
٩. Nankai University
Offices of International Academic Exchanges
International Exchanges Section
Bain Yanfeng – Program Co coordinator
٩٤ Beijing Road
Tianjin ٣٠٠٠٧١
P.R. China
Tel: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠-٣٩٠٧
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠-٦٩٥٢
E-mail: bianyf@nankai.edu.cn
١٠. Su Guo Hua
No. ١ Ri Tan North Road, Chao Yang District,
Bwijing, China
P.C.: ١٠٠٠٢٠
Tel: ٠١٠-٨٥٦١٧٦١٥
E-mail: fcdxx@sohu.com
١١. Qiao Mingqiang
Office for Academic Exchange Director
Nanki University
٩٤ Weijin Road, Tianjin ٣٠٠٠٧١. P.R. China
Tel: +٨٦٢٢٢٣٤٩٨١٢٠
Fax: +٨٦٢٢٢٣٥٠٢٩٩٠
E-mail: qiaomq@nankai.edu.cn
١٢. Zhi Qi Zhang
Party Secretary, Fang Cao Di Primary School
People` Representative, Chaoyang District
Add: No. ١. Ri Tan North Road Chaoyang District, Beijing
Postal Code: ١٠٠٠٢٠
Tel: ٦٥٠٩٤٣١٤
Fax: ٦٥٠٩٤٣١٤
E-mail: fcdxx@sohu.com

- Price, R.F(١٩٧٩) Education in modern China, Rutledge and Kegan Paul, London, Boston and Henley, ٣rd Edit.

- Yang, Yuchen(٢٠١٠) China Higher Education in ٢٠٢٠, based on National mid and long term ٢٠١٠-٢٠٢٠, Educational reform an Development plan.(MOE, JULY, ٢٠١٠), China.
- Yuan, Gu Ming (٢٠٠٦) The reform and Development in Teacher Education in China, Beijing normal University, Beijing China, http://www.icte.edu.cn/en/show.asp?id=٥٤٧.
- MOE(٢٠١٠) Survey of the educational reform and development in China, China Education and Research Network.
- Compulsory Education of Low of the People Republic of China " The standing Committee of the Tenth National People's Congress on June ٢٩th ٢٠٠٦", The Forth Session of the Sixth National People's Congress on April ١٢, ١٩٨٦ and amended at the ٢٢nd Session.
- Branded Burg, UWE and Jiani Zhu (٢٠٠٧). Higher Education in China in the light of Mystification and Demographic change: Lessons to be learned for Germany, Arbeits Papier NR. ٩٧, Oct ٢٠٠٧ (www.che.de)
- Yuan, Gu Ming "The reform and Development in Teacher Education in China, Beijing normal University (http://www.icte.ecnu.edu.cn/En/show.asp?id=٥٤٧) International centre of Teacher Education,٢٠٠٦-٧-٢٥.
- MOE (٢٠٠١٠) the ٩th ٥-year plan for China's Education Development and the Development outline by ٢٠١٠.
- MOE (٢٠١٢) latest Statistics on Education on China , http://www.moe.edu.ch/publicfiles/business/htmlfiles/moe/٥٦٢٠٨/index.html.
- Ministry of Education, basic Education in China, the People's Republic of China, ٢٠٠٦.
- Jin, Yang, Basic Education in china:
- Challenges and Priorities, Department of Basic Education, Deputy Director General, Ministry of Education, P.P. China, ٢٠٠٧.
- Ministry of Education, Teacher Education in China, Department of International Co-operation and Exchanges, The people's Republic of China.

١. Faisal H. Lard
Ambassador of Saudi Arabia
١-٨-٤, Roppongi, Minato-Ku,
Tokyo, ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤٢
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠
٢. Mohammed Al-Jandol
Royal Embassy of Saudi Arabia

Commercial Attaché
Roppongi ١-٨-٤, Minato-ku, Tokyo ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤١
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠
E-mail: Commercial@saudiembassy.or.jp
٣. Gasim Makki
Royal Embassy of Saudi Arabia
Roppongi ١-٨-٤, Minato-ku, Tokyo ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤١
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠
E-mail: gasimnuba@hotmail.com
٤. Mr. Arif Kaaki
Royal Embassy of Saudi Arabia
Tokyo ١٠٦-٠٠٣٢ Japan
Tel: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٤١
Fax: ٠٣-٣٥٨٩-٥٢٠٠
E-mail: kaaki@saudiembassy.or.jp, kaakia@yahoo.co.jp
١. Sasaki Kunihiko
MEXT
Senior Specialist for Development Assistance
Office for International Co-operation
International Affairs Division
Minister's Secretariat
Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology
Marunouchi ٢-٥-١, Chiyoda-ku, Tokyo ١٠٠-٨٩٥٩, Japan
Tel: +٨١-٣-٦٧٣٤-٢٦٠٦
Fax: +٨١-٣-٣-٦٧٣٤-٣٦٦٩
E-mail: k-sasaki@mext.go.jp
٢. Susumu Sugo
PRESIDENT
٢٦-١٧, Oji Honcho ١-Chome, Kita-ku, Tokyo,١١٤-٨٥٤٣ Japan
Tel: ٠٣-٣٩٠٦٠١٢١١
Fax: ٠٣-٣٩٠٧-١٤٢٧
E-mail: sugo@chuoko.ac.jp
٣. Keiko Shinjo
Chief Supervisor
Minato city board of Education
١-٥-٢٥, Shibakoen Minato-ku, Tokyo
Tel: ٠٣-٣٥٧٨-٢٧٤٨
Fax: ٠٣-٣٥٧٨-٢٧٥٩
E-mail: minasbe-scgo@mb.rosenet.ne.jp
٤. Hidetoshi Miyakawa, PH.D

AUE hosts the International Symposium on Educational Co-operation for "Industrial Technology" on July ١٨, ١٩ and ٢٠, ٢٠٠٨

Aichi University of Education
Professor, Technology Education Department
١ Hirosawa, Lgaya-cho, kariya-city, Aichi ٤٤٨٨٥٤٢, Japan
Tel & Fax: ٨١٥٦٦-٢٦-٢٤٨٦
E-mail: hmiyakaw@auecc.aichi-edu.ac.jp

٥. Shinichi Mukai
President. C.E.O
UCHIDA YOKO CO.LTD.
٩-١٥٢-CHOME SHOMI, KOTO.KU>TOKYO, ١٣٥-٨٧٣٠ JAPAN
Tel: ٨١-٣-٥٦٣٤-٦٠١٢
Fax: ٨١-٣-٥٦٣٤-٦٨٠٠
E-mail: hmiyakaw@auecc.aichi-edu.ac.jp

٦. Noboru Ohkubo
Vice President
Education Market Division
UCHIDA YOKO CO.LTD.
٩-١٥٢-CHOME SHOMI, KOTO.KU>TOKYO,١٣٥-٨٧٣٠ JAPAN
Tel: ٨١-٣-٥٦٣٤-٦٤١٠
Fax: ٨١-٣-٥٦٣٤-٤٠٨٨
E-mail: ohkubo@uchida.co.jp

٧. Wake Taiji
Executive Director
Student Service Department
Independent Administrative Institution
Japan Student Services Organization (JASSO)
١٠١٧-١ Kamiochiai, Sinjuku-ku, Tokyo ١٦١-٠٠٣٤, Japan
Tel: ٨١-٣-٣٩٥١-٩١٠٠
Fax: ٨١-٣-٣٩٥١-٩١٨٨
E-mail: t-wake@jasso.go.jp

٨. Dr. Saad S. Al-Khateib
Manager
Educational and Training Support Group
Aramco Overseas Company
Fax: (٠٣)٣٥٦٨-١٣٢٢
E-mail: alkhateib@aoct.co.jp

٩. Saudi petroleum Ltd.
Ark Mori Bifg. West ١٦F
١٢-٣٢, Akaska ١-chome,
Minato-ku, Tokyo ١٠٧-٦٠١٦, JAPAN
Tel: (٠٣)٥٥٦٣-٢٤٦٠(direct)

(٠٣) ٥٥٦٣-٠٥٨٥
Fax: (٠٣)٥٥٦٣-٠٥٨٨
١٠. Ali B. Al-Masoud
Deputy General Manager
Saudi Petroleum, Ltd.
Ark Mori Bifg. West ١٦F.
١٢-٣٢, Akaska ١- Chome,
Minato-ku, Tokyo ١٠٧-٦٠١٦, JAPAN
Tel: (٠٣)٥٥٦٣-٢٤٦٠(direct)
(٠٣)٥٥٦٣-٠٥٨٥
Fax: (٠٣)٥٥٦٣-٠٥٨٨
E-mail: ali.masoud@aramco.com
١١. Haruna Shozaki
Interpreter/ Translator
Mobile: ٠٨٠-٣٤٦٣-٢٣٠٥
E-mail: haru٧٩١١٠@hotmail.com
١٢. Nobuhiro Ikeda
Senior Coordinator
Marketing Group
Corporate Management Division
Osaka, Japan
١٩. Yoshie Naya
Researcher in ICT Education
Yamakoni, Japan
Tel: ٠٧٩٥-٤٢-٣١٠٤
E-mail: ynaya@hyogo-c.ed.jp
٢٠. Uetani Ryoichi
Deputy Director
Hhogo Prefectural Board of Education
Educational Planning Division
Hyogo, Japan
Tel: ٨١-٧٨-٣٦٢-٣٧٧٩
E-mail: ryo@hyogo-c.ed.jp
١. Saleh A.Al Hujailan
Ambassador of Saudi Arabia-Beijing
Royal Embassy of Saudi Arabia-Beijing
No. ١ San Li Tun Bei Xiao Jie Beijing China
Post Code: ١٠٠٦٠٠
Office Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٤٨١٨
٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٥
Fax: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٥
٢. Mr. Majed A. Al Shammary
Head of Consular Section

Royal Embassy of Saudi Arabia
Beijing- ١٠٠٦٠٠
Tel: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٥
Fax: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٤٠٥٧
E-mail: mshamary@gmail.com
٣. Mr. Mohamed Abd El Dayem
Acting Director
Royal Embassy of Saudi Arabia
Zip: ٣٠٠١٩٢
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٨٦٢
Home: ٠٠٨٦-١٠-٨٤٧٢٩٤١٩
٤. Ahmed A. Al-Giffari
Deputy General Manager
Royal Embassy of Saudi Arabia- Beijing
Saeed A. Al Maki
Information Section
Beijing- ١٠٠٦٠٠
Tel: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٦
Fax: +٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٣٢٤
E-mail: ahmed.giffari@aramco.com
٥. Mazyad S. M. Al Rshidi
Royal Embassy of Saudi Arabia
Add: ٨-١-٦٢ Tayuan Diplomatic Apt.
Chaoyang District ١٠٠٦٠٠ Beijing
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٨٦٢
Home: ٠٠٨٦-١٠-٨٤٧٢٩٤١٩
E-mail: mz١٤mz@hotmail.com
٦. Saeed A. Al Malki
Royal Embassy of Saudi Arabia
Information Section
Add: ٨-١-٦٢ Tayuan Diplomatic Apt.
Chaoyang District ١٠٠٦٠٠ Beijing
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٥٣٢٥٨٦٢
Home: ٠٠٨٦-١٠-٨٤٧٢٩٤١٩
E- mail: aldhise@hotmail.com
١. Dr. Yang Jin
٣٧ Damucang Hutong Xidan
Beijing ١٠٠٨١٦, China
Tel: ٠٠٨٦-١٠-٦٦٠٩٦٣٦٩
Fax: ٠٠٨٦-١٠-٦٦٠٩٧٣٤٦
E-mail: yj١@moe.edu.cn
٢. Dr. Mark Lee
CEO

No. ١٥, Keyanding Road Nankai Distric, Tianjin, China
Zip: ٣٠٠١٩٢.
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
Mobile: ١٣٩٢٠٢٢١٧٧٢
E-mail: liqc@jinke.com.cn
٣. Luo Jie
Beijing Municipal Education Commission
Add: ١٠٩ West Street Qianmen
Beijing, ١٠٠٠٣١
Tel: (٠١٠) ٦٦٠٧٤٣٩٦-٦٦٠٧٤٣٩٦
Fax: (٠١٠) ٦٦٠٧٤١٦٧
٤. Shang Jinhua
No. ٢ Beishucheng Street, Dongeheng District, V, China
Post Code: ١٠٠٠٠٧
Tel: ٦٤٠٥٢٣٦٥, ٦٤٠١٤٩٩٨
Fax: ٦٤٠٥٢٣٦٥
E-mail: dzmzxxzxx@sina.com
٥. Liu Quan Li
CTO
No. ١٥, Keyanding Road Nankai District, Tianjin, China
Zip: ٣٠٠١٩٢
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Direct Line: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩١٣٦٩
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
Mobile: ١٣٩٢٠٠٨٩٩٦٥
E-mail: liuql@jinke.com.cn

٦. Mei Yan
English Editor
No. ١٥, Keyanding Road Nankai Distric, Tianjin China
Zip: ٣٠٠١٩٢.
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
E-mail: meiyanwhite@sina.com
٧. Wu Guo Qiang
Vice General Manager
No. ١٥, Keyanding Road Nankai Distric, Tianjin China
Zip: ٣٠٠١٩٢.
Tel: ٨٦-٢٢-٨٧٨٩٠٠٣٥-٨٧٨٩٠٠٤٣
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠٩١٤٦
Mobile: ١٣٧٥٢٢٥٣٧١٨

E-mail: wugq@jinke.com.cn
٨. Ahmad Al Ghamdi
Head Master
Add: Shi Foying dong Li. No. ١٢٨, ٥#,
Chaoyong qu, Beijing P.C: ١٠٠٠٢٥
Mobile(chn): ٠٠٨٦١٣٩١٠١٤٣٧٩٢
Mobile(sa): ٠٠٩٦٦-٥٠٥٤١٥٥٤٤
Tel: ٠١٠-٨٥٨٤٤٦٦٠
Fax: ٠١٠-٦٥٦٨٢١٣٠
E-mail: aoassaf@hatmail.com
٩. Nankai University
Offices of International Academic Exchanges
International Exchanges Section
Bain Yanfeng – Program Co coordinator
٩٤ Beijing Road
Tianjin ٣٠٠٠٧١
P.R. China
Tel: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠-٣٩٠٧
Fax: ٨٦-٢٢-٢٣٥٠-٦٩٥٢
E-mail: bianyf@nankai.edu.cn

١٠. Su Guo Hua
No. ١ Ri Tan North Road, Chao Yang District,
Bwijing, China
P.C.: ١٠٠٠٢٠
Tel: ٠١٠-٨٥٦١٧٦١٥
E-mail: fcdxx@sohu.com
١١. Qiao Mingqiang
Office for Academic Exchange Director
Nanki University
٩٤ Weijin Road, Tianjin ٣٠٠٠٧١. P.R. China
Tel: +٨٦٢٢٢٣٤٩٨١٢٠
Fax: +٨٦٢٢٢٣٥٠٢٩٩٠
E-mail: qiaomq@nankai.edu.cn
١٢. Zhi Qi Zhang
Party Secretary, Fang Cao Di Primary School
People` Representative, Chaoyang District
Add: No. ١. Ri Tan North Road Chaoyang District, Beijing
Postal Code: ١٠٠٠٢٠

Tel: ٦٥٠٩٤٣١٤
Fax: ٦٥٠٩٤٣١٤
E-mail: fcdxx@sohu.com